نموذج ترخيص

أنا الطالب : سليم سليمان مطلق الجبايا أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الإنفاق العام في الأردن : دراسة تحليلية

للفترة 1985 - 2013

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: سليم سليمان مطلق الجبايا

التوقيع:

التاريخ: ٢/١٢/٢٠١٥

الإنفاق العام في الأردن: دراسة تحليلية
للفترة (1985-2013)

إعداد

سليم سليمان مطلق الحجايا

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد عدينات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ...... التاريخ ......

تشرين الثاني، 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة " الإنفاق العام في الأردن: دراسة تحليلية للفترة (1985-2013)" وأجيزت بتاريخ ١٥/ ١١/2015

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتــور محمد خليــل عدينات، مشــرفاً أستاذ- تنمية إقتصادية	....
الدكتــور ســعيد محمود الطراونة، عـضواً أستاذ- تنمية إقتصادية	....
الدكتورة بثينة محمد علي المحتسب، عضواً أستاذ مشارك- تجارة دولية	....
الدكتــور أحمد ابراهيـم ملاوي، عـضواً أستاذ- إقتصاد قياسي (جامعة اليرموك)	....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.......التاريخ.......

الإهداء

إلى روح والدي.....................أهدي ثمرة هذا الجهد.

الشكر والتقدير

الحمد لله دائماً وأبداً الذي كان لي ناصراً ومعينا لإنجاز هذه الأطروحة حيث كلما واجهت طريقاً مسدودا أنار لي آفاقاً جديدة ودروبا فله سبحانه الفضل والمنّة على عونه واستنهاض الهمّة، كما أتوجه بعظيم الامتنان لمشرفي الفاضل معالي الأستاذ الدكتور محمد عدينات الذي كان في جميع مراحل العمل موجهاً ومدققاً ومنتقداً منذ البداية وحتى الوصول للخاتمة والنهاية، وقد تعلمت منه أن أنظر من داخل وخارج الصندوق في آن واحد، فله مني جزيل العرفان على ما قدم وأعطى وبذل فأوفى.

والشكر أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة الكريمة لما بذلوه من جهد في قراءة وتمحيص الأطروحة ليخرج هذا العمل بالصورة المأمولة فلهم مني كل الاحترام والتقدير، والشكر موصول لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاد الأعمال في الجامعة الأردنية على ما قدموه حتى وصلنا لهذه المرحلة وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة والأستاذ الدكتور طالب عوض.

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص لوالدتي العزيزة وأشقائي وزوجتي لمساندتهم الدائمة لي ولما تحملوه عني لتجاوز هذه المرحلة المهمة من حياتي.

سليم سليمان الحجايا

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الإنفاق العام في الأردن: دراسة تحليلية للفترة(1985-2013)

إعداد

سليم سليمان مطلق الحجايا

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد عدينات

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (1985-2013) من خلال دراسة المحددات التي تؤثر في هذا الإنفاق وتحليل مكوناته وسلوكه وأهدافه وكفاءته. واستندت الدراسة بشكل أساسي في تحليل تركيبة الإنفاق العام إلى نظام التصنيف الوظيفي لنفقات الحكومة (COFOG) والذي يقسم الإنفاق العام على وظائف الدولة الرئيسية. استخدم الباحث منهجية التحليل النظري والقياسي الكمي، حيث قام بتحليل بيانات الدراسة تحليلا معمقا بالاستعانة بالجداول والأشكال التي تم تصميمها لخدمة أهداف الدراسة، كما تم بناء عدة نماذج قياسية لبيان محددات الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن وسلوكه وكفاءته والتنبؤ به مستقبلاً باستخدام اختبارات وطرق قياسية حديثة.

إن أبرز النتائج التي تم التوصل لها تفيد بأن الإيراد العام والعجز في موازنة الحكومة يعتبران أهم المحددات التي تحكم التوسع في الإنفاق العام في الأردن، كما يعتبر هذان المحددان أهم العوامل التي تفسر سلوك الإنفاق على القطاعات حسب نظام التصنيف الوظيفي(COFOG). وتبين أيضاً أن الحكومة الأردنية وخلال سنوات الدراسة كانت تركز في إنفاقها على أداء الوظائف الاجتماعية بشكل أكبر من الوظائف الاقتصادية والأمنية، كما توصلت الدراسة إلى أن الحكومة الأردنية كان بإمكانها أن تزيد نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي - لو كانت تتبع ميزانية متوازنة وعدم وجود العجز في موازنتها - إلى نسبة (36-38)% والتي تشكل الحجم الأمثل للإنفاق العام والذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وهذا يعني أيضاً أن الإنفاق العام الفعلي كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن وخلال السنوات الأخيرة لم يتجاوز نقطة الحد الأمثل للإنفاق ولا زال يسهم أيضاً في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

1.1 مقدمة

لقد اهتمت معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق العام في الاردن بدراسة أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة، إلا أن موضوع تحليل الإنفاق العام للحكومة المركزية من خلال دراسة مكوناته ومحدداته وأولوياته وسلوكه وكفاءته لم تحظ بنفس القدر من الأهتمام.

إن الإنفاق العام عادة ما يتزايد سواءً بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن فيما يسمى بظاهرة نمو الإنفاق العام. وقد كانت هذه الزيادة في ذروتها في معظم دول العالم المتقدم خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية متأثرة بالأفكار الكينزية المؤيدة للتدخل الحكومي من خلال زيادة الإنفاق العام كونه أحد أهم أدوات السياسة المالية، ولكن يعتبر الاقتصادي الألماني واجنر Wagner هو أول من أشار بوضوح لظاهرة النمو في الإنفاق العام وقدم عملاً متكاملاً لتفسيرها فيما يعرف بقانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي حيث ربط هذه الظاهرة بعملية النمو الاقتصادي، تبعه كل من بيكوك ووايزمان واللذين أشارا إلى أن تفسير ظاهرة التزايد بالإنفاق العام يعود بصورة رئيسية إلى ارتفاع الطاقة الضريبية أوقات الأزمات والحروب مما يشجع الحكومات على التوسع في إنفاقها ويصعب على الحكومات الرجوع لمستويات الإنفاق السابقة بعد الإنتهاء من تلك الأزمات وبالتالي ينشأ ما يسمى بالأثر الإزاحي (Burkhead and Miner, 2007). وقد أثبتت الكثير من التطبيقات والدراسات أن هنالك العديد من الأسباب التي تقف وراء ظاهرة تزايد الإنفاق العام حيث قد تعود لأسباب متعلقة بفكر الدولة الاقتصادي أولأسباب اقتصادية ترتبط بالنمو الاقتصادي إضافة للمسببات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والأسباب المالية التي تتمثل بالمقدرة المالية للدولة.

وبما أن الإنفاق العام هو أحد أدوات السياسة المالية لتحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في اقتصادات الدول النامية ومن ضمنها الاردن، فلا بد لتلك الدول من أن تعرف بشكل دقيق الأسباب الكامنة وراء التوسع في الإنفاق العام وكذلك العوائق التي تواجه تخطيطها للتوسع في هذا الإنفاق وتتمثل بشكل أساسي بمحدودية الموارد والعجز في الموازنات الحكومية، وبالتالي إذا ما أرادت تلك الدول تركيز جهود الإنفاق العام وزيادته لتحقيق أهداف السياسات العامة وعلى رأسها التنمية الأقتصادية فلا بد من دراسة محددات الإنفاق العام والمتمثلة بالعوامل التي تحكم الإنفاق العام فعلياً، وهي بشكل عام تتنوع بين عوامل اقتصادية وعلى رأسها النمو الأقتصادي، فتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة هي محفز لمزيد من الإنفاق الحكومي، وعوامل مالية كالإيراد العام والذي يعتبر أحد أهم العوامل التي تسهم وتشجع اتجاهات الزيادة في

الإنفاق الحكومي حيث أن تمويل الإنفاق يتم عادة عن طريق هذا الإيراد، وكذلك العجز في الموازنة العامة للدولة الذي يؤثر وينعكس على الإنفاق العام حيث تميل الدول عادة إلى تخفيض الإنفاق وترشيده حال وجود عجز مرتفع، ولعل الطريق الأسهل لتحقيق ذلك هو عادة بتخفيض الإنفاق الرأسمالي لارتفاع مرونته بشكل أكبر من الإنفاق الجاري مما يجعل العجز أحد أهم العوامل التي تحكم الإنفاق الحكومي، وهنالك أيضاً عوامل أخرى يعزى لها النمو الاسمي في الإنفاق العام مثل الزيادة السكانية والتضخم.

إن تحديد أثر العوامل السابقة بشكل واضح ودقيق يؤسس لعمل منهجي لمعالجة مكامن الخلل والتي تؤثر سلباً على الإنفاق العام وتحفيز العوامل الأخرى ذات الأثر الإيجابي، وبالتالي التهيئة لمزيد من الإنفاق بشكل يعزز وينمي الأهداف التي يسعى الاردن للوصول لها من خلال هذا الإنفاق.

ومن أجل تحليل مكونات الإنفاق العام في الاردن تحليلاً معمقاً ومفصلاً اتجهت هذه الدراسة لتحليل هذا الإنفاق من الناحية الوظيفية وحسب نظام التصنيف الوظيفي Classification of the Functions of Government (COFOG) والمعتمد من قبل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والتابع لأحصاءات مالية الحكومة الموحدة بين البلدان Government Finance Statistics (GFS) والذي يتم من خلاله تقسيم الإنفاق العام للحكومة على عشرة قطاعات حيوية حسب وظائف الحكومة الرئيسية، حيث يتم إبراز نفقات الوظيفة الواحدة على مستوى الدولة بغض النظر عن الأجهزة الإدارية التي تقوم بتلك النشاطات (International Monetary Fund, 2014). وبما أن نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) يتيح للباحث تقسيم الإنفاق العام إلى قطاعات رئيسية على مستوى الدولة حسب وظائف الدولة الاساسية فإن هذا يشجع على فحص سلوك الإنفاق على تلك القطاعات المتمثلة بالأمن والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي عبر الزمن من خلال تحديد اتجاه وأولويات الإنفاق العام في الاردن وتحديد أي من تلك القطاعات زادت نسبة الإنفاق عليه عبر الزمن، كذلك يتم فحص سلوك القطاعات المقسمة وظيفياً حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) من خلال تفاعلها وطريقة استجابتها مع المتغيرات التي تحكم هذا الإنفاق أو ما يسمى بمحددات الإنفاق العام والواردة أعلاه، كذلك يتم فحص هذا السلوك من خلال معرفة درجة استحابة وتفاعل تلك القطاعات مع التوسع الذي يحدث بالإنفاق العام الكلي أو ما يسمى بظاهرة ازدياد الإنفاق العام، وعلى ضوء ذلك يتوضح سلوك كل قطاع من خلال رؤية التحولات التي تحدث في مؤشرات الأمن والتعليم والصحة وغيرها حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) لبنود الإنفاق العام.

إن تحليل سلوك الإنفاق العام في الاردن قطاعياً حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) يساهم بشكل كبير في معرفة اتجاهات الحكومة المركزية الاردنية في إنفاقها وفيما إذا كانت الحكومة الاردنية تركز في هذا الإنفاق على الوظائف الأمنية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، وبالتالي فإن توضيح هذا الأمر بشكل منهجي وواضح يمكن الباحثين وصناع القرار مستقبلاً من دراسة درجة تحقيق الحكومة لأهدافها ووظائفها المطلوبة وفيما إذا كانت نسب الإنفاق المخصصة لكل وظيفة تتوائم مع متطلبات المرحلة أم أن هذا التوزيع في نسب الإنفاق على الوظائف الحكومية الأساسية كان عشوائياً وغير مدروس.

إن الإنفاق العام قد لا يؤدي بالضرورة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت هناك شواهد وتطبيقات كثيرة أثبتت بأن الإنفاق العام يحدث آثاراً سلبية على النمو الاقتصادي في بعض الدول، وكان ينظر إلى هذا الأمر سابقاً على أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول النامية كونها في طور التشغيل ويعمل سلباً في الدول المتقدمة كون اقتصادات تلك الدول اقتربت من التشغيل الكامل، ولكن مؤخراً وبعد الدراسات التي أجراها بارو Barro وآخرين في العقد الأخير من القرن المنصرم وبداية القرن الحالي ظهر ما يسمى بمفهوم كفاءة الإنفاق والحد الأمثل للإنفاق، حيث أن هنالك إنفاق عام كفؤ - قبل الوصول لنقطة الحد الأمثل للإنفاق- وهذا الإنفاق هو إنفاق إيجابي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهنالك إنفاق عام غير كفؤ - بعد تجاوز نقطة الحد الأمثل للإنفاق- وهذا الإنفاق يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي بإمكان أي اقتصاد سواءً أكان اقتصاداً متقدماً أم نامياً من تحسين معدلات النمو الاقتصادي لديه من خلال التحكم بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي، ويبقى التحدي هو في كيفية تحديد النقطة التي تمثل الحجم الأمثل للإنفاق العام في الاردن لمعرفة فيما إذا كانت المصلحة العامة تقتضي زيادة الإنفاق العام في الاردن كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أم تقليصه بالشكل الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى للحكومة والمعوقات المالية التي تواجهها كزيادة نسب العجز في الموازنة وتراكم الدين العام.

2.1 مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الاردن والنظريات والقوانين المفسرة لهذا التزايد، وبالتالي التمهيد لدراسة محددات الإنفاق العام في الاردن المتمثلة بالعوامل التي تحكم هذا الإنفاق وتؤثر فيه بشكل إيجابي أو سلبي، وهذا يساعد في معالجة الخلل في

العوامل التي تؤدي إلى تقليص هذا الإنفاق وتحفيز العوامل التي تؤدي لزيادته، استناداً إلى أن الأردن إحدى الدول النامية والتي لا زال الإنفاق العام فيها يعمل بكفاءة ولم يتجاوز حده الأمثل.

كذلك فإن الدراسة تعمل على وصف سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية في الأردن كنسبة من مجموع الإنفاق العام حسب التصنيف الوظيفي لبنود الإنفاق العام (COFOG)، وذلك من خلال القراءة لبياناتها التاريخية ومن خلال تحليل كيفية تفاعلها مع المتغيرات المالية ذات العلاقة كالإيراد العام والعجز في الموازنة العامة والإنفاق العام الكلي، وبالتالي الحصول على إجابة فيما إذا ساهمت تلك المتغيرات بنمو حصة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية المصنفة وظيفياً كالصحة والتعليم وغيرها كنسبة من مجموع الإنفاق العام؟

إن عملية تحديد فيما إذا كان الإنفاق العام في الاردن هو إنفاق كفؤ أم لا يتطلب تحديد ما يسمى بنقطة الحد الأمثل للإنفاق Optimal Point، وذلك من خلال الأسس النظرية التي اتبعها بارو وآخرين وهذا يؤدي لمعرفة فيما إذا كانت نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي قد تجاوزت الحد الأمثل للإنفاق أم لا.

كما عملت هذه الدراسة على تحليل مكونات الإنفاق العام في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) واتجاهاته وسلوكه وتفسير هذا السلوك من خلال العوامل التي تحكم هذا الإنفاق، وبالتالي يمكن تلخيص هذه المشكلة من خلال محاولة الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هي النظريات التي تعمل على تفسير ظاهرة الإنفاق العام للحكومة المركزية في الاردن؟
- هل التركيز على الإتجاهات التي تعزز النمو الإقتصادي ستؤدي إلى زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الاردن ؟
- هل ساهم الإيراد العام في الاردن كنسبة من الناتج الإجمالي بتعزيز اتجاهات الزيادة في نسبة الإنفاق العام للناتج الإجمالي ؟ أم أن الإنفاق العام كان مستقلاً عن الإيراد العام في الاردن ؟
- ما هو حجم تأثير العجز في الموازنة نسبة للناتج الإجمالي على الإنفاق العام كنسبة من الناتج الإجمالي؟ وهل أدت نسب العجز – والذي كان مرتفعاً خلال السنوات الماضية - بالضرورة إلى تقليص حجم الإنفاق العام في الاردن ؟
- هل أدت العوامل السابقة والمتمثلة بالنمو الاقتصادي، الإيراد العام، العجز في الموازنة إلى حدوث تغيرات في هيكل وسلوك الإنفاق العام في الاردن ؟ وأي القطاعات الاقتصادية

المصنفة حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) زادت حصته كنسبة من الإنفاق العام الكلي عبر الزمن وأيهما تدنت ؟

- هل كان تركيز الحكومة الاردنية في إنفاقها خلال سنوات الدراسة يتحيز لصالح الوظائف الأمنية ؟ الاقتصادية ؟ أم الاجتماعية ؟
- هل الإنفاق العام في الاردن كان كفؤاً خلال سنوات الدراسة ؟ وما هي نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي التي تمثل نقطة الحد الأمثل للإنفاق ؟

3.1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها للأسباب التالية :

1. هي الدراسة الأولى التي تناولت تحليل مكونات الإنفاق العام وفقاً للتصنيف الوظيفي (COFOG) سواءً على مستوى الأردن أو حتى على مستوى دول المنطقة.
2. تتناول هذه الدراسة التغير في مكونات الإنفاق العام في الأردن ووصف سلوك هذا الإنفاق عبر الزمن والتغيرات الهيكلية التي حدثت له، وهي الدراسة الأولى في الأردن التي تبحث في محددات الإنفاق العام الكلي وأثر هذه المحددات على سلوك القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG).
3. تتناول هذه الدراسة مشكلة اقتصادية مهمة تواجه الأردن وبعض دول المنطقة تتعلق بالآثار التي يتركها الارتفاع في عجز موازنة الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي على الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، انطلاقاً من فرضية أن العجز يعمل على تقليص الإنفاق الرأسمالي مما قد يؤدي إلى تراجع أداء القطاعات الأقتصادية وصعوبة تحقيق التنمية المستدامة، كذلك فإن الدراسة تتناول أثر العوامل المالية بشكل خاص على الإنفاق العام في الاردن.
4. تنبع أهمية هذه الدراسة كذلك أيضاً كونها تدرس كفاءة الإنفاق العام في الاردن ونسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي والتي تمثل نقطة الحد الأمثل للإنفاق، وكذلك فإن الدراسة تحاول التنبؤ بأرقام الإنفاق الحكومي الجاري في الأردن خلال السنوات القادمة باستخدام النماذج القياسية والإحصائية المناسبة.
5. استخدمت الدراسة أدوات وطرق تحليل متنوعة ففي الجانب القياسي جمعت الدراسة بين بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data الخاصة بالأردن والاختبارات والطرق المتعلقة

بذلك المنهج مع البيانات المقطعية لعدة دول Panel Data واستخدام اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك الخاصة بتلك البيانات مثل Panel Unit Root Test And Panel Cointegration Test، ومن ثم الإتجاه لتطبيق طرق تستخدم لأول مرة في دول المنطقة - حسب علم الباحث- مثل طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المقطعية Panel DOLS بناءً على نتائج الاختبارات أعلاه، كما تم اللجوء إلى منهج التنبؤ Forecasting والطرق الإحصائية الخاصة بذلك المنهج.

4.1 أهداف الدراسة

للدراسة أهداف متعددة تسعى لتحقيقها ومن أهمها:

1. دراسة ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الاردن والقوانين والنظريات المفسرة لهذا التزايد وأهم العوامل التي تحكم هذا الإنفاق مثل النمو الاقتصادي والإيراد العام والعجز في الموازنة العامة.
2. دراسة هيكل الإنفاق العام في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) وتفسير سلوك هذا الإنفاق، من خلال توضيح اتجاهات هذا الإنفاق عبر الزمن وتأثير المتغيرات السابقة منسوبة للإنفاق العام على حصة كل قطاع من القطاعات الحيوية المشمولة ببنود التصنيف الوظيفي المعتمد محلياً ومعمول به كنظام عالمي في الموازنات الحكومية.
3. دراسة التأثيرات التي أحدثها نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، إضافة لدراسة هذا التأثير على الإنفاق على القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، وتحديد فيما إذا كانت تلك الإيرادات سبباً رئيسياً في توسع الإنفاق العام.
4. دراسة التأثيرات التي أحدثها العجز في موازنة الحكومة على الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأثر هذا العجز أيضاً على سلوك واتجاهات القطاعات الاقتصادية في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) ومدى تأثر هذه القطاعات بمستويات هذا العجز.
5. دراسة كفاءة الإنفاق العام في الاردن خلال سنوات الدراسة، وتحديد نقطة الحد الأمثل لنسبة الإنفاق العام في الاردن والتي تسهم في التأثير الإيجابي على معدلات النمو الاقتصادي.

6. التنبؤ بأرقام الإنفاق الحكومي الجاري في الأردن للسنوات القادمة، وذلك لتوفير الأداة لصانع القرار السياسي والاقتصادي للعمل السليم والمنهجي والمبني على تنبؤ واقعي للمستقبل من خلال أساليب إحصائية وقياسية.

5.1 فرضيات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة على الفرضيات الآتية في ظل النماذج القياسية التي تم بناؤها لتحقيق أهداف الدراسة:

- **النموذج الأول**: ويهدف النموذج إلى بيان محددات الإنفاق العام في الاردن والعوامل التي تحكم الزيادة في هذا الإنفاق وفقاً للفرضيات التالية:

1- لا يساهم النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي.

2- لا يؤدي معدل التضخم لزيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي.

3- لا تساهم نسبة الإيراد الكلي للناتج المحلي الإجمالي في زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي.

4- لا تساهم نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي في زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي.

- **النموذج الثاني**: ويهدف لبيان سلوك الإنفاق على القطاعات حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) في الأردن ويجيب على الفرضيات الآتية حيث أن المتغير التابع يمثل حصة القطاع Xi من الإنفاق العام:

1- لا يساهم معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة حصة القطاع Xi من الإنفاق العام.

2- لا يساهم معدل التضخم في زيادة حصة القطاع Xi من الإنفاق العام.

3- لا تساهم نسبة الإيراد الكلي للناتج المحلي الإجمالي في زيادة حصة القطاع Xi من الإنفاق العام.

4- لا تساهم نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي في زيادة حصة القطاع Xi من الإنفاق العام.

- **النموذج الثالث**: وهذا النموذج يهدف إلى تقدير نقطة الحد الأمثل للإنفاق في الأردن، والتي تمثل نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي التي تقدم أفضل مساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي باتباع المنهجية التي اتبعها Scully (1998 - 2003) وبالاعتماد على أعمال بارو Barro(1990) وآخرين.

- **النموذج الرابع**: وتم تصميمه للتنبؤ بحجم الإنفاق الحكومي الجاري خلال السنوات القادمة من خلال منهج ARIMA Model أو ما يسمى بمنهجية بوكس جينكيز والتي تعبر عن مكونات نموذج الانحدار الذاتي المتكامل للمتوسط المتحرك Auto-regressive Integrated Moving Average.

6.1 الدراسات السابقة

سيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين: الأول يبحث في دراسات محددات الإنفاق العام وسلوكه واتجاهاته، أما الثاني فيبحث في الدراسات التي تتضمن كفاءة الإنفاق العام وتحديد نقطة الحد الأمثل للإنفاق.

1.6.1 دراسات تتعلق بمحددات الإنفاق العام واتجاهاته وسلوكه

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع محددات الإنفاق العام واتجاهاته وسلوكه، من بين هذه الدراسات دراسة Li (2001) والتي جاءت في ظل عدم وجود أدلة مؤكدة لطبيعة العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات في الصين، وذلك من خلال فحص السببية المبني على نماذج Vector Error Correction and Vector Autoregression ومن خلال اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك أيضاً. النتيجة الرئيسية للدراسة توصلت إلى أن هنالك علاقة ثنائية الإتجاه بين الإيرادات والنفقات في الصين، وبالتالي فإن أي محاولة لتغيير النفقات أو الإيرادات أو كليهما دون الأخذ بعين الاعتبار الأعتماد المتبادل بينهما قد يؤدي إلى نتائج عكسية.

كذلك قام كل من Fan and Rao (2003) بدراسة مهمة لاستعراض اتجاهات الإنفاق الحكومي وسلوكه لبيانات امتدت منذ عام 1980 ولغاية عام 1998 لثلاث وأربعين دولة من دول العالم النامي تشمل كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وشملت الدراسة تحليلاً للإنفاق على ستة قطاعات رئيسية وهي الزراعة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والنقل والاتصالات بالإضافة لنفقات الدفاع. وجدت الدراسة أن برامج التكيف الهيكلي ساهمت في زيادة الإنفاق الحكومي ولكنها أدت إلى معاملة غير متساوية في الإنفاق على القطاعات كنسبة من أجمالي

الإنفاق الحكومي. في إفريقيا كان الاهتمام بقطاعات: الزراعة، التعليم والبنية التحتية، بينما في آسيا كان التركيز على الزراعة والصحة، وفي أمريكا اللاتينية كانت الاتجاهات نحو التعليم والبنية التحتية، نتائج الدراسة أشارت أيضاً إلى أن الإنفاق الحكومي يحدد بشكل أساسي من قبل الإيرادات وبرامج التكيف الهيكلي.

التحليل القطاعي أشار أيضاً أنه بزيادة الإنفاق الحكومي الكلي فإن حصة القطاع الزراعي من الإنفاق تقل في أفريقيا وتزداد في أمريكا اللاتينية والعلاقة ليس لها دلالة إحصائية في آسيا، أما الناتج المحلي الإجمالي فلم يكن له تأثير على حصة القطاع الزراعي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ولكن في آسيا فإن حصة القطاع الزراعي كنسبة من إجمالي الإنفاق تقل مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي، نفقات التعليم ازدادت كنسبة من الإنفاق الكلي بازدياد الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا وآسيا، بينما في القطاع الصحي ازدادت النفقات كنسبة من الإنفاق الكلي بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي فقط في آسيا.

وفي دراسة قام بها كل من Joulfaiana and Mookerjeeb (2006) والتي بحثت مصادر النمو في الإيرادات والنفقات الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والسؤال الرئيسي هو فيما إذا كانت الإيرادات الحكومية تعتبر قيد ملزم ومحدد أساسي للإنفاق الحكومي في تلك البلدان؟ و فيما إذا كانت النفقات الحكومية تعتبر قيد ملزم ومحدد للإيرادات ؟ مع أخذ متغيرات أخرى تمثل كل من الناتج الحقيقي والأسعار لعمل الإنحداراللازم، الاستنتاج الرئيسي للدراسة هو أن العلاقة السببية متبادلة بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيض الإنفاق الحكومي وذلك للحد من العجز والسيطرة على حجم القطاع الحكومي.

هدفت دراسة Ozsoya (2007) لبحث العلاقة فيما بين العجز في ميزانية الحكومة ونفقات الدفاع وإعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات في تركيا خلال الفترة من عام 1965 ولغاية عام 2003م، واستند التحليل إلى نموذج Vector Auto Regressive (VAR Model) and Impulse Response Functions (IRFs)، وجدت الدراسة أن العجز كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي كبير ومعنوي على نفقات المدفوعات التحويلية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، كما أظهرت دالة الاستجابة لردة الفعل (IRFs) أن الصدمات في نفقات العجز كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من: الإنفاق على الدفاع، الإنفاق على التعليم، الإنفاق الصحي ونفقات المدفوعات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج

القومي الإجمالي، ومن نتائج الدراسة أيضاً أن نفقات الدفاع منسوبة للناتج القومي الإجمالي لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نسبة عجز الموازنة للناتج القومي الإجمالي.

قام Chena (2008) بفحص سلوك واتجاه العلاقة بين متغيرات الإنفاق الحكومي على أربعة قطاعات رئيسية في تايون وهي كل من: التنمية الأقتصادية، الدفاع الوطني، الإدارة العامة، التعليم والعلوم والثقافة، حيث تمثل كل من هذه القطاعات المتغير التابع في كل مرة يتم فيها فحص سلوك الإنفاق على هذا القطاع، إضافة للمتغيرات المستقلة والتي تشمل الإيرادات الحكومية والناتج الحقيقي، أظهرت الدراسة حياد العلاقة بين الإيرادات الحكومية وإنفاق الحكومة على التنمية الإقتصادية بينما كان هناك سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات الحكومية تجاه الإنفاق على كل من الدفاع الوطني، الإدارة العامة، التعليم والعلوم والثقافة، كذلك لم يكن هناك علاقة بين الناتج الحقيقي وإنفاق الحكومة على القطاعات الأربعة أعلاه وبالتالي حياد عملية النمو الاقتصادي، النتائج أشارت أيضاً إلى أن السببية أحادية الاتجاه من الناتج الحقيقي للإيرادات الحكومية.

قام Fausto (2010) بدراسة شاملة للإنفاق العام على أكثر من محور في ايطاليا بين نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، من خلال مناقشة كل من: العوامل التي تحدد نمو الإنفاق العام، التكامل بين جانبي الضرائب والإنفاق الحكومي والإنتاجية العامة لقطاع الإنفاق العام، والنتيجة الرئيسية لهذه الدراسة أن حل مشكلة المالية العامة في ايطاليا تكمن بالأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي تواجه جانبي الضرائب والإنفاق العام على حد سواء.

بينما توصل كل من Lusinyan and Thornton (2011) أن الإنفاق الحكومي محدد أساسي للإيراد الحكومي وليس العكس، وأن السببية تتجه من الإنفاق الحكومي باتجاه الإيراد الحكومي في المملكة المتحدة من خلال تحليل بيانات لفترة طويلة منذ عام 1750 ولغاية عام 2004، حيث أظهرت نتائج الدراسة بأن متغيرات الدراسة استقرت على الفرق الأول ووجود التكامل بين متغيرات الدراسة وهي كل من الإيرادات والنفقات، وعلى ضوء ذلك تم تطبيق متجه تصحيح الخطأ (VECM) والذي أظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والإيراد الحكومي كمتغير تابع في المدى الطويل ليؤكد اختبار السببية بهذا الخصوص.

وجد Paynea, et al. (2011) باستخدام بيانات سنوية منذ عام 1968 ولغاية عام 2004 لتركيا أن الإنفاق الحكومي يسبب الإيراد الحكومي في المدى الطويل، كما توصلت الدراسة إلى أن الحكومة التركية ستواجه صعوبات في تمويل ديونها مستقبلاً حيث أن معلمة الإنفاق الحكومي أقل من واحد صحيح وبالتالي هذا يعني أن نمو الإيراد الحكومي سيكون بنسبة أقل من الإنفاق،

وبالتالي ومن خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ليس هناك دليل على أن الموازنة في تركيا تتكيف ذاتياً لتغطية هذا العجز.

حلل كل من Mehrara, et al. (2011) العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية لأربعين دولة من البلدان الآسيوية للفترة منذ عام 1995 ولغاية عام 2008 وانعكاساتهما على العجز في الموازنة، حيث استخدم الباحث اختبارات للتعرف على استقرارية المتغيرات ووجود التكامل بينها، ووجد أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى مع وجود التكامل المشترك بين النفقات والإيرادات الحكومية من خلال اختبار Kao Panel Cointegration Test، اما السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية فهي ثنائية الاتجاه سواءً بالمدى الطويل أو المدى القصير، وبالتالي تم عمل انحدار كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإيرادات الحكومية على النفقات الحكومية كمتغير تابع، وجدت الدراسة أن الإيرادات الحكومية محدد أساسي للإنفاق الحكومي وزيادة مقدارها 1% في الإيرادات الحكومية ستعمل على زيادة النفقات الحكومية بمقدار 0.40%، أما زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% فتساهم بزيادة النفقات الحكومية بمقدار 0.58%، وخلصت الدراسة بأنه إذا ما أرادت هذه الدول تخفيض العجز فعليها زيادة إيراداتها وتخفيض نفقاتها بنفس الوقت.

بحث كل من(2011) Owoye and Olugbeng لمجموعة من الدول شملت دول الإتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأحد عشر دولة أخرى من خارج دول الإتحاد الأوروبي العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي، وفيما إذا كانت الإيرادات الضريبية سبباً للتوسع في الإنفاق العام وذلك باستخدام منهج Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)، حيث أظهرت الأدلة في المدى القصير والمدى الطويل أن النتائج تختلف من مجموعة لأخرى ضمن مجموعات البلدان قيد الدراسة، في المدى الطويل وجدت الدراسة أدلة قطعية على أن الضرائب محدد رئيسي للإنفاق الحكومي في ثمان دول من أصل اثنان وعشرون دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ولكن الأدلة داخل دول الإتحاد الأوروبي كانت أقوى بكثير لوجود تلك العلاقة حيث أن الأعباء الضريبية بالطبع أعلى، وفي المقابل فإن دول المجموعة الثالثة من خارج دول الإتحاد الأوروبي لم تظهر نتائج الدراسة فيها أن الضرائب هي محدد رئيسي للإنفاق الحكومي، بينما في الأجل القصير كانت العلاقة أقل تأثيراً من المدى الطويل حيث لم تظهر تلك العلاقة بشكل جلي وواضح إلا فقط في خمسة دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

الدول المصدرة للنفط وكون النفط يشكل الحصة الأكبر من إيراداتها وبالتالي يعتبر الممثل الأساسي للإيرادات الحكومية في تلك الدول، ولتحديد فيما إذا كانت الإيرادات النفطية في تلك البلدان هي المحدد الأساسي للإنفاق الحكومي درس كل من (Petanlar and Sadeghi (2011 بيانات لتلك الدول خلال الفترة منذ عام 2000 ولغاية عام 2009م باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وجدت الدراسة أن هناك علاقة أحادية الاتجاه من الإيرادات النفطية تجاه الإنفاق الحكومي كما هو متوقع، وكذلك فإن زيادة مقدارها 1% من عائدات النفط تسبب زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 1.16%، وبالتالي تم تأكيد أن الإيرادات هي محدد رئيسي للإنفاق الحكومي في الدول المصدرة للنفط.

2.6.1 دراسات تتعلق بكفاءة الإنفاق العام والحد الأمثل له

أولى المساهمات الفعلية لدراسة كفاءة الإنفاق العام قدمها (Barro (1990 من خلال نموذج للنمو الداخلي يقول فيه: " أن أي زيادة في الضرائب والإنفاق الحكومي يمكن أن تسبب تأثيرات عكسية على معدلات النمو الاقتصادي"، ويشير أيضاً إلى أن حجم التدخل الحكومي إذا كان كبيرا فإن التأثيرات العكسية على معدلات النمو الاقتصادي ستكون هي المسيطرة، بينما إذا كان حجم التدخل الحكومي صغيراً فإن التأثيرات الإيجابية على معدلات النمو الاقتصادي ستكون هي المسيطرة، كما يقترح أن يكون حجم التدخل الحكومي أو ما يعرف بنسبة الإنفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي عند النقطة التي تكون فيها الكفاءة الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر.

وجد (Scully (1994 في الولايات المتحدة الامريكية لبيانات امتدت منذ عام 1929 ولغاية عام 1989 أن الحجم الامثل للتدخل الحكومي والذي يعمل على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي يتراوح بين 21.5% و 22.9% من الناتج القومي الامريكي، ومن ثم عاد نفس الباحث Scully (2008) ودرس الفترة منذ عام 1960 ولغاية عام 1990 ووجد أن الإنفاق الذي يعظم معدلات النمو الاقتصادي كنسبة من الناتج القومي الامريكي هو 19.3%. بينما وجد Heerden and (Schoeman (2008 لبيانات لدول جنوب افريقيا امتدت منذ عام 1960 ولغاية 2006 أن نسبة الحد الأمثل للإنفاق في هذه الدول هو 21.94%.

قام كل من (Vedder and Gallaway (1998 خلال الفترة (1947-1997) بدراسة لبيان الحد الأمثل لإنفاق الحكومات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لكل من البلدان: كندا، الدنمارك، إيطاليا، السويد والمملكة المتحدة، وكانت نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي المثلى

لهذه البلدان هي على التوالي: كندا 21.37% والدنمارك 26.14% وإيطاليا 22.23% والسويد 19.43% والمملكة المتحدة 20.97%، وبالتالي كانت نقطة نسبة الإنفاق الأمثل لهذه الدول أقل من نسبة الإنفاق الحقيقي.

بينما وجد Pevcin (2005) أن الحجم الأمثل للتدخل الحكومي في دول إيطاليا، فرنسا، فنلندا، السويد، ألمانيا، إيرلندا، هولندا و بلجيكا يبلغ على التوالي: إيطاليا 37.09% وفرنسا 42.90% وفنلندا 38.98% والسويد 45.96% وألمانيا 38.45% وإيرلندا 42.28% وهولندا 44.86% وبلجيكا 41.91% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

أوصى كل من Chopanov and Mladenova (2009) استناداً لبيانات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لفترة امتدت منذ عام 1970 ولغاية عام 2007 بأن حجم التدخل الحكومي في هذه البلدان لا يجب أن يزيد عن 25% من الناتج المحلي الاجمالي، وأن المستوى الأمثل من الاستهلاك الحكومي على السلع والخدمات النهائية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي هو 10.4% فقط.

وجد Abounoori and Nademi (2010) في بيانات امتدت منذ عام 1959 ولغاية عام 2006 في الجمهورية الإيرانية أن الإنفاق الحكومي الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يجب أن يكون في حدود 34.7%، كذلك تم في هذه الدرسة تأكيد العلاقة غير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في إيران والتي تتوائم مع منحنى BARS Curve.

بينما هدفت دراسة Manski (2013) إلى تحديد حجم القطاع الحكومي من قبل المخطط الذي لديه معرفة جزئية في تفضيلات السكان وإنتاجية القطاع العام، الدراسة أكدت على ضرورة التركيز على ضريبة الدخل لدعم الإنفاق على البنية التحتية حيث أن المخطط لديه عدة سيناريوهات حيث أنه يلاحظ النتائج المختلفة للسياسات التي يتم تطبيقها وبالتالي يتخذ القرارات على ضوء ذلك، وبالتالي يستطيع استخدام مستويات متعددة من الإنفاق الحكومي وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه ما هو حجم الإنفاق المرغوب في هذه الحالة؟ الدراسة أكدت أن التوصل لنتائج ذات مصداقية لحجم الإنفاق العام المطلوب يتطلب أن تتحسن المعرفة الحالية وحجم المعلومات عن تفضيلات السكان وإنتاجية القطاع العام في ظل ظروف عدم التأكد، تم بناء نموذج الدراسة استنادا إلى فرضيات وتوقعات تناسب ظروف عدم التأكد والغموض تجاه بعض المعطيات بحيث يتم الأعتماد على ضريبة الدخل في ظل المفاضلة بين العمل والفراغ، وهناك بعض المعرفة الجزئية عن إنتاجية القطاع العام ومن ثم استخدام نماذج الاقتصاد الجزئي للتوصل لنتائج مفادها أنه لا بد من توسع حجم المعلومات الحالي للوصول لنتائج أكثر دقة.

أخيراً وجد Turan (2014) أن الحجم الأمثل لتدخل الحكومة المركزية في تركيا يتراوح من 8.8% إلى 9.1% لبيانات غطت الفترة منذ عام 1950 ولغاية عام 2012، بينما كان الحجم الأمثل لتدخل الحكومة المركزية يتراوح من 15.4% إلى 17% للفترة ما بين عامي 1970 و 2012م، وكانت المعدلات الفعلية أعلى بكثير من المعدلات المثلى المقدرة، النتائج اشارت أيضا إلى أن منحنى BARS Curve صالح لتركيا خلال الفترة التي تم فحصها ولكن هناك تفاوتا كبيرا في حجم الإنفاق الأمثل عندما تستخدم فترات زمنية مختلفة، وهذا يدل على أن منحنى BARS Curve حساس للتغيير في الفترات الزمنية، نتائج الدراسة تشير بوضوح إلى أن الحكومة التركية يجب أن تخفض نفقاتها من أجل تعظيم معدلات النمو الاقتصادي.

7.1 ما يميز هذه الدراسة

إن الغالبية العظمى من الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الإنفاق العام اتجهت لبحث تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والنشاطات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة، ولكن القليل منها اتجه لتحليل سلوك هذا الإنفاق وتركيبته واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه من عوامل مالية وسياسية وإدارية، وحتى الدراسات التي اتجهت لتحليل النمو في إنتاجية القطاع الحكومي فإنها في معظمها ركزت على جانبي الإيراد العام والإنفاق الحكومي فقط ولكنها لم تولي العوامل الأخرى الاهتمام اللازم.

وما يميز هذه الدراسة أيضاً أنها الدراسة الأولى على مستوى دول المنطقة والتي تبحث في مكونات الإنفاق العام حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، حيث عملت على تحليل الإنفاق العام على مستوى القطاعات الاقتصادية من خلال نظام التصنيف الوظيفي (COFOG)، وقد جمعت الدراسة بين أهم العوامل المالية التي تحكم الإنفاق وهي الإيراد العام، وكذلك بعض العوامل الأخرى ذات الأهمية مثل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

وهي كذلك من الدراسات النادرة جداً و التي تبحث في تأثير العجز في موازنة الحكومة على مستوى الإنفاق العام في الاردن، والفكرة تتمحور في أن الحكومات بالعادة تقوم بتخفيض الإنفاق العام لمواجهة العجز في موازناتها والقناة الأسهل لتحقيق هذه الغاية هي من خلال تقليص الإنفاق الرأسمالي.

وهي الدراسة الأولى سواءً على مستوى الأردن أو على مستوى دول المنطقة والتي تعمل على دراسة كفاءة الإنفاق العام وتتنبأ بالإنفاق الحكومي الجاري خلال السنوات القادمة.

8.1 منهجية الدراسة

سيتم استخدام أسلوب التحليل النظري والقياسي الكمي في هذه الدراسة وذلك حسب النماذج الآتية:

1- النموذج الأول: سيتم تطبيق بيانات السلاسل الزمنية السنوية في الأردن منذ عام 1985 ولغاية عام 2013، حيث يربط النموذج بين متغير نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (EXP) والمتغيرات المستقلة وهي كل من : معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG)، معدل التضخم (Inf)، نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الإجمالي (REV) ونسبة العجز في الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (Def) إضافة للخطأ العشوائي (U_t) كما في المعادلة التالية :

$$EXP_t = \beta_0 + \beta_1 GCG_t + \beta_2 Inf_t + \beta_3 REV_t + \beta_4 Def_t + U_t........(1.1)$$

حيث أن الهدف الرئيسي من هذا النموذج هو بيان المحددات التي تحكم الإنفاق العام في الأردن.

ولإيجاد مؤشر رئيسي لمقارنة نتائج تحليل بيانات الأردن به، وتأكيد النتائج التي تم التوصل إليها بالمعادلة رقم (1.1) إضافة إلى إلغاء عمليات التحيز التي قد تظهر في البيانات الناتجة عن إستخدام بيانات السلاسل الزمنية لدولة واحدة، سيتم تطبيق النموذج الوارد في المعادلة السابقة وبنفس المتغيرات السابقة ولكن على عدة دول وهي كل من الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس لسلسلة زمنية امتدت منذ عام 2000 ولغاية عام 2013م من خلال البيانات المقطعية Panel Data لهذه الدول والتي تشابه في اقتصاداتها الاقتصاد الأردني .

2- النموذج الثاني: وفي هذا النموذج من الدراسة سيتم التعامل مع المتغير التابع والذي يمثل حصة كل قطاع من الإنفاق العام قطاعياً حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) ويتوزع على عشرة قطاعات أساسية وهي على التوالي :

- الخدمات العمومية العامة.
- الدفاع.
- النظام العام وشؤون الأمن العام.
- الشؤون الأقتصادية.
- حماية البيئة.

- الإسكان ومرافق المجتمع.
- الصحة.
- الترفيه والثقافة والدين.
- التعليم.
- الحماية الاجتماعية.

حيث سيؤخذ نسبة الإنفاق على كل قطاع من القطاعات أعلاه من مجموع الإنفاق الكلي (Xi/EXP) كمتغير تابع على المتغيرات المستقلة وهي كل من : النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GCG)، معدل التضخم (Inf)، نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الإجمالي (REV) ونسبة العجز في الموازنة للناتج المحلي الإجمالي (Def)، كما في المعادلة التالية رقم (2.1) :

$$(Xi / EXP)_t = f(GCG_t, Inf_t, REV_t, Def_t).......(2.1)$$

والهدف الرئيسي من هذا الإنحدار هو بيان سلوك الإنفاق على القطاعات حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، من خلال معرفة درجة استجابتها للمتغيرات المحددة للإنفاق العام في الأردن وطريقة تفاعلها مع تلك المتغيرات، وسيتم استخدام اختبارات السلاسل الزمنية لبحث إستقرارية المتغيرات واختبارات التكامل لمعرفة وجود تكامل بين المتغيرات لكل معادلة على حده، ومن ثم سيتم تطبيق الطرق المناسبة على ضوء هذه الاختبارات.

3- النموذج الثالث : وهذا النموذج مصمم لقياس كفاءة الإنفاق العام في الأردن من خلال قياس نقطة الحد الأمثل للإنفاق والتي تمثل نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي التي تقدم أفضل مساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باتباع المنهجية التي اتبعها Scully (2003 - 1998) وبالاعتماد على أعمال بارو Barro(1990) وآخرون، وسيتم التعرض له بشيء من التفصيل في الفصلين الثاني والرابع من الدراسة.

4- النموذج الرابع: وفي هذا النموذج سيتم التنبؤ بحجم الإنفاق الحكومي الجاري خلال السنوات القادمة من خلال منهج ARIMA Model أو ما يسمى بمنهجية بوكس جينكيز، والتي تعبر عن مكونات نموذج الانحدار الذاتي المتكامل للمتوسط المتحرك (Auto-regressive Integrated Moving Average)، أو بالصيغة ARIMA(p,d,q)، حيث يمثل الرمز p درجة الانحدار الذاتي ، والرمز q درجة المتوسط المتحرك ودرجة التكامل تتمثل بالرمز d.

حيث سيتم تطبيق نموذج ARIMA أحادي المتغير على بيانات الدراسة، وهو نموذج يجمع بين الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك، وتم اختبار عدة نماذج وتم اختيار النموذج المناسب من من خلال رسم دالة الارتباط الذاتي (ACF) Autocorrelation Function، ودالة الارتباط الجزئي (PACF) Partial Autocorrelation Function، وهي تعطي مؤشراً على درجة رتب كل من (p,q) وكذلك بتطبيق معايير (Akaike) و(Schwarz) ومن ثم تطبيق معايير خطأ التنبؤ.

الفصل الثاني

الإطار النظري والخلفية التاريخية للدراسة

1.2 الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

يعتبر تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي من أكثر المواضيع التي شهدت جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، فالنشاط الاقتصادي بالمجتمعات القديمة بشكل عام كان يقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة واقتصار دور الدولة فقط في تهيئة الجو المناسب لهذا النشاط الاقتصادي وتوفير الأمن والحماية للممتلكات.

1.1.2 الإنفاق العام في الفكر الكلاسيكي

حيث يركز هذا الفكر وعلى رأسه آدم سميث على ابتعاد السياسة العامة للدولة عن ما يخل بآلية السوق وبالنظام الاقتصادي الحر، والاهتمام فقط بالنفقات المختصة بشؤون الدفاع، القضاء والعدالة ونفقات المرافق العامة، وبالتالي فإن هذا الفكر يقوم على الأيديولوجية الفردية وتعظيم نشاط الفرد واقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد وتوفير الأمن والحماية. واستمراراً لهذا النهج فقد بين ديفيد ريكاردو أن النفقة العامة هي غالباً ما تتم على حساب النفقة الخاصة حيث أن نفقات الحروب والأمن والعدالة تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي لأنها تمول من دخول الأفراد والمنتجين لذلك يجب تقليصها لأكبر قدر ممكن (Takuo, 2004)، أما جون ستيوارت مل فقد شدد على عدم تدخل الدولة بشؤون الأفراد وأن يقتصر دورها فقط على إصدار القوانين والأنظمة التي تحمي الممتلكات والإنتاج، وبالتالي يمكن إبراز أهم خصائص وسمات الفكر الكلاسيكي من ناحية الإنفاق العام بالنقاط التالية (مسعود، 2005):

- يكون الإنفاق العام للدول مقتصراً على الوظائف الأساسية للدولة بما يتوافق مع مفهوم الدولة الحارسة.
- حياد الإنفاق العام وعدم وجود أي تأثير له على المجال الاقتصادي والأجتماعي وذلك لاعتقاد الكلاسيك بأن تدخل الدولة يؤدي إلى اختلال التوازن العام.
- إن الدور الوحيد والرئيسي للإيرادات العامة يتمثل بتغطية النفقات المحددة مسبقاً ولا يوجد لها أية أدوار أخرى للتأثير على الأقتصاد القومي.
- عدم قبول وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة (تساوي جانب الإيرادات العامة مع جانب النفقات العامة) حيث أكد الكلاسيك ضرورة توازن الميزانية وعدم اللجوء للأقتراض أو الإصدار النقدي وعبارة آدم سميث المشهورة في هذا المجال هي: "The only good budget is a balanced budget" .

وخلاصة الفكر الكلاسيكي بأن الدولة تكون في هذه الحالة حارسة للنظام الاقتصادي والنفقات العامة تعتبر حيادية على النشاط الاقتصادي ويقتصر دورها فقط في نشاطات غير مربحة.

والملاحظ هنا وعلى الرغم من الإطار العام الذي يميز الفكر الكلاسيكي بأعطاء دور محدود وضيق لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك اختلافات واضحة بين المفكرين الكلاسيك أنفسهم لتحديد طبيعة دور الدولة بالضبط في مجال الإنفاق العام، حيث في الوقت الذي يؤكد فيه آدم سميث ضرورة تعظيم ثروة الفرد وابتعاد الدولة عن ما يخل بآلية السوق والنظام الاقتصادي الحر، إلا أنه يقر بضرورة تدخل الحكومة ببعض النفقات كنفقات الدفاع والعدالة والمرافق العامة، إلا أن ديفيد ريكاردو أكد على أن الإنفاق العام يأتي دائماً على حساب الإنفاق الخاص، وبالتالي فإن نفقات مثل نفقات العدالة والدفاع والحروب تؤدي إلى إنخفاض الدخل القومي كونه يتم تمويل هذه النفقات من قبل دخول الأفراد والمنتجين، وبالتالي لا بد أن تكون هذه النفقات أيضاً في حدها الأدنى والضروري، أما جون ستيوارت مل فقد كان أشد تقييداً في نظرته للإنفاق العام والذي وضع أدنى درجة ممكنة للتدخل الحكومي، حيث أكد على ضرورة عدم تدخل الدولة بالأنشطة الاقتصادية بتاتاً، لأن الفرد هو وحده من يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، والدور المنوط بالدولة يتمثل فقط في وضع الأنظمة والقوانين التي تحمي النشاط الاقتصادي وأجبار الأفراد على تنفيذ تعاقداتهم المسبقة. وعليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تتفق على نهج معين بحد ذاته لاختلاف نظرة المفكرين الكلاسيك أنفسهم لطبيعة النفقات والأنشطة التي يمكن أن تقوم بها الدولة في ظل الاتفاق على الإطار العام المتمثل بحرية الاقتصاد وعدم تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي.

الأمر الآخر الذي يلفت الانتباه في الفكر الكلاسيكي هو الإتفاق على أن الإنفاق العام في ظل مفهوم الدولة الحارسة الذي كان سائداً آنذاك لا يعمل على خلق الثروة ولا يساهم في الانتاج، وبالتالي فإن هذا الإنفاق حيادي تماماً على النشاط الاقتصادي وليس له أية تأثيرات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وحتى الانشطة التي تساهم الدولة فيها بما يتفق مع مفهوم الدولة الحارسة كنفقات الدفاع والأمن و العدالة والمرافق العامة فإنها أنشطة غير مربحة، وهذا الفكر ينطلق من مفهوم أساسي ورئيسي يتمثل بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام وفي مجال الإنفاق العام تحديداً يؤدي إلى اختلال التوازن العام وفشل آلية السوق الحر التي تعمل على تحقيق الازدهار الاقتصادي بشكل طبيعي. إلا أن فشل آلية السوق الحر في أزمة الكساد الكبير وعدم القدرة على العودة إلى التوازن العام بشكل طبيعي كان بمثابة التحدي الأكبر أمام الفكر

الكلاسيكي، وهذا بالتالي أسس لمرحلة جديدة في الفكر الاقتصادي تتمثل بالأفكار الكينزية التي قدمت أدوات وحلول جديدة وبالتالي ساهمت بتغيرات جذرية وكبيرة في مجال النظرة لطبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة مساهمتها في الإنفاق العام.

2.1.2 الإنفاق العام في الفكر الكينزي

كان الكلاسيك يعتقدون أن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن أية اختلالات تحدث إنما هي اختلالات عرضية ويتم العودة إلى حالة التوازن من خلال آلية السوق الحر، ولكن هذا الأمر لم يحدث خلال سنوات الكساد الكبير، حيث عجز الفكر الكلاسيكي عن تفسير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وفشلت آلية السوق الحر ومفهوم اليد الخفية في معالجة هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وبرأي كينز فإن هذه الأزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي انطلاقاً من مبدأ أن الطلب يخلق العرض وليس العكس كما كان يعتقد الكلاسيك، وبالتالي لا بد من وجود عامل معين يقوم بالتدخل لرفع هذا الطلب، والعامل المناسب الذي يقوم بهذا الدور هو الحكومة من خلال تقليص الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عبر آلية الإنفاق العام مما يؤدي لتنشيط دورة النشاط الاقتصادي (القريشي، 2008).

هذه التطورات في المنطق الاقتصادي أدت إلى إلغاء مفهوم الدولة الحارسة ومبدأ حيادية الإنفاق العام ليظهر مفهوم جديد لدور الدولة يتمثل بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وعلى ضوء ذلك تغير مفهوم النظرة إلى الإنفاق بشكل جذري حيث أصبح الإنفاق العام مؤثراً على النشاط الاقتصادي ووسيلة للخروج من الأزمات الاقتصادية من خلال مساهمته برفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة الانتاج والعمالة والدخل القومي.

وعلى أثر ذلك ازدادت النفقات العامة بشكل واضح وملحوظ في معظم دول العالم المتقدم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تغير المنطق الاقتصادي بالنظرة للإنفاق العام أولاً، وكذلك بسبب ازدياد الحاجات العامة وتطورها مقارنة لما كان عليه في الفكر الكلاسيكي، وعلى ضوء هذا الازدياد في الإنفاق العام تغيرت النظرة أيضاً لمشكلة وجود العجز في موازنة الحكومات، حيث أصبح العجز في الموازنة مبرراً طالما أن الإنفاق يؤدي إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتحريك عجلة الاقتصاد.

على الرغم من أن أفكار المدرسة الكينزية مثلت ثورة هائلة في مجال الفكر الاقتصادي من خلال ضرورة التدخل الحكومي من خلال السياسة المالية بإطارها العام والإنفاق العام كأحد

الأدوات الرئيسية لهذه السياسة ضمن الإطار الخاص للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذه الأفكار أصبحت فيما بعد ذريعة للتدخل الحكومي في مجال النشاط الاقتصادي من خلال التدخل الواسع لهذه الحكومات في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وأصبح هذا التدخل سمه بارزة لمعظم الاقتصادات العالمية حتى يومنا الحاضر.

إن أفكار كينز تعتبر استثناء في حالة الازمات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب خلال تلك الازمات وبما يوافق دور الدولة المتدخلة لتصحيح الخلل الناتج عن تلك الازمات، ولكن هذه الافكار ليست القاعدة الرئيسية المتمثلة بحرية النشاط الاقتصادي وآلية السوق الحر، ولكن الملاحظ وعلى أرض الواقع فإن الأفكار الكينزية اصبحت هي الأساس المعتمد والتي اصبحت ذريعة لتدخل الحكومات الواسع بالنشاط الاقتصادي في معظم دول العالم سواءً أكانت الأزمات الاقتصادية موجودة أم لا.

كذلك فإن أفكار كينز أعطت الدور الرئيسي والحيوي لجانب الطلب الكلي وإهمال جانب العرض الكلي، وبالتالي ومن وجهة نظر كينز فإن أية أزمة اقتصادية بالإمكان الخروج منها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع هذا الطلب عبر أدوات السياسة المالية وأهمها الإنفاق العام، إلا أن المدرسة الكينزية عجزت عن حل بعض الأزمات الاقتصادية التي حدثت فيما بعد كأزمة الكساد التضخمي في سبعينيات القرن العشرين والتي أدت من جديد للأهتمام بجانب العرض الكلي باعتباره الأساس في حل تلك الأزمة، وبالتالي تم إحياء أفكار المدرسة الكلاسيكية من جديد.

3.1.2 الإنفاق العام في الفكر الأشتراكي

خلال فترة أزمة الكساد الكبير وما قبلها وتحديداً بعد نشوب الثورة الروسية عام 1917م ظهر الفكر الاشتراكي الذي يؤكد على ضرورة إعادة النظر بدور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نظام اقتصادي، ودور الدولة في هذا الفكر يتعدى الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمات الاقتصادية إلى المشاركة بشكل فاعل ومستمر في النظام الاقتصادي والإسهام بشكل فعال برفع معدلات النمو الاقتصادي انطلاقاً من ملكية الدولة لعوامل الإنتاج لتحقيق المصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي (دويدار، 1993)، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تنصب نفسها مكان قوى السوق - والتي أثبتت فشلها أبان تلك الفترة - وهذا يعزو الأهمية الكبيرة للنفقات العامة بالاقتصاد الاشتراكي، وبالتالي فإن الفكر الأشتراكي أعطى دوراً كبيراً للدولة وهو ما أصبح

يعرف بمفهوم الدولة المنتجة، بالإضافة لتطور نظرة هذا الفكر تجاه النظام المالي للدولة واعتبار الإنفاق العام الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والأجتماعية على حد سواء.

ولكن أفكار المدرسة الاشتراكية لم تلقى رواجاً كبيراً بعد تعافي الرأسمالية من أزمة الكساد الكبير، كما أن الافكار الاشتراكية تعرضت لضربة كبيرة جداً بعد انهيار أحد أهم أقطاب هذا النظام والمتمثل بجمهوريات الاتحاد السوفيتي عام 1989 وتحول كثير من الدول الاشتراكية إلى رأسمالية.

4.1.2 الإنفاق العام حسب المدرسة النقدية

ظهرت المدرسة النقدية وعلى رأسها ميلتون فريدمان والذي قام بأحياء أفكار المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بالحرية الاقتصادية وعدم تعارض المصلحة الذاتية مع مصلحة المجتمع، كما ركز هذا الفكر على ابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وأن تقوم الدولة فقط بوظائفها التقليدية، حيث أن سياسة الإنفاق العام للدول لا تساهم بحل المشاكل الاقتصادية وعلى رأس تلك المشاكل ما يعرف بظاهرة الكساد التضخمي والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية واشتدت وتيرتها في سبعينيات القرن العشرين بعد صدمة أسعار النفط من خلال تعايش التضخم والركود معاً، مخالفاً بذلك الرأي السائد وافكار فيليبس بأن هناك نوعاً من المقايضة بين البطالة والتضخم، ولكن الذي حدث على أرض الواقع هو عكس ذلك من خلال ازدياد معدلات التضخم ومعدلات البطالة بنفس الوقت، لتأتي المدرسة النقدية بفكرة جديدة مفادها أن جانب العرض الكلي هو المسؤول عن تلك الظاهرة، حيث أن ارتفاع تكاليف الإنتاج انعكست على منحنى العرض الكلي بإزاحته لليسار وهذا أدى إلى انخفاض الناتج وارتفاع الأسعار بنفس الوقت، وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن أن نعزو جميع المشاكل والظواهر الاقتصادية للتغيرات التي تحدث في جانب الطلب الكلي فقط، فلا بد من الاهتمام أيضاً بجانب العرض الكلي والذي يفسر الكثير من الظواهر الاقتصادية (مشورب، 2002).

وعلى الرغم من أن المدرسة النقدية قد ساهمت بشكل فعال في وضع حلول لما يعرف بظاهرة الكساد التضخمي والأهتمام من جديد بكمية النقود والسياسة النقدية إضافة إلى تجديد أفكار المدرسة الكلاسيكية فيما يخص جانب العرض وأن الدور ليس منوطاً بجانب الطلب فقط كما يقول كينز، إلا أن هنالك مبالغة في تهميش الإنفاق العام والسياسة المالية حيث أثبتت العديد من الدراسات والتطبيقات بأن الإنفاق العام لا يزال فعالاً للتأثير على النشاط الاقتصادي ومعدلات

النمو الاقتصادي في الكثير من بلدان العالم وخاصة النامية منها، وبالتالي فإن الإنفاق العام ومن خلال تأثيره على جانب الطلب الكلي لا زال يعمل بكفاءة للخروج من الكثير من الأزمات الاقتصادية في تلك الدول.

2.2 حدود تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي

إذا كانت المدارس الاقتصادية وتحديداً المدرستين الكلاسيكية والكينزية على اختلاف واسع من حيث النظرة للإنفاق العام وأثره على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، إلا أن أي منهما لم يعطي تفسيراً واضحاً لتباين أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي عبر دول العالم، حيث أظهر الإنفاق العام أثراً موجباً على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي في العديد من الدول وتحديداً في معظم الدول النامية ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة Abounoori and Nademi (2010)، بينما لم يكن للإنفاق العام أية تأثيرات تذكر وأحياناً كان له تأثيرات سالبة على معدلات النمو الاقتصادي في بلدان أخرى وعلى رأسها بعض الدول الأوروبية وبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في بعض الفترات ومن هذه الدراسات دراسة Barro (1990) و دراسة Vedder and Gallaway (1998)، علماً بأن الاقتصادات في تلك الدول لم تكن تتعرض في معظمها لأزمات اقتصادية خلال فترات الدراسات والابحاث التي أجريت على تلك الدول وبالتالي تم دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي بمعزل عن الأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها تلك الدول، وبالتالي تعمل على تحيز النتائج لصالح الأفكار الكينزية التي تعمل بفعالية أكثر حال وجود تلك الأزمات.

ولقد أكدت الدراسات التي أجريت في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي وعلى رأسها الدراسات التي قام بها Barro وآخرون - والتي سيتم التعرض لها بشيء من التفصيل لاحقاً في معرض الحديث عن كفاءة الإنفاق العام - أن هناك إنفاق عام كفؤ وإنفاق عام غير كفؤ، حيث يكون الإنفاق كفؤاً وذا تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي إذا لم يتجاوز حده الأمثل، أما إذا تجاوز الإنفاق حده الأمثل فإنه سيكون ذا تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي فهو إنفاق غير كفؤ، ومن هذا المنطلق تستطيع الدول النامية تحفيز معدلات النمو الاقتصادي لديها بمزيد من الإنفاق العام كونها لم تتجاوز الحد الأمثل للإنفاق، والأفكار الكينزية هي الملائمة لها في هذه الحالة، أما الدول التي كان للإنفاق العام تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي لديها فإنها قد تجاوزت الحد الأمثل لديها وإذا ما أرادت زيادة معدلات النمو

الاقتصادي لديها فعليها تخفيض حجم التدخل الحكومي من خلال تقليص الإنفاق العام، وأن تكون أقرب لأفكار المدرسة الكلاسيكية بهذا الخصوص.

ومع ظهور العولمة ظهر ما يسمى بمفهوم دولة الرفاه الاقتصادي التي تعتمد على سياسة ميزانية نشطة لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد، من خلال: محاربة الفقر، معالجة الأمية، محاربة الفساد الاقتصادي، توفير الرعاية الصحية وتوفير متطلبات البحث العلمي، وبالتالي أصبح من المبرر التدخل الحكومي لصالح هذه المجالات.

ويبقى موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع جدلاً بين الاقتصاديين وتحديداً في المالية العامة، حيث يرى مؤيدو تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي سواءً بالإنفاق الحكومي أو غيره: بأنه لا بد أن يحكم السوق قوانين وتشريعات ناظمة تشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي لحماية نظام المنافسة، مسؤولية الدولة بإنتاج السلع والخدمات العامة، معالجة الآثار الجانبية، الاحتكار الطبيعي، معالجة نقص المعلومات وتوزيع الموارد.

ولكن معارضي التدخل الحكومي بالنشاط الاقتصادي لا يتوافقون مع تلك المبررات ويعملون على ترسيخ مفهوم اقتصاد السوق من خلال الارتكاز على أساس حرية الفرد وتحمله المسؤولية الكاملة عن قراراته الاقتصادية، فمن وجهة نظرهم أن العمليات الانتاجية تهدف بالدرجة الأولى إلى تعظيم المنافع الخاصة، والمبرر الوحيد لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي هو فقط من أجل أداء الوظائف التقليدية المتمثلة بالأمن وحماية ممتلكات الأفراد، وهم بذلك يؤكدون أفكار المدرسة الكلاسيكية بأن وظيفة الدولة تتمثل بحراسة النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي توضيحاً مختصراً لمبررات تدخل الحكومة بالنشاط الاقتصادي حسب وجهة نظر مؤيدو هذا التدخل:

1- وضع القوانين والتشريعات Laws And Regulations الناظمة للنشاط الاقتصادي: وتمثل الإطار القانوني والتشريعي الذي تضعه الدولة لتنظيم عمل السوق، فلا بد من تدخل الدولة لوضع القوانين والأنظمة التي تنظم عمل السوق وتشمل كافة مجالات النشاط الاقتصادي من سوق السلع والخدمات وسوق العمل والأسواق المالية والتجارة الخارجية، وهذا يمثل أدنى تدخل للدولة بالنشاط الاقتصادي ولكنه ضروري لتطور الأداء الاقتصادي وتشجيع الإبداع والمنافسة. كما تتدخل الدولة أحياناً بوضع قوانين وتشريعات لحماية الصناعات الناشئة وزيادة قدرتها على المنافسة مقارنة مع المؤسسات الكبرى التي تتميز بوفورات الحجم، وهي بذلك تهدف بشكل أساسي لمنع التكتلات التي تعمل على رفع الأسعار والإضرار بالمستهلك واحتكار الأسواق.

2- إنتاج السلع والخدمات العامة Public Goods: تتميز هذه السلع بأن جميع أفراد المجتمع يستفيدون منها بشكل متساوي ولا يمكن استثناء طرف دون طرف أو شخص دون آخر من الأستفادة من تلك السلع، وقد يفشل القطاع الخاص بإنتاج السلع العامة كالطرق والجسور وخدمات الأمن القومي، وبالتالي لا بد للدولة أو القطاع العام أن يقوم بإنتاج هذه السلع لضرورتها وأهميتها.

3- معالجة الآثار الجانبية Externalities: عادة فإن الأنشطة الاقتصادية المختلفة ينشأ عنها آثار جانبية موجبة أو سالبة، حيث أن الإنفاق على الجامعات مثلاً يساهم في دعم البحث العلمي وبالتالي مزيداً من التطور والتقدم لذلك الأقتصاد، وهذا يؤدي لظهور آثار إيجابية لهذا الإنفاق، وبالمقابل فإن الإنفاق على المصانع والشركات التصنيعية سيؤدي لمزيد من التلوث البيئي، وبالتالي يتعارض هذا مع مفهوم المنفعة الأجتماعية والتي تكون مختلفة عن نظرة القطاع الخاص الذي يهدف لتعظيم المنفعة الخاصة، وبالتالي لا بد من تدخل الدولة للحد من آثار الكلفة الاجتماعية لمثل تلك النشاطات وتصحيح آلية السوق والتي عادة لا يأخذها القطاع الخاص بالحسبان.

4- تنظيم الاحتكار الطبيعي Natural Monopoly: هناك بعض المجالات التي تعتبر حيوية وضرورية لأفراد المجتمع وتستلزم بنفس الوقت أن تقوم بها الدولة وليس القطاع الخاص، وهذا يتركز بالقطاعات الحيوية مثل الماء والكهرباء والتي تملكها مؤسسة إنتاجية واحدة وتسيطر عليها الدولة لتقدمها لأفراد المجتمع بأسعار تكون في متناول الجميع، وهذا ما يسمى بالأحتكار الطبيعي، حيث أن ملكية هذه النشاطات للقطاع الخاص ستؤدي للأضرار بعامة المستهلكين نظراً للأرتفاع الكبير الذي سيطرأ على أسعارها فيما لو تملكها القطاع الخاص، والذي يهدف لتحقيق الربح والمنفعة الخاصة بعكس الدولة التي تسعى لتحقيق المصلحة العامة.

5- توفير المعلومات Provide Information: ينطلق الفكر الاقتصادي ونظام المنافسة بأن كل المتعاملين بالسوق يجب أن تتوفر لهم المعلومات والبيانات الضرورية التي يحتاجونها بشكل عادل ليمكنهم ذلك من إتخاذ أفضل القرارات الاقتصادية الممكنة، ولكن وجود مثل تلك المعلومات قد لا يكون متوفراً على أرض الواقع للجميع بنفس الدرجة، وقد يكون القطاع المالي هو أحد أهم القطاعات حساسية لتوفر المعلومات والبيانات، حيث أن المعاملات المالية ترتكز بشكل أساسي على توفر المعلومات الضرورية وانعدام تلك المعلومات قد يؤدي إلى إختلالات مالية كبيرة مما يؤثر على النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا بد من توفر الرقابة

المالية من قبل الدولة وتحديد آليات وقواعد التعامل بدقة بالشكل الذي يضمن توفر البيانات المالية لكافة المتعاملين بالسوق.

6- إعادة توزيع الموارد Redistribution Of Resources: تبرز أحياناً فجوات إقتصادية واجتماعية تؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية حتى على الرغم من تحقق الكفاءة السوقية، مما يستدعي تدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بالشكل الذي يحقق العدالة في المجتمع، كما أن إعادة توزيع الدخول من قبل الحكومة يساعد في أداء السياسات الاقتصادية ورفع مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم الطبقات الفقيرة في المجتمعات.

3.2 ماهية النفقة العامة

اتفق معظم الاقتصاديين على تعريف النفقة العامة أنها: كافة المبالغ النقدية التي يقوم بأنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة (محرزي، 2008).

حيث يتبين لنا من خلال هذا التعريف أن النفقة العامة تقوم على العناصر الرئيسية التالية:

العنصر الأول: النفقة عبارة عن مبلغ نقدي.

حيث أن النفقات العينية كالسكن والمساعدات لا تدخل ضمن هذا المفهوم إلا في بعض الاستثناءات مثل الحروب والأزمات الحادة فقد تعتبر بعض النفقات غير النقدية من النفقات العامة، واشتراط أن تكون النفقة العامة عبارة عن مبالغ نقدية تم على أساس أن الاقتصادات الحديثة هي اقتصادات نقدية وليست عينية، ومما لا شك فيه أن الإنفاق النقدي يسهل من عملية الرقابة التي تصعب في حالة الإنفاق العيني الذي يتضمن مشاكل في التقدير وتحديد الإحتياجات، كما أن الإنفاق النقدي يحل المشاكل الإدارية والتنظيمية التي يخلقها الإنفاق العيني.

العنصر الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

والشخص العام قد يشمل الدولة، الهيئات العامة المحلية، المؤسسات العامة و الولايات والفدراليات، وبالتالي لا بد أن تصدر النفقة من شخص عام حتى تعتبر نفقة عامة وهنالك معيارين رئيسيين للتفرقة بين النفقة العامة والخاصة:

1- المعيار القانوني: وحسب هذا المعيار تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من أشخاص القانون العام مثل الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمؤسسات العامة، حيث أن أشخاص القانون العام يهدفون لتحقيق مصلحة عامة بعكس أشخاص القانون الخاص، والنقطة الرئيسية في هذا

المعيار تكمن في أن أشخاص القانون العام هم من يقومون بالإنفاق بغض النظر عن طبيعة هذا الإنفاق.

2- المعيار الوظيفي: وهذا المعيار أشمل وأدق من المعيار الأول، وظهر نتيجة تطور دور الدولة بالأقتصاد واتساع الحاجات العامة وبالتالي تقوم الدولة بتفويض القطاع الخاص للقيام ببعض النشاطات مثل المشاريع التعليمية والصحية، وهذه النشاطات تعمل على تحقيق المنفعة العامة للأفراد، وبالتالي وضمن هذا المفهوم فإن النفقات التي تعمل على تحقيق مصالح فردية وخاصة هي منفعة خاصة حتى لو قامت بها الدولة نفسها، فهذا المعيار يعتمد على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للقائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية له فقط.

العنصر الثالث: الغرض من النفقة العامة تحقيق منفعة عامة.

الهدف الرئيسي من النفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، فالنفقات التي تهدف للمصلحة الخاصة لا تندرج ضمن هذا المفهوم لارتكاز النفقة العامة على عنصري العدل والمساواة، ويتسع مفهوم النفع العام ليندرج ضمنه تحقيق الأهداف الأجتماعية والاقتصادية وتحريك النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للنفقة العامة بالآتي :

1- تخصيص الموارد في الاقتصاد: توزيع الموارد بين الاحتياجات المختلفة، وبالتالي فإن التخصيص يبين مستوى الكفاءة للسياسة الاقتصادية المتبعة للوصول لأعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج، وهذا التخصيص يشمل تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص، تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج والاستهلاك، وتخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة، وبالتالي فإنه يتم التضحية ببعض الحاجات لإشباع الحاجات التي تحقق المنفعة العامة، فقد يعجز جهاز السوق على سبيل المثال عن التخصيص الأمثل بالمبالغة بإنتاج السلع الكمالية التي تؤدي للربح على حساب السلع العامة، وبالتالي يأتي دور الدولة من خلال الإنفاق العام بإعادة التوجيه نحو إنتاج السلع العامة كالدفاع والأمن والخدمات العامة.

2- إعادة توزيع الدخل: حيث أن المساهمات الاجتماعية تسهم في إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، هذا الأمر ينطبق أيضاً على نظام الحماية الاجتماعية الذي يجنب الطبقة المتوسطة الآثار السلبية للضرائب.

3- تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي: فالنفقات العامة تساهم بالحفاظ على المستويات الطبيعية للبطالة والتضخم وتجنب الأزمات والتقلبات التي تؤثر سلباً على الاقتصاد.

4.2 تقسيمات النفقات العامة

مع تطور مفهوم الدولة من نطاقها الضيق في ظل الدولة الحارسة إلى المفهوم الواسع في ظل الدولة المنتجة، ومع ازدياد حجم النفقات وتنوعها، برزت أهمية تقسيم النفقات بالشكل الذي يسهل من صياغة وإعداد الميزانية وتحقيق الفعالية والكفاءة في التنفيذ.

وبالرغم من التعدد والتنوع في تقسيم النفقات العامة، إلا أنها تستند في مجملها العام إلى معيارين رئيسيين وهما المعيار الاقتصادي والمعيار الوضعي أو العملي (عثمان، 2008)، فالمعيار الاقتصادي يصنف النفقات العامة بالاستناد إلى عدة معايير أهمها: معيار طبيعة النفقة العامة، معيار دورية النفقة العامة ومعيار الغرض من النفقة العامة.

1- معيار طبيعة النفقة العامة:

يقسم النفقات تبعاً لأثرها على الدخل القومي، فهناك النفقات الحقيقية والتي تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي مثل الرواتب والأجور والنفقات التعليمية والصحية والمشروعات الإنتاجية، حيث أن هذه النفقات تنعكس مباشرة على الاستهلاك، وبالتالي تخلق زيادة في الطلب الكلي الذي يؤثر على حجم الناتج، بينما النوع الآخر حسب هذا التصنيف يتضمن النفقات التحويلية والتي لا تعمل على زيادة في الناتج القومي وإنما تعمل على نقل القوة الشرائية من فئة لأخرى، وهذا يعني إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي.

2- معيار دورية النفقة العامة:

قديماً فإن هذا المعيار يقسم النفقة العامة إلى أساس نفقات عادية ونفقات غير عادية، فالنفقات العادية هي التي يتكرر وجودها بصورة منتظمة أو دورية في الميزانية السنوية للدولة كالرواتب وتسيير المرافق العامة، ولا يعني تكرارها ثبات مقدارها فقد تتغير بالزيادة والنقصان من سنة لأخرى ولكن دوريتها تعني انتظام وجودها في الميزانية السنوية، أما النفقات غير العادية فهي تلك التي تحدث في فترات غير منتظمة ومتباعدة ولا يتكرر وجودها بالميزانية السنوية، أي أنها نفقات استثنائية لا تحدث بصورة منتظمة في الميزانية السنوية كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية وتعبيد الطرق.

ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات العادية وغير العادية، فالإنفاق العسكري مثلاً أصبح إنفاقا عادياً وتتضمنه الميزانيات الحكومية كل سنة، وبالتالي اتجهت المالية العامة لتقسيم أكثر واقعية يقوم على أساس تقسيم النفقات إلى نفقات جارية موجهة لتسيير شؤون الدولة، ونفقات استثمارية موجهة لزيادة الثروة القومية

والإنتاج، فالنفقات الجارية تسير بصورة دورية ومنتظمة لتشمل الإنفاق على السلع والخدمات من خلال الأجور والرواتب ومساهمات العاملين ومدفوعات الفوائد والإعانات، بينما النفقات الاستثمارية يرتبط تنفيذها بفترة زمنية محددة وتهدف إلى توسع الطاقة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي، وتمتاز بأنها أكثر مرونة من النفقات الجارية وتستجيب لمقدرة الدولة المالية.

3- معيار الغرض من النفقة العامة:

وهذا المعيار يصنف النفقة العامة حسب الغرض من هذه النفقة فالنفقة الإدارية تشمل النفقات العامة التي تهدف إلى تشغيل المرافق العمومية العامة والأجور وجميع الإنفاق الذي يهدف إلى أن تقوم الدولة بوظائفها المنوطة بها، بينما النفقة الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال التركيز على الاستثمارات وزيادة البنية الاساسية للدولة، أما النفقة الاجتماعية فيغلب عليها الطابع الاجتماعي وتهدف لزيادة الرفاه الاجتماعي مثل الإعانات المقدمة للفقراء وإعانات الرعاية الصحية.

أما المعيار الوضعي أو العملي، فهو يستند للأسس المعمول بها في الميزانيات العامة الحديثة والذي يتم على ضوئها تقسيم النفقات العامة على أساس التقسيم الإداري، حيث يتم تصنيف النفقات العامة إلى عدة أبواب ويخصص لكل باب وزارة أو مؤسسة معينة، وداخل كل وزارة يتم التقسيم إلى فروع إنفاقية أقل في مستواها التنظيمي وهكذا، أما التقسيم النوعي فهو يعمل على تقسيم النفقات العامة المدرجة في الميزانية العامة والتي تم تخصيصها لكل وحدة إدارية معينة على أساس نوع تلك النفقات، وهل هي نفقات موجهة على شكل أجور ومرتبات أم نفقات موجهة من أجل مستلزمات الإنتاج وهكذا.

1.4.2 المعيار الوظيفي للنفقات العامة

أما التقسيم الأهم وفق المعيار الوضعي فهو التقسيم الوظيفي وهو الذي يقوم بتقسيم النفقات العامة تبعاً لوظائف الدولة الأساسية. وهذا المعيار يقوم بالتقسيم تبعاً لوظائف الدولة، وهو بشكل عام يشمل نفقات الخدمات العسكرية والأمنية وتتضمن نفقات الأمن والدفاع ونفقات العدالة والإدارة العامة والعلاقات الخارجية، إضافة لنفقات الخدمات الاجتماعية والتي تشمل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافة والبحث العلمي، وكذلك نفقات الخدمات الاقتصادية وتشمل الخدمات الأساسية كالمواصلات والنقل والكهرباء والماء والزراعة والسياحة والتجارة الخارجية، وأخيراً نفقات الخدمات الحكومية الأخرى والتي تشمل أقساط الدين العام وفوائده ونفقات

التحويلات التي تحدث بين المستويات الحكومية، وبالتالي فهذا التصنيف يسمح بأجراء الدراسات والتحليلات اللازمة التي تبين كفاءة هذا الإنفاق وهل عمل الإنفاق العام فعلاً على تحقيق الأهداف والأغراض المنشودة منه أم لا.

والتصنيف الوظيفي مفيد جداً لأنه يتغاضى عن الوزارات والدوائر والمؤسسات التي يتم الإنفاق عليها بشكل فردي، وإنما يظهر الإنفاق على دوائر ومؤسسات عديدة ضمن وظيفة واحدة قد تكون التعليم، الصحة أو السلامة العامة وغيرها، ومن خلال هذا التصنيف يتم إبراز نفقات الوظيفة الواحدة على مستوى الدولة بغض النظر عن الأجهزة الإدارية التي تقوم بتلك النشاطات، وبالرغم من المزايا والإيجابيات العديدة للتصنيف الوظيفي فإنه تبرز عليه المآخذ التالية:

- ضعف الرقابة الناتج عن توزيع نفقات الوظيفة الواحدة على وحدات متعددة.
- يتطلب جهداً كبيراً لحصر نفقات الوظيفة الواحدة نظراً لارتباطها بعدة دوائر حكومية بنفس الوقت.
- التداخل في بعض النفقات والتي يمكن أن تدخل في أكثر من بند وظيفي واحد.

ومن أجل تلافي هذه المعضلات لأختلاف التصنيفات الوظيفية من موازنة إلى أخرى، ظهرت أنظمة عالمية موحدة لمثل هذه التصنيفات وعلى رأسها نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) والمعتمد من قبل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والتابع لأحصاءات مالية الحكومة الموحدة بين البلدان (GFS). ومن الجدير ذكره أنه في هذه الدراسة سيتم الأخذ بالتصنيف الوظيفي الموحد والصادر من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والذي يتم تقسيم الإنفاق الحكومي فيه على عشرة قطاعات حيوية، وهي كل من (IMF, 2014):

1- الخدمات العمومية العامة: وهي تلك الخدمات المنوط بها الأجهزة التنفيذية والهيئات التشريعية والخدمات المالية والضريبية والجمركية ومراجعة الحسابات وإدارة الدين العام وإدارة الشؤون الخارجية والتعاون الاقتصادي وإدارة وتشغيل خدمات الأفراد العامة، وهي على النحو الآتي:

- الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشؤون المالية وشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية
- المعونة الاقتصادية الأجنبية
- الخدمات الشاملة
- البحوث الأساسية

- البحوث والتطوير في مجال الخدمات العامة الشاملة
- خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر
- معاملات الدين العام (الأقساط والفوائد)
- تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف المستويات الحكومية

2- الدفاع: وهو ذلك الإنفاق المتعلق بالخدمات المختصة بإدارة شؤون الدفاع العسكري بقواته المختلفة وإدارة شؤون الدفاع المدني من خطط للطوارئ والتدريبات المدنية ودعم قوات الدفاع المدني، وهي على النحو التالي :

- الدفاع العسكري
- الدفاع المدني
- المساعدات العسكرية الخارجية
- البحث والتطوير في مجال الدفاع
- خدمات الدفاع غير المصنفة في مكان آخر

3 - النظام العام وشؤون الأمن العام: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بتلك الخدمات المتعلقة بشؤون الشرطة والحماية المدنية، مكافحة الحريق، دعم المحاكم المدنية والجنائية، النظام القضائي وإدارة تشغيل السجون، وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

- خدمات الشرطة
- خدمات الحماية ضد الحرائق
- المحاكم
- السجون
- البحوث والتطوير في مجال النظام العام وشؤون الأمن العام
- النظام العام وشؤون الأمن العام غير المصنفة في مكان آخر

4- الشؤون الاقتصادية: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية العامة ووضع وتنفيذ السياسات الخاصة بها ودعم الأنشطة الاقتصادية والبرامج الاقتصادية، وهي على النحو الآتي:

- الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة الشاملة
- الزراعة والري والإنتاج الحيواني والصيد البري والبحري
- الوقود والطاقة
- التعدين والصناعة والتشييد
- النقل
- الأتصالات
- صناعات أخرى
- البحوث والتطوير فيما يخص الشؤون الاقتصادية
- شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر

5- حماية البيئة: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بإدارة وتصريف ومعالجة النفايات وكذلك معالجة مياه الصرف الصحي وكافة الأنشطة الخاصة بالمناخ والتربة والمياه الجوفية والتلوث، وهي على النحو الآتي:

- إدارة النفايات
- تصريف مياه الصرف الصحي
- تخفيض التلوث
- حماية التنوع الحيوي والمناظر الطبيعية
- البحوث والتطوير في مجال حماية البيئة
- أنشطة حماية البيئة غير المصنفة في مكان آخر

6- الإسكان ومرافق المجتمع: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بشؤون تنمية الإسكان، من حيث شراء وإنشاء وتجديد وإصلاح الوحدات السكنية للمواطنين والأفراد ذوي الإحتياجات الخاصة، وكذلك تقديم القروض والإعانات المالية في مجال الإسكان، وهي كذلك الخدمات المتعلقة بتخطيط المجتمعات الجديدة وتطوير المرافق العامة، وتتمثل فيما يلي:

- تنمية الإسكان

- التنمية المجتمعية
- إمدادات المياه
- إدارة الشوارع
- البحوث والتطوير في مجال الأسكان والمرافق المجتمعية
- الإسكان ومرافق المجتمع غير المصنفة في مكان آخر

7- الصحة: تشمل إنفاق الحكومة على الخدمات الصحية وتطويرها ووضع وتنفيذ المعايير الخاصة بالأطباء والصيادلة والمعاونين والمستشفيات والعيادات والجراحات، وتشمل البنود الآتية:

- المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية
- خدمات العيادات الخارجية
- خدمات المستشفيات
- خدمات صحية عامة
- البحوث والتطوير في مجال الصحة
- الشؤون الصحية غير المصنفة في مكان آخر

8- الترفيه والثقافة والدين: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بالخدمات المتعلقة بقطاع الشباب وتشجيع الرياضة ورسم السياسات الخاصة بالخدمات الرياضية والثقافية والدينية، وتشمل البنود الآتية:

- الخدمات الشبابية والرياضية
- الخدمات الثقافية
- خدمات الإذاعة والنشر
- خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
- البحوث والتطوير في مجال الترفيه والثقافة والدين
- الترفيه والثقافة والدين غير المصنفة في مكان آخر

9- التعليم: ويشمل إنفاق الحكومة على الخدمات التعليمية، من حيث وضع وصياغة سياسة الحكومة للتعليم بمستوياته المختلفة، وتشمل البنود الآتية :

- التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي والاعدادي
- التعليم الثانوي
- التعليم ما قبل الجامعي
- التعليم العالي
- التعليم غير المحدد بمستوى
- خدمات مساعدة للتعليم
- البحوث والتطوير في مجال التعليم
- خدمات التعليم غير المصنفة في مكان آخر

10- الحماية الاجتماعية: وهو ذلك الإنفاق المرتبط بكافة أنواع الحماية الأجتماعية المقدمة للأفراد لمجابهة المرض والعجز والشيخوخه والبطالة، وكذلك في مجال المعاشات والإسكان المنخفض التكاليف لمحدودي الدخل وذلك على شكل مزايا نقدية أو عينية مقدمة لأفراد المجتمع، وتشمل البنود الآتية :

- المرض والعجز
- الشيخوخة
- الورثة
- الأسرة والأبناء
- البطالة
- الإسكان
- المزايا النقدة والعينية لأي فئات تدخل تحت مظلة الحماية الأجتماعية
- البحوث والتطوير في مجال الحماية الأجتماعية
- الحماية الأجتماعية غير المصنفة في مكان آخر

5.2 ضوابط الإنفاق العام

هناك قواعد يتم مراعاتها عند إقرار النفقة العامة، وتلك القواعد تعمل على تحديد حجم ونوع النفقات بالشكل الذي يزيد من مشروعيتها إقتصادياً وأجتماعياً، وذلك ليتم تجنب أية عواقب سلبية نتيجة الإقرار غير المدروس لتلك النفقات.

1- ضابط المنفعة العامة: عند إقرار النفقة العامة يجب أن يكون الهدف منها هو تحقيق أكبر منفعة عامة ممكنة، حيث لا يمكن تبرير الإنفاق العام إلا من خلال المنافع المترتبة عليه، فالإنفاق الذي لا يؤدي لمنفعة المجتمع يعتبر إنفاقاً لا مبرر له. ويتحقق أكبر قدر من المنفعة إذا تم توجيه النفقة العامة إلى جميع أفراد المجتمع دون أن تقتصر على مجموعة بحد ذاتها، وقد تكون المنفعة إقتصادية أو اجتماعية، وهناك جدل واسع حول كيفية تحديد وقياس المنفعة ولكن يبرز إتجاهان رئيسيان في هذا المجال وهما:

- الاتجاه الشخصي: والذي يعمل على قياس المنفعة من خلال المقارنة بين الناتج الإجتماعي المتولد عنها والناتج الاجتماعي الناجم عن ترك هذا الإنفاق.
- الإتجاه الموضوعي: ويرى أن منفعة الإنفاق تقاس من خلال ما تحققه من نتائج تتمثل بمعدلات النمو الاقتصادي والزيادة في الدخل القومي من خلال ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد الإنفاق العام، فإذا كانت نسبة النمو في الدخل القومي تتماشى مع الزيادة في الإنفاق العام فيعتبر الإنفاق بهذه الحالة ذو منفعة، إلا أن المأخذ على هذا الاتجاه هو تجاهله للجانب الإجتماعي للإنفاق.

ومع عدم وجود معيار موحد وثابت لقياس المنفعة الناتجة عن الإنفاق، إلا أنه تم الاتفاق على مؤشرات رئيسية تعكس مقدار المنفعة المتولدة عن الإنفاق، وهي التفاوت بتوزيع دخول الأفراد، متوسط أعمار السكان، المستوى الصحي، السكن المعيشي و مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة.

2- ضابط الإقتصاد في الإنفاق العام: ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق بعدم الإسراف والتبذير والتقيد بالضوابط التي تحافظ على المال العام، وبالتالي السعي لتحقيق العوائد بأقل تكلفة ممكنة، وهذا المفهوم لا يعني بأي حال من الأحوال تقليص النفقات العامة بالشكل الذي يحد من الوصول للأهداف المنشودة، وإنما الكفاءة في استخدام الموارد المالية لمحاولة تحقيق أكبر نفع ممكن للمجتمع وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام والذي سيتم التطرق له لاحقاً، ويمكن قياس ضابط العقلانية والرشد الاقتصادي في الإنفاق العام من خلال عدة مؤشرات:

- مؤشر إنتاجية الإنفاق العام: من خلال المقارنة بين المنفعة الحدية للإنفاق العام وتكلفة هذا الإنفاق، وبالتالي فإن رفع إنتاجية الإنفاق العام يتطلب تقليص الموارد المالية التي تولد هذا الإنفاق، ولكن قياس هذا المؤشر على أرض الواقع يعتبر من الصعوبة بمكان نظراً لأنه يحتاج لتوفر بيانات ومعلومات تتعلق بالمنافع الحدية والتكاليف الحدية وكيفية قياسها.
- مؤشر الإنفاق العام الاستثماري: وهذا المؤشر يختص بالإنفاق الاستثماري أحد أهم أنواع الإنفاق والذي يكثر الجدل حوله بعدم إستناد القائمين عليه للرشد والعقلانية في تسييره، ويرتكز هذا المؤشر على قياس العناصر الرئيسية التالية: قدرة المشروع الإستثماري على جلب واستيعاب العمالة الوطنية، مدى القدرة على توفير رصيد من العملات الأجنبية وكذلك قدرة المشروع على سد احتياجات السوق المحلية.
- ضابط المرونة: تعتبر المرونة من المؤشرات المهمة في النفقات العامة، حيث أن البلدان تتعرض لأزمات إقتصادية واجتماعية وسياسية وبالتالي سوف ينشأ تأثير مباشر لهذه الأزمات على حجم الإنفاق العام، وبالتالي لا بد أن يتمتع الإنفاق العام بالمرونة اللازمة والمناسبة للأستجابة لتلك الأزمات، كذلك فإن مرونة الإنفاق العام لا تكون في الحجم فقط وإنما بالنوع أيضاً، أي بالوجهة المخصص لها ذلك الإنفاق، وهذا يعني الأولوية في تحقيق الأهداف حال حدوث أمر طارئ أو أزمة معينة وبالتالي قدرة ومرونة الإنفاق العام على الإنتقال من قطاع لآخر بيسر وسهولة.
- ضابط الإنتاجية: وهذا يعني مساهمة الإنفاق العام في تطور الأنشطة الاقتصادية وتحديداً الإنتاجية منها وزيادة درجة كفاءتها وتنوعها، وهذا يبرز في الدول التي تكون في طور النمو والتي تسعى بجدية لتطوير جهازها الإنتاجي.
- ضابط العدالة: وهذا يتم من خلال العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل الإنفاق العام، وكذلك العدالة في توزيع الخدمات والمنافع بحيث توجه لجميع أفراد المجتمع، مع الأخذ بعين الأعتبار الفئات الأجتماعية الأقل دخلا بالتركيز على الخدمات الصحية والتعليمية المقدمة لهم.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب أن يكون هناك رقابة إدارية قبل الإنفاق العام، وكذلك رقابة محاسبية بعد تنفيذ الإنفاق العام تترافق مع رقابة شعبية وبرلمانية.

6.2 تفسير التزايد في الإنفاق العام

إن النفقات العامة تتزايد بشكل مستمر وهو ما يسمى بظاهرة نمو الإنفاق العام (Holley, 2011)، وأصبحت هذه الظاهرة من السمات المميزة للمالية العامة على الرغم من اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بين الدول، ولكنها بالطبع تختلف في مقدارها من دولة لأخرى وهي زيادة مطلقة وتعني ارتفاع حجم الإنفاق العام من سنة لأخرى، وكذلك هي في المعظم زيادة نسبية وتعني زيادة الإنفاق العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل جلي وواضح بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تكون الأسباب متعلقة بسيطرة النظرية الكينزية بخصوص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واعتماد الإنفاق العام كأداة فعالة لتحفيز الطلب الكلي وازدهار النمو الاقتصادي.

ولعل أول من أشار بشكل واضح إلى مسألة توسع الدول في إنفاقها هو ابن خلدون في مقدمته المشهورة، حيث أكد أن الدولة في بداياتها قليلة الحاجات ثم لا تلبث أن تأخذ بنهج الدول السابقة لها، فيكثر إنفاقها ويكثر إنفاق السلطان ولا تكفي الجباية لذلك فتقوم الدولة بفرض مزيد من الجبايات والمكوس (الضرائب) حتى تستطيع تلبية حاجاتها المتزايدة في الإنفاق، ويقول ابن خلدون (1377) في الفصل الرابع والأربعون في كيفية طروق الخلل إلى الدولة:

....

فاعلم أن الدولة في أولها تكون بدوية كما مر، فيكون خلق الرفق بالرعايا والقصد في النفقات والتعفف عن الأموال ... ثم يحصل الإستيلاء ويعظم ويستفحل الملك، فيدعو إلى الترف، ويكثر الإنفاق بسببه، فتعظم نفقات السلطان وأهل الدولة على العموم ... ويحتاج السلطان إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية لما يراه من ترف المدينة الشاهد عليهم بالرَفه ولما يحتاج هو إليه من نفقات سلطانه وأرزاق جنده (ص: 489)

وبالتالي نرى أن ابن خلدون قد ربط بين التوسع في إنفاق الدولة المرتبط بتطورها وضرورة توفر الجباية والضرائب اللازمة التي تسهم في هذا التوسع بالإنفاق.

أما في العصر الحديث فيعد الاقتصادي الألماني أدولف واجنر Wagner في عام 1893 أول من لاحظ أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، حيث أن النمو الاقتصادي يؤدي لتغيرات هيكلية في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وهو يؤدي كذلك لنمو الطلب الكلي، وبالتالي يتزايد حجم القطاع العام الذي يستجيب لزيادة الطلب الكلي وبالتالي تزداد النفقات العامة.

1.6.2 قانون واجنر

اهتم الاقتصادي الالماني أدولف واجنر بإيجاد تفسير علمي لظاهرة التزايد في الإنفاق العام والاتجاه الطبيعي في نمو وزيادة حجم الإنفاق بشكل مطلق ومنسوباً للناتج المحلي الاجمالي، واعتبر ان التزايد في الإنفاق العام هو قانون عام للتطور الاقتصادي وأسماه قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي، وبين واجنر أن تطور الإنفاق العام هو نتيجة طبيعية لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويمكن تلخيص القانون على أنه: " إذا تم تحقيق معدل نمو معين في مجتمع من المجتمعات فإن هذا يعمل على زيادة واتساع أنشطة الدولة المختلفة وبالتالي يزداد الإنفاق العام للدولة بمعدل اكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي " (Burkhead and Miner, 2007).

ووفقاً لقانون واجنر فإن هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

- عامل التصنيع والتحديث والذي يجبر الحكومة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية مما يؤدي لزيادة لانفاق العام.
- نمو الدخل الحقيقي يؤدي لزيادة الإنفاق على التعليم والخدمات الثقافية والترفيهية.
- تدخل الدولة لتوفير رؤوس اموال لتمويل ادارتها وسيطرتها على الاحتكارات الطبيعية مما يعمل على زيادة الإنفاق العام.

وهناك عدة صيغ وعلاقات دالية لاختبار هذا القانون، ويكمن الاختلاف عليها في آلية القياس المتبع للنشاط الحكومي والنشاط الاقتصادي، ولعل الصيغة الأشهر هي تلك التي اعتمدها موسجراف والتي تربط بين نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي كمتغير يعبر عن النشاط الاقتصادي ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير يعبر عن النشاط الحكومي (Oktayer and oktayer, 2013). وقد واجه قانون واجنر العديد من الإنتقادات التي تشكك بصحته، ولكن عدة دراسات تجريبية وخاصة في البلدان التي تكون في بداية مراحلها التنموية قد اثبتت صحة هذا القانون، كذلك فإن التسليم بصحة قانون واجنر لا يسقط التوجه الكينزي بإتجاه السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بخلاف علاقة السببية في قانون واجنر، حيث برزت عدة دراسات أثبتت بأن قانون واجنر وعلاقة كينز يتفاعلان ويتواجدان معاً في البيئة الاقتصادية، بمعنى أن العلاقة تبادلية فالإنفاق الحكومي يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي

والنمو الاقتصادي بدوره يعمل على زيادة الطلب الكلي والذي يتطلب تدخل الحكومة بمزيد من الإنفاق العام لمسايرة الزيادة في الطلب الكلي.

2.6.2 فرضية بيكوك - وايزمان

خلال دراسة قام بها كل من بيكوك ووايزمان للفترة ما بين (1890- 1955) حول ظاهرة تزايد الإنفاق العام في المملكة المتحدة، خلص الباحثان إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لزيادة الإنفاق العام وإنما هناك عوامل اخرى تحكم هذه الزيادة، حيث أن الدول تزيد في الإنفاق العام خلال فترات الأزمات والحروب، والسبب يكمن في أن الطاقة الضريبية تكون عالية في هذه الفترات نظراً لأن المواطنين لديهم قبولاً لتحمل مزيد من الضرائب مقارنة بفترات السلم والهدوء التي لا تستطيع الحكومة خلالها تحقيق رغباتها بالتوسع في الإنفاق العام ذلك أن الزيادة في الضرائب تلقى معارضة شعبية واسعة، فزيادة العبء الضريبي خلال فترات الأزمات والحروب يعمل على إتاحة المجال للدولة للتوسع في انفاقها العام ومن الصعب بعد زوال تلك الأزمات والأضطرابات أن ترجع الحكومة بإنفاقها لمستويات الإنفاق السابقة، وبالتالي ينشأ ما يسمى بالأثر الإزاحي.

من وجهة نظر بيكوك ووايزمان فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى أهم من دراسة هذا السلوك على المدى الطويل، وبالتالي فإن التطور في الإنفاق العام يشبه الهضبة التي تنتابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات في اوقات الحروب والازمات، وعلى المدى الطويل فإن الأزمات والحروب تخلق تغيراً هيكلياً في مستويات الإنفاق ومن ثم تبدأ الطفرات والإنخفاضات في المدى القصير مرة أخرى لحين حدوث أزمة حادة أو حرب معينة وهكذا، كما تقر الفرضية بأهمية عوامل أخرى كالأسعار، التغيرات السكانية والبطالة في تفسير الزيادة في الإنفاق العام (Oktayer and oktayer, 2013).

وفي الوقت الذي عزا فيه واجنر الزيادة المطلقة والنسبية في حجم الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، ومن ثم جاء بيكوك ووايزمان بفرضية أن الاتساع في فرض الضرائب كماً ونوعاً خلال فترات الحروب والازمات يؤدي إلى التوسع في الإنفاق العام، نجد أن هنالك اسباب كثيرة على ارض الواقع قد تساهم في تفسير هذه الزيادة في حجم الإنفاق العام سواءً بالقيمة المطلقة أو منسوباً للناتج المحلي الاجمالي، حيث لا بد من الإشارة إلى أن هذه الظاهرة كانت أكثر وضوحاً

وحدة في فترات الحرب العالمية الثانية وما بعدها وهو الوقت الذي كانت فيه الأفكار الكينزية المنادية بضرورة التدخل الحكومي والتوسع في الإنفاق العام في أوج رواجها.

الأمر الآخر والذي يجدر الإشارة أن المقدرة المالية للدولة والمتمثلة بتوفر الإيرادات اللازمة سواءً أكانت إيرادات ضريبية أم غير ضريبية كانت على الدوام سبباً جوهرياً للتوسع في الإنفاق العام، وبالتالي فإن مقدرة الدولة المالية تعتبر محدداً أساسياً للإنفاق - وهذا ما أشار له ابن خلدون بأن حاجات الدول للتوسع في إنفاقها تفرض عليها فرض مزيد من الضرائب والجبايات المختلفة - وهذا الأمر الذي لم يتم الإشارة له بشكل مباشر في قانون واجنر ولكن بيكوك وايزمان أشارا له من خلال التطرق للتوسع في الإيرادات الضريبية، ولكنهما اقتصرا ذلك على زمن الأزمات والحروب والكوارث والتي يرتفع فيها الإنفاق العام إلى مستوى معين يصعب التراجع عنه بعد زوال تلك الأزمات والحروب.

ومن الملاحظ أن هنالك أسباب كثيرة وعديدة يمكن أن تفسر سبب الزيادة في الإنفاق العام، ولعل المقدرة المالية للدولة تأتي على رأس تلك الاسباب، ولكن بأي حال من الاحوال لا يمكن إغفال الاسباب الأخرى والتي قد تكون مؤثرة أيضاً ولكن بنسب متفاوتة.

7.2 أسباب الزيادة في الإنفاق العام

هناك مجموعة من الأسباب والمحددات التي تعمل على الزيادة في الإنفاق العام، فهناك زيادة ظاهرية للإنفاق ومن أهم أسبابها ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق للمحافظة على المنفعة الحقيقية للإنفاق ثابتة، كما أن أتساع البعد الجغرافي للدول والنمو السكاني لها من أهم الأسباب للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام. وهناك زيادة حقيقية في الإنفاق العام والمقصود بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة عن هذه النفقات، وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة، وهذه الزيادة الحقيقية ترجع لعدة أسباب فكرية و اقتصادية وسياسية وإدارية إضافة للمحددات المالية (Sturm, 2001).

1.7.2 أسباب التزايد الحقيقي في الإنفاق العام

1- أسباب تتعلق بالفكر الاقتصادي السائد: وهي ترجع إلى الأسباب المتعلقة بفكر الدولة الاقتصادي ونظرته إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهل هي دولة حارسة، متدخلة أو منتجة، وبالتالي تتوسع وتتعدد وظائف الدولة الحديثة حسب دورها في الاقتصاد، وكذلك

يمكن إجمال الاسباب السيكولوجية التي أشار لها ابن خلدون وميل الدول للبذخ والترف مع مرور الزمن ضمن هذه الاسباب الفكرية.

2- أسباب اقتصادية: إن أحد أهم الأسباب الاقتصادية التي تعمل على تفسير الزيادة في الإنفاق العام هو زيادة الدخل القومي والتوسع في المشاريع العامة ومعالجة التقلبات التي تصاحب النشاط الاقتصادي وخاصة خلال فترات الكساد.

حيث من الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات ارتفاع متوسط دخل الفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى ازدياد الطلب على السلع والخدمات العامة والتي لم يكن بمقدورهم المطالبة بها قبل ارتفاع دخولهم، حيث يطالبون بمستويات جيدة من التعليم، الصحة، الطرق والمواصلات والأمان الاجتماعي وغيرها، هذه الزيادة في الدخل تشجع الدولة أيضاً على اقتطاع مزيد من الضرائب والرسوم ويحفزها على مزيد من الإنفاق العام.

كما يعمل التوسع في المشروعات العامة على زيادة الإنفاق العام، حيث تسعى الدولة من وراء هذه المشروعات إلى الحصول على موارد جديدة لخزينة الدولة إضافة للمساهمة في التنمية الاقتصادية كهدف اساسي تسعى الدول لتحقيقه وكذلك محاربة الاحتكار، أيضاً يحتم حدوث الكساد الاقتصادي على الدولة ضرورة رفع مستويات الطلب الكلي من خلال مزيد من الإنفاق العام بالشكل الذي يعمل على تنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الانتاج.

كما أن التنافس الاقتصادي الدولي يعمل على زيادة الإنفاق العام من خلال دعم الدولة للصادرات الوطنية والصناعات الناشئة بهدف تعزيز القدرة التنافسية مع المشروعات الاجنبية، وكذلك من خلال إعانات الإنتاج التي تقدم للصناعة المحلية بهدف الصمود والوقوف بوجه المنافسة الاجنبية في الاسواق المحلية.

3- أسباب اجتماعية: ساهم تركز السكان بالعصر الحديث في المدن وتبدل النمط الاستهلاكي للأفراد إلى ازدياد الإنفاق العام على الخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل والمواصلات، حيث أن متوسط نصيب الفرد من الحاجات العامة أكبر في المدينة مما هو عليه في الريف، كما أدى هذا الأمر بنفس الوقت إلى ازدياد الإنفاق العام في المجالات التقليدية للحكومة كالمحافظة على الأمن وحفظ العدالة نتيجة تفكك الروابط الاجتماعية نوعا ما في المدن، كذلك أصبح الافراد يطالبون بالعدالة الاجتماعية وتأمينهم من الفقر والبطالة والمرض والشيخوخة وبإعادة توزيع الدخل والثروة، وهذا فرض على الدولة الرضوخ لهذه المطالب من خلال تقديم مزيد من الإعانات والإنفاق، وقد ساهم بهذا الأمر عدة أمور أهمها إنتشار التعليم والثقافة، التقدم الصناعي وتطور الحركات العمالية والنقابية.

4- أسباب سياسية: أدى تطور الفكر السياسي وانتشار المبادئ الديمقراطية إلى التوسع في نشاطات الدولة المختلفة والاهتمام بالطبقات محدودة الدخل ومحاولة إرضاء الرأي العام، كما أن تعدد الأحزاب السياسية وتنافسها عمل على دفع النظام الحاكم في كثير من الأحيان للأكثار من المشروعات الأجتماعية بقصد إرضاء الناخبين وتوفيرالمزيد من التعيينات والوظائف، كما أن بروز بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم كالتزوير والرشوة والفساد أدى إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، إضافة لذلك فإن أتساع نطاق العلاقات الدولية والتمثيل الدبلوماسي وظهور المنظمات الدولية والإقليمية والتوسع في تقديم القروض والإعانات للدول الأجنبية لخدمة السياسة الخارجية للدولة وتدعيم العلاقات الدولية أدى بدون أدنى شك إلى التزايد في حجم الإنفاق العام.

5- أسباب إدارية: يعتبر سوء التنظيم الإداري من خلال الإسراف بعدد الموظفين الزائد عن الحاجة وزيادة المعدات المكتبية والأثاث واللوازم والسيارات أحد أسباب الزيادة في الإنفاق العام للدول، حيث يساهم في زيادة تكاليف الخدمات العامة وبنفس الوقت تبقى تلك الخدمات على حالها دون حصول تطور ملموس لأن هذه الزيادة في الإنفاق غير منتجة، أما على الجانب الإيجابي فإن توسع الدولة في الخدمات العامة وزيادة الوزارت والهيئات والمصالح الحكومية أدى إلى زيادة الإنفاق الإداري، كذلك فإن التخصص وتقسيم العمل وأستخدام الأساليب الإدارية الحديثة لرفع كفاءة الجهاز الإداري أدى إلى زيادة الإنفاق العام بشكل ملحوظ .

6- أسباب عسكرية: إن تزايد حدة التوترات الإقليمية والنزاعات الدولية والإستعداد للحروب وما ينبثق عنها من عمليات تسليح واسعة وأهتماما أكثر بالجانب التكنولوجي والعسكري وزيادة في دخول ومكافآت العنصر العسكري أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام بشكل سريع ومتنامي، وعلى الرغم من إختلاف الإنفاق العسكري بين دولة وأخرى تبعاً لظروف الدولة السياسية والاقتصادية ودورها في الصراعات الدولية والإقليمية، إلا أن الإنفاق العسكري بشكل عام يشكل أحد أهم العناصر الأساسية للإنفاق العام ويأخذ حصة كبيرة جداً من الميزانيات الحكومية للدول.

وقد ساهمت سرية الإنفاق العسكري وعدم وجود معارضة شعبية له في زيادة الإنفاق العسكري كنسبة من حجم الإنفاق العام، إضافة لذلك فإن الأهتمام المتزايد بالجانب الصحي والتعليمي والتكنولوجي داخل القطاع العسكري والقيام ببعض عمليات الإنتاج وأداء الواجبات الإنسانية والمهمات الخارجية أدى إلى اتساع مفهوم ونظرة الدولة تجاه القطاع العسكري.

إن انتهاء الحروب والأزمات الدولية والإقليمية لا يعني بأي حال من الأحوال تخفيض نسب الإنفاق العسكري، فهذا الإنفاق عادة ما يحافظ على مستواه حتى بعد الانتهاء من الحروب والأزمات المسببة لهذه الزيادة لنشوء ما يسمى بالأثر الإزاحي كما في فرضية بيكوك وايزمان، ذلك أن الخوف من تجدد الصراعات والأزمات يبقى مسيطراً، وبالتالي على الدولة أن تكون في استعداد وجاهزية دائمة لمواجهة أية ظروف قد تحدث مستقبلاً، كذلك فإنه وبعد انتهاء الأزمات والحروب يزداد الإنفاق على بعض الجوانب المعينة مثل التعويضات والمعاشات المقدمة لأسر الضحايا والمتضررين من الحروب، إضافة لنفقات إعادة البناء والتعمير ودفع فوائد الأقساط والديون التي استخدمت في تمويل الإنفاق الحربي.

7- أسباب مالية: وتعتبر أهم المحددات لحجم الإنفاق العام على الإطلاق (Thomas and Garrett, 2006) ، حيث أنها تعبر عن المقدرة المالية للدولة وأهم هذه المحددات المالية هو الإيرادات العامة للدولة، حيث أن الدول تحاول باستمرار زيادة مواردها وتوفير مصادر جديدة للإيرادات وذلك لتغطية الإنفاق العام وزيادته بالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي. والعلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة في الأدب الاقتصادي هي علاقة جدلية، فهناك العديد من الدراسات التي بحثت هذه العلاقة لتحديد اتجاه السببية، حيث كانت في حالات عديدة أحادية الاتجاه من الإيراد العام تجاه الإنفاق العام مثل دراسة Chena (2008) ودراسة Petanlar and Sadeghi (2011)، بينما كانت في بعض الحالات أحادية الاتجاه من الإنفاق العام تجاه الإيرادات العامة أي أن الإنفاق العام هو الذي يسبب الإيرادات العامة كدراسة Lusinyan and Thornton (2011) ودراسة Paynea, et al. (2011)، وكانت في حالات أخرى ثنائية الإتجاه مثل دراسة Li (2001) ودراسة Mehrara, et al. (2011). ولكن وعلى أرض الواقع نرى أن الحكومات عندما تقرر الميزانية العامة للدولة وتحديد حجم الإنفاق العام فإنها تنظر بالدرجة الأولى إلى حجم مواردها المالية المتوفرة والإيرادات التي تستطيع توفيرها لتغطية هذا الإنفاق، وكلما توفرت فوائض مالية أكثر تقوم الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام بشكل أكبر.

ينطوي تحت مفهوم الإيرادات العامة للدولة مضامين ذات أهمية كبيرة، فزيادة المقدرة التكليفية للمواطنين تعني قدرة الدولة على فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب المفروضة، وبالتالي التوسع في الإيرادات العامة، كذلك فإن سهولة الاقتراض داخلياً وخارجياً يعني مزيداً من الإيرادات العامة التي تشكل مبررا منطقياً للتوسع في الإنفاق العام، وتبقى جميع هذه المفاهيم سواءً زيادة المقدرة التكليفية للمواطنين بتحمل فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر

الضرائب القائمة وسهولة اقتراض الدولة داخلياً وخارجياً وحصول الدولة على فوائض مالية وموارد جديدة جميعها عوامل تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي التوسع في الإنفاق العام.

كذلك فإن المشاكل المالية التي تواجهها الدول قد تعمل على الحد من قدرتها على التوسع بالإنفاق العام، حيث أن العجز المتكرر بالموازنة يعمل على تراكم الدين العام في الأجل الطويل وبالتالي تقوم الدولة بالحد من مشاريعها وخططها بالتوسع في الإنفاق العام، وكما يلاحظ دوماً فإن الدول التي تواجه عجزاً متكرراً في موازنتها العامة تحاول الحد من هذا العجز وتخفيضه، وفي ظل عدم وجود فوائض مالية وتوفر مصادر دخل جديدة فإن الدول تلجأ إلى محاولة تقليص إنفاقها العام أو على الأقل بقاءه ثابتاً في الأجل القصير، وفي ظل عدم مرونة الإنفاق الجاري فإن الدول تلجأ إلى تقليص الإنفاق الرأسمالي، وهذا يشكل إعاقة لخطط التنمية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الأجل الطويل.

2.7.2 أسباب التزايد الظاهري في الإنفاق العام

إن الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام تعني الزيادة الأسمية في حجم الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات لاشباع حاجاته العامة، حيث يلاحظ أن الإنفاق العام رقمياً يتصاعد دون أن يصاحبه تحسن في مستوى الخدمات التي يحصل عليها الأفراد، وأهم الأسباب للزيادة الظاهرية في الإنفاق العام هي:

1- إنخفاض قيمة النقود: إن انخفاض القيمة الحقيقية للنقود يعني انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل عدد معين من الوحدات النقدية مقارنة بتلك الكمية التي كان بالإمكان الحصول عليها قبل هذا الانخفاض، وهذا يعني الارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث تصبح الاسعار عالية ويصعب على المواطنين الحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات، علماً بأن القراءة التاريخية للنقود تشير إلى انخفاض قيمتها تدريجياً عبر الزمن.

وحيث أن المنفعة الحقيقية تعتمد على كميات محددة من السلع والخدمات، فإن تدهور قيمة النقود يؤدي إلى نقصان المنفعة الحقيقية لهذا تلجأ الدولة للحفاظ على المنفعة الحقيقية ثابتة والسبيل لذلك يكون برفع القيمة النقدية عن طريق زيادة الإنفاق العام، هذه الزيادة في الإنفاق العام تكون ظاهرية في جزء منها لأنه لم يترتب عليها زيادة في كمية السلع والخدمات التي أنتجها الإنفاق

العام، ويعد الإنخفاض في قيمة النقود أحد أهم أسباب الزيادة الظاهرية للإنفاق العام في العصر الحديث.

2- اختلاف المحاسبة المالية: وهذا يتعلق بطرق إعداد الميزانية العامة للدولة والحسابات العامة، فقد تكون الأسباب في زيادة الإنفاق العام تتمثل في اختلاف طرق المحاسبة المالية وطرق قيد الحسابات المالية، حيث أن فكرة الميزانية الصافية تقوم على أساس أن يسمح لبعض الهيئات والمؤسسات العامة أن تجري مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها بحيث يسمح لها بطرح نفقاتها من الإيرادات التي تم تحصيلها، وعلى أثر ذلك يظهر فقط في الميزانية العامة للدولة فائض الإيرادات، بينما تقوم فكرة الميزانية الإجمالية على ظهور كافة بنود النفقات التي تم إنفاقها على جميع القطاعات بالإضافة لجميع الإيرادات التي تم تحصيلها في الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن أخذ دولة معينة بفكرة الميزانية الإجمالية في سنة معينة وكانت سابقاً تتعامل بفكرة الميزانية الصافية يظهر زيادة كبيرة في الإنفاق العام لتلك الدولة مقارنة بالسنة السابقة وهذه الزيادة هي زيادة ظاهرية ناتجة عن تغير القواعد المحاسبية للميزانية وليست زيادة حقيقية في الإنفاق العام.

3- اتساع إقليم الدولة وزيادة عدد السكان: إذا كان الإنفاق العام يزداد نتيجة التوسع في مساحة الدولة أو نتيجة الزيادة في عدد السكان دون أن يمس سكان الدولة الأصليين فإنه يعتبر إنفاقاً ظاهرياً وليس حقيقياً، وذلك نتيجة التوسع في الخدمات العامة لاشباع حاجات السكان الجدد في الأقاليم الجديدة والتي كانت متحققة في الماضي للسكان الأصليين، والنتيجة لذلك هو اعتبار هذه الزيادة في الإنفاق هي زيادة ظاهرية فقط ، ذلك أن هذه الزيادة لم يرافقها أية زيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة ولكنها تعبر عن توسع الدولة لتغطية نفس الحاجات في أماكن أخرى تم ضمها للدولة حديثا.

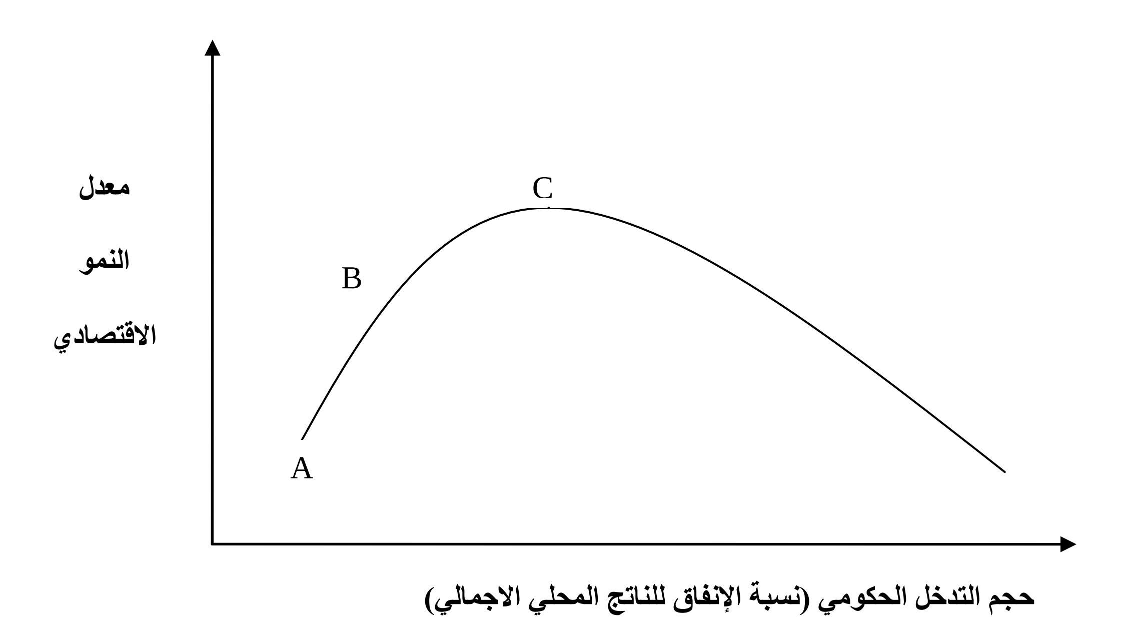
كذلك فإن ارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم يقود للزيادة في الإنفاق المخصص لقطاع التعليم، وارتفاع عدد كبار السن سيعمل قطعاً على زيادة الإنفاق المخصص للرعاية الإجتماعية والصحية، وبالتالي فإن الزيادة السكانية وتنوع الهرم السكاني تعمل على زيادة الإنفاق العام بشكل ظاهري فقط وليس حقيقي.

8.2 تحديد الحجم الأمثل للإنفاق

يعتبر موضوع تحديد الحجم الأمثل للإنفاق من المواضيع الجدلية والتي لا يمكن أن تتوقف على عامل بحد ذاته نظراً لصعوبة تحديد المقياس بشكل دقيق وللعلاقات التشابكية الواسعة للإنفاق العام. فعادة لا نستطيع أن نبحث بالآثار الاقتصادية وحدها كالتأثير في الدخل القومي وتحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي وذلك أن هناك تأثيرات أخرى للإنفاق العام تتعلق بنواحي اجتماعية وسياسية وأمنية، وبالتالي فإن الحكم من وجهة نظر اقتصادية بحتة يترتب عليه تجاهل آثار أخرى لا يمكن حسابها بسهولة، إضافة لذلك فإن الإنفاق العام لا يتمتع بالمرونة الكافية للتحكم فيه من خلال خفض هذا الإنفاق بالشكل الذي يخدم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المنشودة، حيث أن الحكومات تجد نفسها مجبرة على هذا الإنفاق لاعتبارات اجتماعية والتزامات أساسية لا يمكن التراجع عنها بسهولة.

على الرغم من تلك التعقيدات التي تتعلق بصعوبة قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام، إلا أن انعكاس هذا الإنفاق على النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرغوبة يبقى هو الأساس المعتمد لتحديد حجم الإنفاق العام الأمثل، خاصة وأن كثير من الباحثين يعبرون عن الرفاه الاجتماعي بمعدلات النمو الاقتصادي المتحققة.

وقد أوضحت أعمال الاقتصادي Barro أهم المعايير لتحديد حجم الإنفاق الحكومي الأمثل، حيث يتحدد عندما تكون الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، وقد قام كل من Barro(1990)، Armey (1995)، Rahn ، Scully (1998-2003) بدراسات نظرية وتطبيقية لتحديد الحد الأمثل للإنفاق الحكومي، حيث توصلوا لنتيجة مفادها أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي على شكل منحنى بمقلوب الحرف U، وعرف هذا المنحنى بمنحنى BARS Curve نسبة إلى الحروف الأولى من الباحثين أعلاه حيث أن المحور الافقي يعبر عن حجم التدخل الحكومي من خلال متغير نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي والمحور العمودي يعبر عن معدلات النمو الاقتصادي، فالإنفاق العام يساهم في البداية برفع معدلات النمو الاقتصادي حتى يصل للمرحلة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للإنفاق العام مساوية للصفر، حيث تكون معدلات النمو الاقتصادي أكبر ما يمكن، بعد ذلك فإن الإنفاق العام يسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي.



الشكل (2-1) : منحنى (BARS) الذي يحدد الحجم الأمثل للإنفاق

استناداً للرسم البياني أعلاه نجد في البداية يعمل الإنفاق الحكومي على زيادة معدل النمو الاقتصادي بحيث يتحرك من النقطة A إلى النقطة B، ويستمر تحفيز الإنفاق الحكومي لمعدلات النمو الاقتصادي حتى تصل إلى النقطة C وهي ما تسمى بالحجم الأمثل للإنفاق والتي عندها يكون معدل النمو الاقتصادي في اقصى حالاته والناتج الحدي للإنفاق مساوياً للصفر، ولكن بعد ذلك فإن مزيداً من الإنفاق سيعمل على تناقص معدلات النمو الاقتصادي.

الشواهد في معظم الدراسات التطبيقية والتي بحثت العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أكدت أن الإنفاق العام يعمل بشكل إيجابي في الدول النامية وبشكل سلبي أو لا يكاد يكون له أي أثر يذكر في دول العالم المتقدم. والتفسير الاقتصادي لهذا الأمر يكمن في أن معدلات النمو الاقتصادي تنخفض في دول العالم المتقدم نظراً لاقتراب اقتصاداتها من حالة التشغيل الكامل وبالتالي لا يؤدي الإنفاق العام إلى إضافات إيجابية لمعدلات النمو الاقتصادي، بعكس الدول النامية والتي تحقق معدلات نمو عالية لأنها لا تزال في المراحل الأولى لتطورها الاقتصادي وبالتالي فإن الإنفاق العام ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي .

نتائج هذه الدراسات التطبيقية تم تفسيرها بطريقة أخرى وذلك على الأساس الذي اعتمده Barro (1990) وآخرون من حيث تحديد الحجم الأمثل للإنفاق، حيث أكدت النتائج التي قامت بها معظم هذه الدراسات على أن مستوى الإنفاق الأمثل في دول العالم المتقدم وحتى في دول (OECD) يتراوح ما بين (15-20)% من حجم الناتج المحلي الأجمالي بينما زاد مستوى حجم

الإنفاق الأمثل في معظم دول العالم النامي عن حاجز30%. بنفس الوقت كانت نسبة الإنفاق العام الفعلي للناتج المحلي الأجمالي في دول العالم المتقدم أعلى من حجمها الأمثل بينما كانت هذه النسبة في معظم دول العالم النامي أقل من حجمها الأمثل، وهذا يشير بوضوح إلى أن دول العالم المتقدم تجاوزت الحد الأمثل للإنفاق وبالتالي أدى هذا إلى الأثر السلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، بينما لا زال إنفاق دول العالم النامي أقل من مستواه الأمثل وهذا يعني أن الإنفاق العام لا زال باستطاعته تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

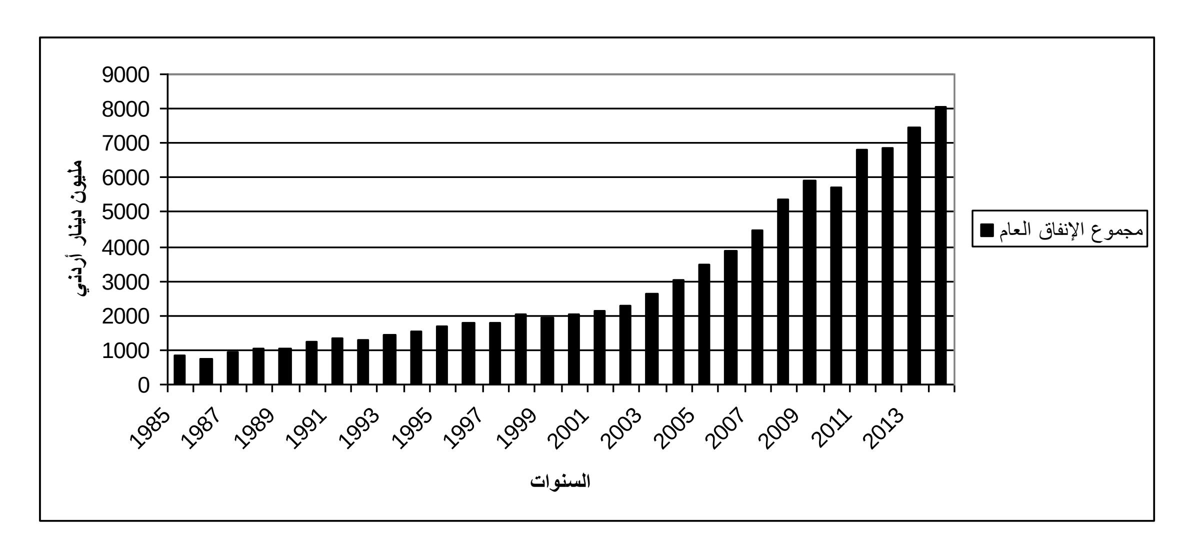
الإضافة المهمة والنتيجة الرئيسية التي قدمها منهج Barro ولم يستطع المنهج السابق - والذي اعتمد في تفسير نتائج دراساته على إقتراب أو عدم إقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل - هو أنه بإمكان أي اقتصاد أن يعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق العام سواءً أكان هذا الاقتصاد متقدماً أو نامياً، وذلك من خلال التحكم بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي. الدول المتقدمة تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي لديها من خلال خفض نسبة الإنفاق العام إلى المرحلة التي يتساوى ناتج الإنفاق العام الحدي للصفر وهومستوى حجمه الأمثل، والدول النامية تزيد حجم إنفاقها حتى يصل حجمه الأمثل والتي أيضاً عندها يكون ناتج الإنفاق العام الحدي مساوياً للصفر.

الفصل الثالث

الإنفاق العام في الأردن

1.3 إتجاه الإنفاق العام في الأردن

من الملاحظ أن الإنفاق العام بالقيمة المطلقة للحكومة المركزية في الأردن يتزايد من سنة لأخرى وهو بذلك يوافق الأسس النظرية المتعلقة بظاهرة تزايد الإنفاق العام، حيث بلغ الإنفاق العام عام 1985 ما قيمته 840 مليون دينار أردني، ليبلغ هذا الإنفاق بعد عشر سنوات أي في عام 1995 أكبر من ضعف هذا الرقم ويصل إلى 1703 مليون دينار، ثم يتضاعف هذا المبلغ مرة أخرى في عام 2005 ويبلغ 3467 مليون دينار، ويستمر هذا التزايد في الإنفاق العام حيث بلغ 5709 و 7444 مليون دينار أردني لأعوام 2010 و2013 على التوالي، والشكل التالي يبين هذا التزايد في حجم الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة:

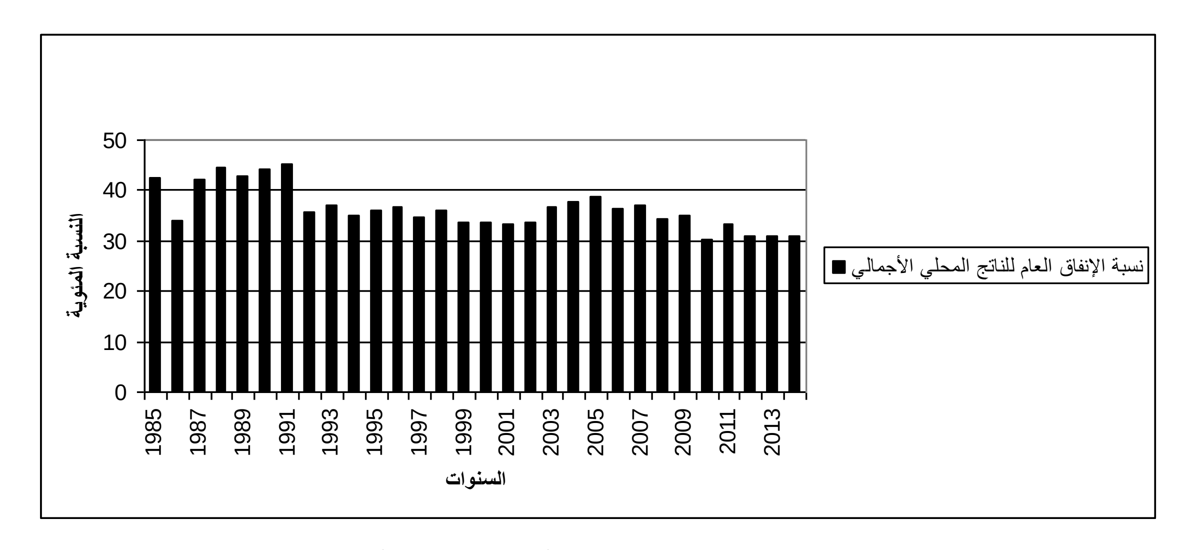


الشكل (1-3) : تطور الإنفاق العام في الأردن خلال السنوات (1985- 2014)

وعلى الرغم من هذا التزايد الكبير في حجم الإنفاق من سنة لأخرى إلا أن هذا لا يعني بأن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي تزايدت أيضاً بنفس الحجم والاتجاه، فقد بلغت هذه النسبة 42.6% في عام 1985، لتبلغ في عام 1995 ما نسبته36.1%، وبعد تلك الفترة بدأ التزايد في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي لتصل في عام 2005 إلى 38.8%، ومن ثم بدأ التناقص في هذه النسبة مرة أخرى لتصل إلى 30.4% و30.8% لأعوام 2010 و 2013 على التوالي.

إن نسب الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال سنوات الدراسة وخاصة خلال السنوات الأخيرة هي نسب معقولة وتحاكي معظم دول العالم النامي في هذا المجال بزيادتها على حاجز 30%. والأهم من ذلك أن هذه النسب توافق معظم الدراسات السابقة في دول العالم النامي بأن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي والتي تحقق الحجم الأمثل للإنفاق يجب أن تفوق

حاجز 30%، والشكل الآتي يبين نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال سنوات الدراسة:



الشكل (2-3) : نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال السنوات (1985-2014)

أما إنخفاض نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي في بعض السنوات عن السنوات السابقة ومخالفتها لظاهرة تزايد الإنفاق العام، من حيث أن الظاهرة تقترح بأن الإنفاق العام يتزايد بشكل مستمر سواءً بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي، وإذا كان الإنفاق العام بالقيمة المطلقة يتزايد فعلاً من سنة لأخرى وبشكل واضح جداً فإن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن لا يتزايد في جميع سنوات الدراسة، والسبب في هذا يكمن في أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام لا تعني بأن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي يجب أن تتزايد من سنة لأخرى، ولكنها تعني أن الاتجاه العام لنسبة هذا الإنفاق تنحو نحو الزيادة مع مرور الزمن، على الرغم من أن هذا الأمر وعلى أرض الواقع قد لا ينطبق على جميع البلدان.

وفي الأردن نجد أن التذبذب في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي قد يعزى إلى وجود فوائد الديون والدعم السلعي بشكل كبير في بعض سنوات الدراسة مقارنة مع بعض السنوات الأخرى، ناهيك عن التوسع الكبير في الناتج المحلي الأجمالي خلال سنوات الدراسة ونموه في الأردن ببعض الفترات بنسبة تفوق النمو بالإنفاق العام مما يعمل على التذبذب وعدم الاستقرار في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي.

وقد كان الازدياد في الإنفاق العام يتماشى مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي خلال سنوات الدراسة أيضاً، حيث أن القراءة التاريخية تبين بشكل واضح أن كلاً من الإنفاق

العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن شهدا معدلات نمو إيجابية خلال فترات الدراسة، وبالتالي فإن هذا يوافق من حيث المبدأ الأسس النظرية وقانون واجنر من حيث ارتباط الزيادة في الإنفاق العام بارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي، ولكن لا يمكن الجزم بتلك العلاقة الطردية بين المتغيرين بشكل مؤكد خاصة وأن السلوك التاريخي للإنفاق العام سواءً في الأردن أو غيره من دول العالم أظهر أنه يتصف بالزيادة بغض النظر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والذي يتصف أيضاً بدوره بالزيادة مع مرور الزمن، وبدراسة متأنية للبيانات الواردة في الجدول رقم (1-3) أظهرت هذه البيانات بأنه وعلى الرغم من هذا الترابط الظاهري في الإتجاه العام بين المتغيرين والمتمثلة بمعدلات النمو الإيجابية خلال فترات الدراسة لكل منهما، إلا أن معدل النمو في الإنفاق العام لم يكن دائماً أعلى من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي وبالتالي عدم تحقق الصيغة النظرية لقانون واجنر.

ينص قانون واجنر على أنه: " إذا حقق مجتمع معين معدل نمو معين فإن معدل النمو في الإنفاق العام يجب أن يفوق معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "، ولمعرفة مدى تحقق هذه العلاقة في الأردن خلال سنوات الدراسة تم الأستعانة ببيانات الجدول رقم (1-3) والذي تم من خلاله تقسيم سنوات الدراسة إلى فترات ومن ثم حساب متوسط معدلات النمو خلال هذه الفترات لكل من: الناتج المحلي الأجمالي، الإنفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي.

خلال الفترة (1985-1990) فاق متوسط النمو في الإنفاق العام متوسط النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بمقدار 7.1%، كذلك في كل من الفترات (1990-1995) و (1995-2000) و (2000-2005) بقي معدل النمو في الإنفاق العام أعلى من معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي ولكن بنسبة أقل من الفترة السابقة، وهذا يعني أن الصيغة الحرفية لقانون واجنر كانت متحققة في الأردن خلال السنوات منذ عام 1985 ولغاية عام 2005م، حيث كانت معدلات النمو في الإنفاق العام أعلى من معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن وخلال الفترتين (2005-2010) و (2010-2013) كانت معدلات النمو في الإنفاق العام أقل من معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي، وبالتالي أكدت هذه النتائج عدم إنطباق الصيغة النظرية لقانون واجنر في الأردن خلال السنوات منذ عام 2005 ولغاية عام 2013م، وهذا يشير إلى أن قانون واجنر لم يفسر بشكل دقيق أسباب الزيادة في الإنفاق العام في الاردن خلال سنوات الدراسة جميعاً، وقد يعزى السبب في ذلك إلى هنالك محددات

أخرى أكثر أهمية من نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي تتحكم في نسبة هذا الإنفاق سيتم التطرق لها لاحقاً.

جدول رقم (1-3)

متوسطات معدلات النمو في الإنفاق العام ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي والناتج المحلي الاجمالي خلال فترات الدراسة :

الفترة	متوسط الإنفاق العام (مليون دينار)	متوسط نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي بالنسبة المئوية (%)	متوسط معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المئوية (%)	متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام بالنسبة المئوية (%)	متوسط معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (الأسعار الجارية) بالنسبة المئوية (%)
1985- 1990	979.5	41.8	-0.73	8.5	1.4
1990- 1995	1420.7	38.9	5.2	8.8	6.3
1995- 2000	1880.8	35.2	3.7	5.1	2.7
2000- 2005	2601.0	35.7	6	10.2	5.0
2005-2010	4802.2	35.3	6.6	11.2	12.7
2010- 2013	6704.3	31.4	2.7	6.3	6.9

Source : Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

ملاحظة : تم إحتساب معدلات النمو السنوية للإنفاق العام ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية ومن ثم متوسط معدلات النمو خلال الفترات الزمنية أعلاه من قبل الباحث.

فرضية بيكوك ووايزمان والتي تعترف بأن الاسباب المالية - وعلى رأسها الضرائب التي تعتبر أهم مصدر للإيراد العام – هي الكامنة وراء ظاهرة ازدياد الإنفاق العام إلا أنها تحصر هذا الأمر في أوقات الحروب والأزمات حيث يستطيع المواطنون تحمل مزيد من الضرائب.

ولكن في الأردن لم يكن هناك دلائل واضحة على أن التوسع في الإنفاق العام كان مرتبطاً بالازمات والحروب التي تعرض لها الاردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام وهذا يشير إلى أن فرضية بيكوك وايزمان أيضاً غير قادرة على تفسير سلوك الإنفاق العام في الاردن.

ولعل النتيجة الرئيسية التي يمكن استنباطها من الجدول رقم (3-1) لغاية الآن هي أن الإنفاق العام بالقيمة المطلقة في الأردن يتطور ويتزايد بشكل كبير جداً نتيجة لتوسع وظائف الدولة في مجال الدفاع والأمن وفي مجال الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والنقل والمواصلات وفي مجال الخدمات العامة، وكذلك توسع الدولة الأردنية في الإنفاق على النواحي الإدارية، وقد بلغت أقل نسبة للإنفاق العام منسوباً للناتج المحلي الأجمالي في الأردن خلال سنوات الدراسة 30.4% وذلك في عام 2010 وهي مع ذلك نسبة عالية وتفوق المعدلات العالمية للإنفاق العام منسوباً للناتج المحلي الأجمالي.

وبالعودة إلى أهم المحددات التي يمكن أن تفسر سلوك واتجاه الإنفاق العام في الأردن، فإن أحد أهم الأمور التي يمكن التطرق لها في هذا المجال هو التوسع في الإيراد العام للدولة الأردنية خلال سنوات الدراسة.

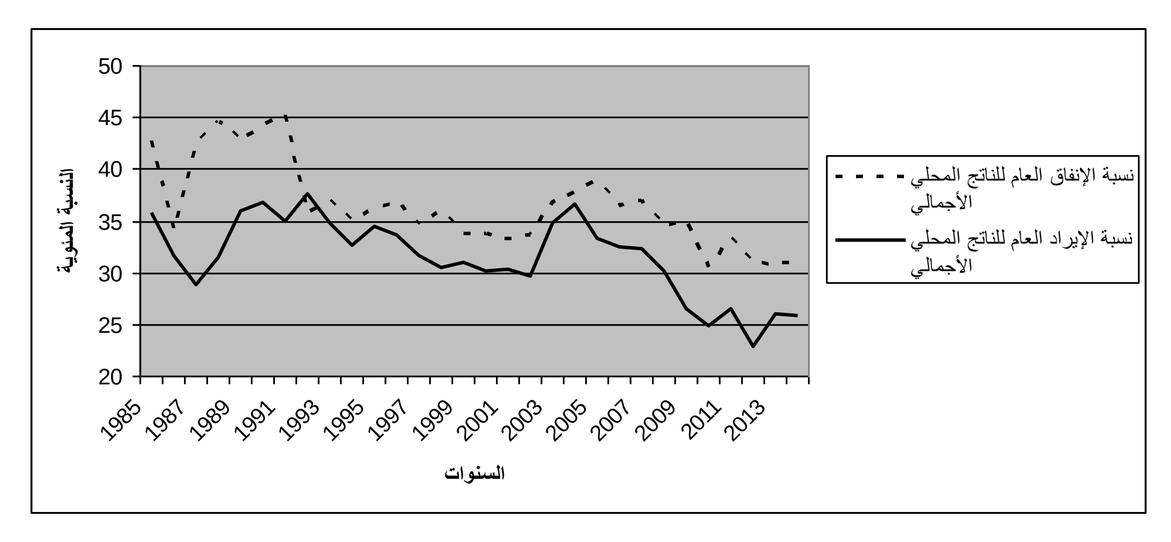
حيث وفر التوسع في الإيراد العام للحكومة سبباً جوهرياً للتوسع في إنفاقها العام، فقد بلغ الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي في عام 1985 ما نسبته 35.7%، وقد حافظت نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي على ثبات مستواها تقريباً ليبلغ 34.4% و33.3% في أعوام 1995 و 2005 على التوالي، ولكن بعد ذلك بدأت هذه النسبة تتناقص حتى وصلت إلى 24.9% و26% لأعوام 2010 و 2013 على التوالي، مما يفسر تنامي العجز في الموازنة العامة نتيجة التباعد بين الإنفاق العام والإيراد الذي تم تحصيله.

والشكل (3-3) يبين بوضوح الأرتباط التام والعلاقة التكاملية بين نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي ونسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي مما يؤكد أن الإيراد العام أحد أهم المحددات المالية لمستوى الإنفاق العام في الأردن.

وهذا يؤشر إلى أن العوامل الأقرب لتفسير سلوك الإنفاق العام في الاردن قد تكون هي المحددات المالية والمقدرة المالية للدولة - وهو ما تم التعرض له في الفصل الثاني – من حيث أن الدول تحاول باستمرار زيادة مواردها واكتشاف موارد جديدة للإيرادات وذلك لتغطية إنفاقها العام من خلال عدة أساليب لعل أبرزها فرض ضرائب جديدة أو زيادة سعر الضرائب المفروضة وسهولة الاقتراض داخلياً وخارجياً.

وبالطبع فإن الإيراد العام للدول يأتي على قمة تلك المحددات المالية بما يمثله من سبب جوهري وكافي لتوسع الدولة في إنفاقها العام في مختلف المجالات وبالتالي تفسير أسباب الزيادة

في هذا الإنفاق، وقد تكون آراء ابن خلدون في هذا المجال هي الأقرب لتفسير هذا السلوك والتي تتلخص بأن الدول مع مرور الزمن تتوسع في إنفاقها العام نظراً لازدياد حاجاتها وتعدد متطلباتها وهذا الازدياد في إنفاقها يفرض عليها أيضاً التوسع في إيرادها لتغطية هذا الإنفاق.



الشكل (3-3) : نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي ونسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي خلال سنوات الدراسة .

2.3 التصنيف الوظيفي (COFOG) في الأردن

يتبع الاردن بشكل رئيسي التصنيف الاقتصادي لنفقات الحكومة المركزية والذي يعمل على تقسيم الإنفاق العام إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية، حيث تشمل النفقات الجارية بشكل أساسي تعويضات العاملين، استخدام السلع والخدمات أو فوائد القروض، الإعانات، الدعم، المنافع الإجتماعية والنفقات الأخرى والتي تشمل بشكل رئيسي مخصصات الجهاز العسكري، بينما النفقات الاستثمارية يرتبط تنفيذها بفترة زمنية محددة وتهدف إلى توسع الطاقة الإنتاجية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

ولكن هذا التصنيف لا يوفر المعلومات الكافية لمعرفة أولويات الحكومة في الإنفاق العام وتوجهاتها هل هو نحو زيادة أو تخفيض النسبة الموجهة للإنفاق على قطاعات التعليم، الصحة، الدفاع، الحماية الأجتماعية وغيرها من القطاعات الحيوية.

ويأتي نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) أحد أهم التصنيفات الوظيفية للإنفاق الحكومي على مستوى العالم، حيث تم العمل به في منظمة دول التعاون والتنمية (OECD) وبعد ذلك تم تبني هذا التصنيف ونشره من قبل الأمم المتحدة ليتم اعتماده من قبل صندوق النقد الدولي وتطبيقه في معظم دول العالم وذلك في عام 1993، وتكمن أهم سمات هذا النظام بأنه نظام موحد يلغي احتمال

الاختلافات في التصنيفات الوظيفية بين بلد وآخر، ويمكن من خلاله المقارنة بين بلد وآخر ويحدد بشكل أكثر دقة درجة تغطية الحكومة لأهدافها التي تسعى لتحقيقها، وهذا النظام يتكون من عشرة مستويات رئيسية تأخذ الأرقام (701-710) تتوزع على القطاعات الرئيسية التالية:

701 الخدمات العمومية العامة

702 الدفاع

703 النظام العام وشؤون الأمن العام

704 الشؤون الاقتصادية

705 حماية البيئة

706 الإسكان ومرافق المجتمع

707 الصحة

708 الترفيه والثقافة والدين

709 التعليم

710 الحماية الاجتماعية

حيث ينقسم كل مستوى رئيسي إلى مستويات فرعية، مثلاً في المستوى الرئيسي الأول هناك مستويات فرعية تأخذ الأرقام من 7011 إلى 7018، والمستوى الرئيسي الثاني يأخذ الأرقام من 7021 ولغاية 7025 وهكذا **أنظر الملحق رقم (1).**

وفي الأردن يتم التوصل للتصنيف الوظيفي(COFOG) بشكله النهائي من خلال التصنيف الإداري، حيث يتوزع الإنفاق العام حسب الوحدات الإدارية الحكومية كأساس عام وبعد ذلك يتم تقسيم الإنفاق داخل الوحدات الإدارية بحسب وظيفة كل نفقة أنظر **الملحق رقم (2)**، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم الإنفاق العام على وظائف الدولة المتنوعة مثل الأمن، التعليم، الصحة والحماية الأجتماعية وغيرها تبعاً للغرض والنشاط الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه.

أما عن الكيفية التي تم من خلالها جمع بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) الخاصة بالأردن خلال سنوات الدراسة، فابتداءً منذ عام 2001 تم تضمين بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) في نشرات مالية الحكومة في الأردن لتتماشى مع الدليل الدولي لإعداد إحصاءات المالية العامة 2001 (Government Finance Statistics Manual (GFSM 2001، وبالتالي لم يكن هناك صعوبات تذكر في جمع بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) الخاصة بالأردن منذ عام 2001 ولغاية عام 2013 كون هذه البيانات مضمنة في نشرات مالية الحكومة العامة، ولكن العقبة الرئيسية كانت في جمع بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) فيما قبل هذا التاريخ أي منذ عام 1985 ولغاية عام 2001.

بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) الخاصة بالأردن للفترة التي تمتد ما بين عام 1990 ولغاية عام 2001 تم الحصول عليها من خلال قاعدة البيانات المنشورة على موقع صندوق النقد الدولي الألكتروني والتي تتضمن بيانات عن مختلف دول العالم بما فيها الأردن حول التصنيف الوظيفي (COFOG) وبالطبع تتماشى هذه البيانات مع الدليل الدولي لإعداد إحصاءات المالية العامة لعامي 2001 و 1986 (GFSM 1986) and (GFSM 2001)، وهذه البيانات محمية ويتم الحصول عليها مقابل اشتراك مادي أو من خلال المؤسسات والدوائر المالية والبنوك المركزية التي تشترك بهذا النظام، كما أن هذه البيانات المنشورة على موقع الصندوق الألكتروني تعتمد في الأساس على الكتاب السنوي الذي يصدر من قبل صندوق النقد الدولي Government Finance Statistics Yearbook والذي يحوي على جميع المعلومات المتعلقة بالمالية العامة لمختلف دول العالم ومن ضمنها بيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) لمختلف دول العالم.

أما في الفترة ما بين عام 1985 ولغاية عام 1990 فلم تكن البيانات الخاصة بالتصنيف الوظيفي (COFOG) للأردن متاحة من ضمن البيانات المحمية على موقع صندوق النقد الدولي الألكتروني، كذلك لم تكن طبعات الكتاب السنوي الصادر من صندوق النقد الدولي Government Finance Statistics Yearbook والذي يحوي هذه البيانات متوفر ضمن المكتبات العامة ودور النشر العالمية حيث أن جميع النسخ المتوفرة كانت تغطي الفترة فيما بعد عام 1990 فقط، وبالتالي تم اللجوء إلى مكتبة صندوق النقد الدولي الرئيسية لطباعة الصفحات المتعلقة ببيانات التصنيف الوظيفي (COFOG) الخاصة بالأردن لتلك الفترة ما بين عام 1985 ولغاية عام 1990والموجودة ضمن الكتاب السنوي Government Finance Statistics Yearbook.

3.3 تركيبة وأولويات الإنفاق العام

يحدد الإنفاق على قطاع معين من مجموع الإنفاق العام النسبة المالية الموجهة فعلياً لخدمة هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG)، كذلك فإن تحديد النسب المخصصة لكل قطاع يعتبر مرجعاً للحكم على درجة أداء الحكومة في تحقيق وظائفها المتعلقة بالدفاع، الأمن، الصحة، التعليم وغيرها من خلال إختبار مدى تحقيق الحكومة لأهدافها التي تم تحديدها مسبقا.

يستطيع الباحث من خلال معرفة تركيبة الإنفاق ونسب الإنفاق المخصصة لكل قطاع من معرفة توجهات الإنفاق الحكومي وأين يكمن تركيز الحكومة في إنفاقها هل هو على التعليم، الصحة، الحماية الاجتماعية ... إلخ؟ كذلك يستطيع الباحث المقارنة بين السنوات لمعرفة الأهمية النسبية لكل قطاع عبر الزمن والمتمثل بنسبة الإنفاق التي تم تخصيصها من قبل الحكومة للإنفاق على القطاعات الاقتصادية المختلفة حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، كما أنه ليس من

الصعب معرفة إذا ما حصل تغير في تركيبة وهيكل الإنفاق العام عبر الزمن من خلال نسبة الإنفاق التي تم تخصيصها لأحد القطاعات على حساب القطاع الآخر وفيما إذا زادت هذه النسبة أم انخفضت عبر الزمن، وبالتالي معرفة توجهات الحكومة في هذه المرحلة أو تلك هل هي أمنية أم خدماتية أم اقتصادية أم اجتماعية من خلال معرفة أين يكمن نسبة تركز الإنفاق الحكومي في القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG).

ففي عام 1990 كانت أولويات الحكومة في المراتب الأربعة الأولى لكل من الخدمات العمومية العامة، الدفاع، التعليم والحماية الاجتماعية بنسبة 23.6%، 21.5%، 14.9% و 14.7% على التوالي، بينما كانت حصة الشؤون الاقتصادية من الإنفاق العام 10.5% وحصة كل من قطاعي النظام العام وشؤون الامن العام و الصحة 6.6% و 5% على التوالي، وفي المراكز الأخيرة حل كل من قطاعي الإسكان ومرافق المجتمع بنسبة 2% والترفيه والثقافة والدين بنسبة 1.5%. بينما في عام 1995 لم تتغير أولويات الحكومة في ترتيب إنفاقها كثيراً عن الترتيب السابق في عام 1990 باستثناء قطاع الدفاع ليكون في مقدمة إهتمامات الحكومة بنسبة إنفاق بلغت 20.1% وذلك بسبب تراجع نسبة الإنفاق على الخدمات العمومية العامة لتصل إلى 16.3% من مجموع الإنفاق العام وتحل في المرتبة الثانية، ويأخذ قطاع الحماية الأجتماعية المرتبة الثالثة بدل قطاع التعليم الذي حل رابعاً، ويبقى ترتيب القطاعات الأخرى حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) كما هو في عام 1990 مع زيادة الأهمية النسبية لها قليلاً بمدى لا يتجاوز 2% لكل منها.

في عام 2000 حافظت كل من القطاعات الدفاع، الخدمات العمومية العامة، الحماية الاجتماعية والتعليم على ترتيبها السابق في عام 1995 مع تقدم قطاع الصحة للمرتبة الخامسة بنسبة 10.4% وتراجع قطاعي النظام العام وشؤون الامن و الشؤون الاقتصادية للمراتب السادسة والسابعة في سلم أولويات الإنفاق الحكومي وبقيت الأهمية النسبية لإنفاق الحكومة على القطاعات الأخرى تراوح مكانها تقريباً.

في عام 2005 كانت النقلة النوعية في زيادة الأهمية النسبية لقطاع الحماية الاجتماعية بشكل كبير جداً لتصل نسبة الإنفاق عليه من مجموع الإنفاق العام إلى 32.9% وبالمرتبة الأولى في أولويات الإنفاق العام ويزداد بمقدار 16.2% عما كان عليه في عام 2000، وبالمراتب الثانية والثالثة والرابعة حلت كل من قطاعات الخدمات العمومية العامة، التعليم والدفاع. أما قطاعات الصحة والنظام العام وشؤون الأمن العام والشؤون الاقتصادية فقد بقيت في أواسط أهتمامات أولويات الحكومة وبالمراتب الخامسة والسادسة والسابعة، وبقي قطاعي الترفيه والثقافة والدين والإسكان ومرافق المجتمع في نهاية سلم أولويات الإنفاق الحكومي وليظهر كذلك لأول مرة قطاع

جدول رقم (2-3)

نسب الإنفاق على القطاعات من مجموع الإنفاق العام حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) خلال سنوات مختلفة من الدراسة (نسبة مئوية)

القطاع حسب التصنيف الوظيفي	1990	1995	2000	2005	2010	2013
الخدمات العمومية العامة	23.6	16.3	18.3	13.7	14.3	16.1
الدفاع	21.5	20.1	19.1	12.2	17.0	11.4
النظام العام وشؤون الأمن العام	6.6	8.2	9.2	8.2	13.3	12.4
الشؤون الاقتصادية	10.5	12.2	7.7	8.0	8.0	7.3
حماية البيئة	0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	1.1
الإسكان ومرافق المجتمع	2.0	1.8	1.5	0.7	4.6	3.9
الصحة	5.0	7.0	10.4	8.2	10.9	9.7
الترفيه والثقافة والدين	1.5	2.1	1.5	2.0	2.1	1.9
التعليم	14.9	15.5	15.9	12.9	11.2	13.2
الحماية الاجتماعية	14.7	16.7	16.7	*32.9	18.5	23.1
المجموع	100	100	100	100	100	100

Source: Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

* تعزى هذه الزيادة الكبيرة في نسبة الإنفاق الموجه لقطاع الحماية الاجتماعية بسبب الزيادة في التقاعد المدني وزيادة الدعم (مفصل في معرض الحديث عن الحماية الاجتماعية لاحقاً).

ملاحظة : تم احتساب نسبة الإنفاق على القطاعات من مجموع الإنفاق الكلي حسب التصنيف (COFOG) من قبل الباحث.

حماية البيئة بنسبة 2. % والتي تكاد تكون نسبتها سابقاً معدومة، والملاحظ كذلك أن جميع القطاعات حسب التصنيف الوظيفي(COFOG) إنخفضت أهميتها النسبية لصالح قطاع الحماية الاجتماعية.

عام 2010 احتل قطاع الحماية الاجتماعية المرتبة الاولى مع انخفاض نسبة الإنفاق عليه إلى 18.5%، أما قطاعات الدفاع والخدمات العمومية العامة فكانت بالمراتب الثانية و الثالثة على التوالي، وزيادة الأهمية النسبية لقطاع اللنظام العام وشؤون الأمن ليحتل المرتبة الرابعة بنسبة 13.3%، ويتراجع قطاع التعليم خامساً وقطاع الصحة سادساً وقطاع الشؤون الاقتصادية سابعا.

في عام 2013 بقي قطاع الحماية الاجتماعية بالترتيب الأول حيث بلغت نسبة الإنفاق العام عليه 23.1% من مجموع الإنفاق العام، يليه قطاع الخدمات العمومية العامة بنسبة 16.1%، ومن ثم قطاع التعليم بنسبة 13.2%، وبعد ذلك يأتي قطاع النظام العام وشؤون الامن العام بنسبة 12.3%، قطاع الدفاع جاء بالمرتبة الخامسة بنسبة 11.4%، يليه في المرتبة السادسة قطاع الصحة بنسبة 9.7%، ثم قطاع الشؤون الاقتصادية بنسبة 7.3%، وفي المرتبتين الثامنة والتاسعة قطاع الإسكان ومرافق المجتمع وقطاع الترفيه والثقافة والدين بنسبة 3.9% و 1.9% لكل منهما، وأخيراً كان قطاع حماية البيئة بنسبة 1.1%.

4.3 سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)

تعتبر دراسة سلوك الإنفاق على القطاعات عبر الزمن مثل الإنفاق على التعليم أو الصحة أو الحماية الاجتماعية وغيرها مهمة جداً وذلك لمعرفة التطور التاريخي الذي طرأ على هذا القطاع، وفيما إذا حصل هناك تغيرات في نظرة الحكومة تجاه هذا القطاع من خلال زيادة النسبة المخصصة له من الإنفاق العام أو تخفيضها، وبالتالي تحديد إذا ما حصل تغير في هيكل الإنفاق العام عبر الزمن، وكذلك فإن دراسة هذا السلوك يعكس رؤية الحكومة بالتركيز على أي القطاعات الوظيفية بالتحديد، وهل هي تركز على الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة الأمنية أم الوظيفة الاقتصادية.

كذلك لا يمكن أن نختبر سلوك الإنفاق على القطاعات دون معرفة سلوك المتغيرات الأخرى التي تؤثر في الإنفاق العام وتحكم سلوكه ولعل أهمها الإيراد الحكومي الذي يمثل المقدرة المالية للدولة لتمويل إنفاقها والتوسع في ذلك الإنفاق، كذلك فإن دراسة سلوك الإنفاق على قطاع معين تستوجب دراسة تفاعله ودرجة تكامله مع الإنفاق العام الكلي وهل يزيد الإنفاق على قطاع معين بزيادة الإنفاق العام أم لا.

ومن أجل ذلك سيتم دراسة القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) من خلال وضعها في مجموعات رئيسية كل منها تحمل وظائف متشابهة، وذلك بالاستناد إلى الوظائف الأساسية للحكومة وهي تشمل الوظائف الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والوظائف ذات الطبيعة الأخرى.

1.4.3 سلوك الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الأمني والعسكري

عندما نتحدث عن الإنفاق العسكري فإنه يتبادر إلى الفكر وجهة النظر التي تتحدث عن الفرص والعوائد التي ستجنيها الدولة فيما لو تم توجيه هذا الإنفاق إلى مناحي الإنفاق الاستثماري المباشر وعمل مشاريع استثمارية منتجة، حيث لو تم توجيه هذا الإنفاق إلى النشاطات والاستثمارات الاقتصادية المباشرة لساهم ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية وجدوى.

بالمقابل يرى فريق آخر أن الإنفاق العسكري هو مرتبط بسيادة الدولة ، حيث أن المؤسسة العسكرية تشكل الضامن الرئيسي لاستقلال القرار السياسي وعدم تدخل الغير بالشؤون الداخلية خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة وأجواء التوترات الاقليمية والحروب في الآونة الأخيرة، وبالتالي فهو من وجهة نظرهم إنفاق لا بد منه لتحقيق الأمن والأستقرار الضروريان لعملية التنمية الاقتصادية، ولعل جمع وجهتي النظر معاً في هذه المرحلة هو الأجدى بحيث يتم هذا الإنفاق والذي يعتبر ضرورياً لسيادة الدولة واستقلال القرار السياسي وتحقيق الأمن الضروري لعملية التنمية الاقتصادية بالتزامن مع وجود مشاريع إنتاجية ومصانع عسكرية تسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل ومحاكاة المؤسسات العسكرية المنتجة في الدول المتقدمة.

إضافة لجميع الأسباب السابقة ورداً على حجة عدم إنتاجية المؤسسة العسكرية المباشرة فإن عدداً كبيراً من أفراد المجتمع الأردني ينتسبون لأجهزة عسكرية وأمنية وهؤلاء يتقاضون رواتب مثلهم كمثل باقي أفراد المجتمع، وتشكل هذه الرواتب جزءاً كبيراً من حصة الإنفاق الموجه نحو المؤسسة العسكرية وهذه الرواتب لها أثر اقتصادي مشابه تماماً فيما لو كان هؤلاء الأفراد يعملون تحت مظلة قطاعات أخرى كالتعليم والصحة.

تشير بعض التقارير والاحصاءات المنشورة والمتعلقة بالإنفاق العسكري إلى ارتفاع حجم الإنفاق العسكري بالأردن من حيث نسبته لمجموع الإنفاق العام أو من حيث نسبته للناتج المحلي الاجمالي، حيث أن معظم النشرات والاحصاءات بهذا الخصوص تشير إلى أن نسبة الإنفاق العسكري تتجاوز حاجز 30% من حجم الإنفاق العام، وهي نسبة كبيرة جداً بلا شك ولكنها بنفس

الوقت نسبة مبالغ فيها ذلك أنها تعتمد أخذ جميع الإنفاق الموجه نحو المؤسسة العسكرية كإنفاق عسكري، وهي بذلك تعتمد على التعاريف للمؤسسة العسكرية ومنها تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي الذي يشير إلى أن الإنفاق العسكري: " يشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام وكذلك وزارة الدفاع والوكالات الحكومية الأخرى التي تعمل في مجالات الدفاع وتشمل جميع النفقات الموجهة للعسكريين والأجهزة الأمنية بما في ذلك الرواتب التقاعدية، التشغيل والصيانة، المشتريات، البحوث العسكرية والتنمية، المساعدات العسكرية والخدمات الاجتماعية للأفراد ".

والتعريف السابق شأنه شأن التصنيفات الأخرى والتي تقوم على أساس حساب جميع الإنفاق الموجه نحو المؤسسة العسكرية وتتغاضى عن القطاعات الأخرى التي يتم خدمتها ضمن هذا القطاع، حيث أن هناك جزءاً من الإنفاق العسكري يتوجه نحو تعليم أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وهناك جزء من هذا الإنفاق يعمل على تحقيق الرعاية الصحية، وهناك جزء يعمل على تحقيق الحماية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة مثل العجز والوفاة وغير ذلك.

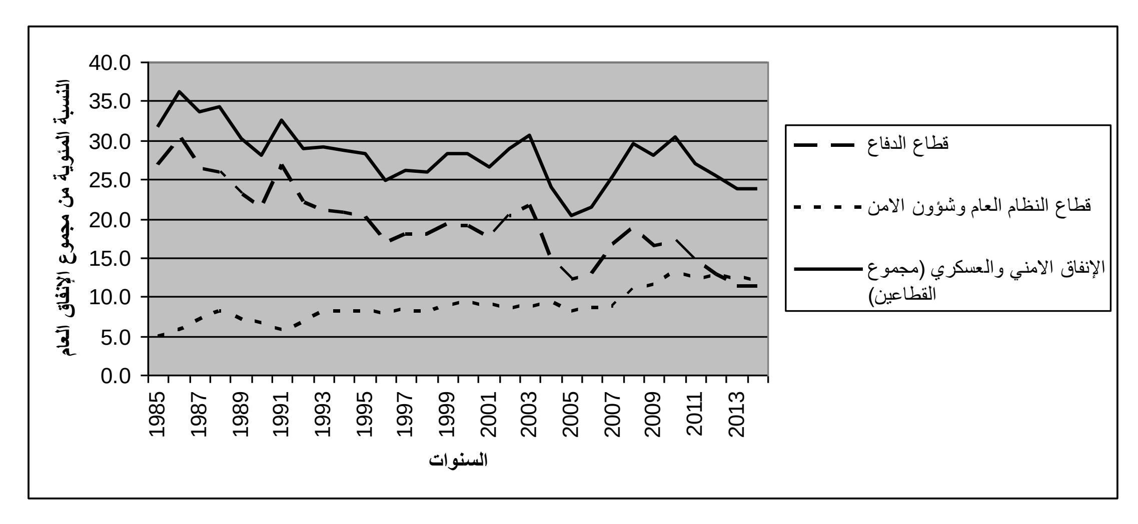
والتصنيف الوظيفي (COFOG) يعمل على تلافي هذه السلبيات بالطبع، فعندما يتم احتساب النسبة المخصصة للدفاع أو أي قطاع آخر فإنه يتم احتساب النسبة الموجهة فعلاً لخدمة قطاع الدفاع فقط، وبالتالي فإنه في حالة الإنفاق العسكري يتم استثناء الإنفاق الموجه لخدمة الأغراض التعليمية أو الصحية وغيرها داخل هذا القطاع ويتم كذلك احتساب النفقات التي تعمل على خدمة قطاع الدفاع حتى لو كانت من ضمن قطاع الصحة أو قطاع التعليم مثلاً.

حيث أن هذه النفقات الصحية والتعليمية ونفقات الحماية الاجتماعية وغيرها والموجودة داخل الإنفاق العسكري ضمن بنود التصنيف الأخرى أدت إلى تضخم نسبة الإنفاق على هذا القطاع، وهذا بالطبع سيتم تلافيه في هذه الدراسة لاعتمادها بشكل مباشر على نظام التصنيف الوظيفي (COFOG).

وبناءً على نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) سيتم دراسة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع العسكري والأمني وهي ممثلة ببندين رئيسيين:

1- قطاع الدفاع: حيث أنه مختص بشؤون الإنفاق على الدفاع العسكري بتصنيفاته المختلفة والبحوث والتطوير في مجال هذا القطاع.
2- قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام: وهو مختص بالإنفاق على الشرطة، الحماية ضد الحريق، المحاكم والخدمات الأخرى غير المصنفة في مكان آخر.

والشكل الآتي يبين التطور التاريخي لنسبة الإنفاق على كل من قطاع الدفاع وقطاع النظام العام وشؤون الأمن العام من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة وكذلك التطور في نسبة الإنفاق الأمني والعسكري (مجموع القطاعين) عبر الزمن:



الشكل (4-3) : نسبة الإنفاق على كل من قطاع الدفاع وقطاع النظام العام وشؤون الأمن العام من مجموع الإنفاق العام الكلي خلال سنوات الدراسة.

من الملاحظ أن نسبة الإنفاق على قطاع الدفاع من مجموع الإنفاق العام أخذت منحنى تنازلي خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أقصاها في عام 1986، ثم بدأت بعد ذلك تتنازل، وارتفعت هذه النسبة قليلاً في عام 1991 أبان حرب الخليج الأولى ومن ثم بدأ التنازل مرة أخرى بشكل تدريجي مع بعض الهزات التصاعدية الخفيفة كما في عامي 2002 و 2003 ليصل في عام 2005 إلى أدنى مستوى له، ومن ثم يتزايد بشكل ملحوظ عام 2008 ليبدأ التنازل مرة أخرى.

وعلى عكس قطاع الدفاع فإن الإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام من مجموع الإنفاق العام أخذ منحنى تصاعدي خلال سنوات الدراسة، حيث كانت أقل نسبة له في عام 1985، ليبدأ التزايد الملحوظ في نسبة الإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام تدريجياً ليصل إلى أعلى مستوى له في أعوام 2010، 2012 و 2013 على التوالي، هذا التزايد في نسبة الإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الأمن يتماشى مع توجهات الحكومة بالأهتمام بالخدمات الأمنية وخدمات الشرطة وتحسينها والأهتمام أيضاً بالمحاكم وتحسين أجراءات السلامة العامة ومكافحة الحريق.

أما مجموع القطاعين معاً أي الإنفاق الأمني والعسكري فهو مماثل تماماً لقطاع الدفاع الذي أخذ منحنى تنازلي كنسبة من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة، وهذا طبيعي جداً

نظراً لاختلاف الوزن النسبي والأهمية النسبية لكل من القطاعين من حيث نسبة كل منهما لمجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة، حيث كانت نسبة الإنفاق على قطاع الدفاع من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة تشكل 19.4% بالمتوسط، بينما كانت نسبة الإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الأمن من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة هي فقط 8.7% بالمتوسط، وبالتالي فإن الإنفاق الأمني والعسكري يحاكي الإنفاق على قطاع الدفاع بشكل واضح، والنتيجة الرئيسية هي إنخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الأمني والعسكري كنسبة من الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة، والتي بلغت أقصى مدى لها في عام 1986 حيث وصلت إلى 36.2%، في حين بلغت أقل مدى لها في عام 2005 حيث وصلت إلى 20.4%، لتبلغ 25.4% و 23.7% في أعوام 2012 و 2013 على التوالي، وهذا يعني بأنه وحسب التصنيف الوظيفي (COFOG) فإن هيكل الإنفاق العام في الأردن طرأ عليه تغيير مهم خلال سنوات الدراسة يتمثل بإنخفاض نسبة الإنفاق الموجه نحو القطاع الأمني والعسكري.

ولكن إنخفاض نسبة الإنفاق الموجهة للقطاع الأمني والعسكري من مجموع الإنفاق العام لا يعني إنخفاض الإنفاق بالقيمة المطلقة على القطاع الأمني والعسكري، حيث أن قطاع الإنفاق الأمني والعسكري شأنه شأن الإنفاق العام الكلي يتزايد بالقيمة المطلقة من سنة لأخرى وبشكل كبير، ولكنه يعني أنه ومع الزيادة المضطردة في الإنفاق العام فإن الحكومة تعمل على توجيه إنفاقها نحو المناحي الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكبر من المناحي العسكرية، وبالتالي فإن النسبة المخصصة للقطاع العسكري تنخفض مقارنة بالنسب المخصصة للقطاعات الأخرى.

من ناحية الإنفاق بالقيمة المطلقة فقد تطور الإنفاق العسكري والأمني ممثلاً بقطاعي الدفاع وقطاع النظام العام وشؤون الأمن العام بشكل كبير جداً خلال سنوات الدراسة، فقد بلغ مجموع الإنفاق الأمني والعسكري في عام 1985 ما قيمته 224 مليون دينار أردني، ليبلغ بعد خمس سنوات أي في عام 1990 ما قيمته 344 مليون دينار أردني، ويستمر النهج التصاعدي في القيمة المطلقة للإنفاق الأمني والعسكري لتبلغ 417 مليون دينار و 528 مليون دينار لأعوام 1995 و2000 على التوالي. في عام 2005 بلغ الإنفاق الموجه للقطاع الأمني والعسكري 718.3 مليون دينار أردني، وبعد ذلك تضاعف هذا الإنفاق بشكل ملحوظ جداً ليبلغ ما قيمته 1732 و 1771 مليون دينار أردني لأعوام 2010 و 2013 على التوالي.

ولفحص سلوك هذا الإنفاق عبر سنوات الدراسة تم دراسته من خلال مقارنته بالإنفاق العام والإيراد العام ومدى استجابة الإنفاق الأمني والعسكري للتغيرات التي تحصل في الإيراد العام والإنفاق العام، من خلال أخذ معدلات النمو بالقيمة المطلقة للمتغيرات قيد الدراسة لكل سنة

منذ عام 1985 ولغاية عام 2013، ومن ثم أخذ متوسطات معدلات النمو لكل خمسة سنوات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-3).

خلال الفترة (1985-1990) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 8.5% و 8.1% على التوالي بينما بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الدفاع أقل من ذلك بكثير حيث بلغ 1.7%، أما قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام فقد فاق متوسط معدلات النمو فيه متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام وبلغ 13.3%، أما مجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معاً) فقد بلغ متوسط معدلات النمو فيه تقريباً نصف متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام حيث بلغ 3.7%.

جدول رقم (3-3)

متوسطات معدلات النمو في الإنفاق الأمني والعسكري والإنفاق العام والإيراد العام خلال فترات الدراسة (بالنسبة المئوية)

الفترة	متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام	متوسط معدلات النمو في الإيراد العام	متوسط معدلات النمو بالإنفاق على قطاع الدفاع (الأسعار الجارية)	متوسط معدلات النمو بالإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الامن (الأسعار الجارية)	متوسط معدلات النمو على الإنفاق العسكري والامني (مجموع القطاعين)
1985- 1990	8.5	8.1	1.7	13.3	3.7
1990- 1995	8.8	11.5	7	12.2	8
1995- 2000	5.1	4.1	4.7	8.5	5.8
2000- 2005	10.2	9.2	4.5	10.1	6.1
2005-2010	11.2	8.2	16.2	19.9	17.4
2010- 2013	6.3	9.5	-3.9	7.4	1.2
1985-2013	8.4	8.6	6.4	13	8.2

Source : Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

ملاحظة: قام الباحث بإحتساب معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والإيراد العام والإنفاق على قطاعات الدفاع، النظام العام وشؤون الأمن العام ومجموع القطاعين (الإنفاق العسكري والأمني) بالأسعار الجارية وبناءً عليه تم احتساب متوسط معدلات النمو خلال الفترات الزمنية .

بينما خلال الفترة (1990-1995) فقد بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 8.8% و 11.5% على التوالي في حين بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الدفاع أقل من ذلك حيث بلغ 7 %، أما قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام فقد فاق أيضاً كما في الفترة السابقة متوسط معدلات النمو فيه متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام وبلغ 12.2%، أما مجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معاً) فقد بلغ متوسط معدلات النمو فيه تقريباً متوسط معدلات النمو للإنفاق العام وبلغ 8%.

أما في الفترة (1995-2000) فقد بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 5.1% و 4.1% على التوالي في حين بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الدفاع أقل من متوسط معدلات النمو للإنفاق العام وأكبر من متوسط معدلات النمو للإيراد العام حيث بلغ 4.7%، أما قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام فقد فاق أيضاً متوسط معدلات النمو فيه متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام وبلغ 8.5%، أما مجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معا) فقد فاق متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام وبلغ 5.8%.

بعد عام 2000 وخلال الفترة (2000-2005) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 10.2% و9.2% على التوالي بينما بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الدفاع أقل من ذلك بكثير حيث بلغ 4.5%، في المقابل قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام بلغ متوسط معدلات النمو فيه 10.1%، أما مجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معاً) فقد بلغ متوسط معدلات النمو فيه أقل من متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام حيث بلغ 6.1%.

خلال الفترة (2005-2010) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 11.2% و 8.2% على التوالي في حين فاق متوسط معدلات النمو لقطاعي الدفاع والنظام العام وشؤون الأمن العام ذلك بشكل واضح حيث بلغا 16.2% و 19.9% على التوالي، أما متوسط معدلات النمو لمجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معاً) فقد بلغ 17.4%.

في فترة الدراسة الأخيرة (2010-2013) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 6.3% و 9.5% على التوالي في حين كان متوسط معدلات النمو لقطاع الدفاع سالباً وبلغ - 3.9%، أما قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام فقد بلغ 7.4%، في حين كان مجموع القطاعين (الإنفاق الأمني والعسكري معاً) أقل من متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام وبلغ 1.2%.

والملاحظ أن متوسط معدلات النمو في الإنفاق على قطاع النظام العام وشؤون الأمن العام قد فاق متوسط معدلات النمو في الإنفاق على قطاع الدفاع في جميع مراحل الدراسة، وهذا ما يؤكده أيضاً المعدل العام لمتوسط معدلات النمو في جميع فترات الدراسة منذ عام 1985 ولغاية عام 2013، حيث بلغ متوسط معدلات النمو في قطاع النظام العام وشؤون الأمن 13% بينما بلغ متوسط معدلات النمو في قطاع الدفاع 6.4%.

ولكن النتيجة الرئيسية لهذا التحليل تكمن بمحاكاة معدلات النمو للإنفاق الأمني والعسكري (مجموع القطاعين) لمعدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام خلال سنوات الدراسة (1985 – 2013)، حيث أن متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام والإنفاق على القطاع الأمني والعسكري بلغ 8.4%، 8.6% و 8.2%، وهذا يؤكد أن الإنفاق الأمني والعسكري يتماشى مع الزيادة في القيمة المطلقة لكل من الإنفاق العام والإيراد العام.

2.4.3 سلوك الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي

حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) سيتم دراسة الإنفاق على القطاعات التي ذات الطابع الاقتصادي وهي ممثلة بثلاثة قطاعات:

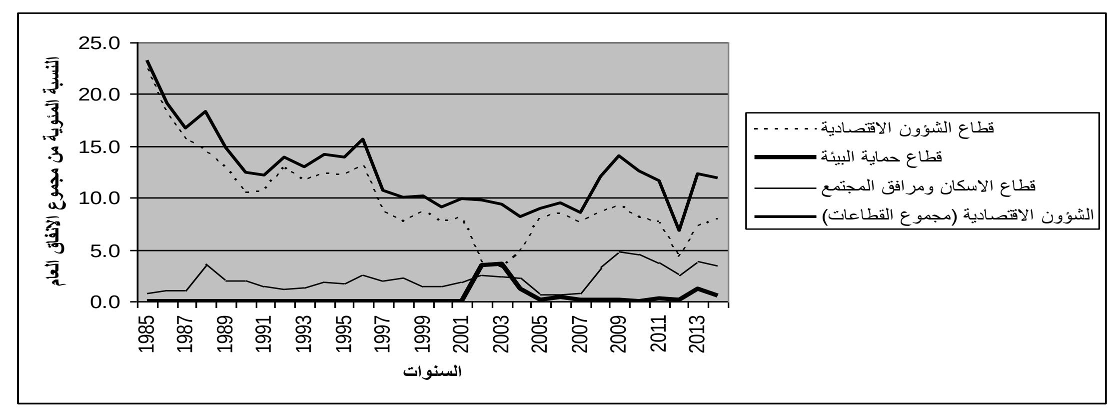
1- قطاع الشؤون الاقتصادية: وهذا القطاع يحتوي على قطاعات فرعية مهمة جداً وتشمل: الزراعة والحراجة والصيد البحري والبري، الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة، الوقود والطاقة، التعدين والصناعات التحويلية والتشييد، النقل، الاتصالات وصناعات أخرى. وإضافة إلى أن هذا القطاع يحوي قطاعات فرعية حيوية للاقتصاد فإن هناك جانب آخر لا يقل أهمية في هذا القطاع وهو أن قطاع الشؤون الاقتصادية يحتل المرتبة الأولى من بين جميع القطاعات الأخرى التي تندرج تحت مفهوم التصنيف الوظيفي (COFOG) من حيث أنه الأكبر حجماً من ناحية الإنفاق الرأسمالي وخلال جميع مراحل الدراسة.

2- قطاع حماية البيئة: ويحوي على بنود: تصريف النفايات، تصريف مياه الصرف الصحي، تخفيف التلوث، حماية التنوع الحيوي والمناظر الطبيعية والبحوث والتطوير في مجال حماية البيئة، وهذا القطاع هو الأقل من ناحية الإنفاق عليه من بين جميع القطاعات التي تندرج تحت مفهوم التصنيف الوظيفي (COFOG) حيث أن نسبة الإنفاق عليه من مجموع الإنفاق العام كانت خلال فترات طويلة من الدراسة تساوي تقريباً صفر%، نظراً لاختلاف البنود الفرعية التي تدخل ضمن هذا القطاع قبل عام 2002 وعدم اعتماده بشكل رئيسي قبل عام 2002، إلا أن البيانات الخاصة بهذا القطاع تم التوصل لها من خلال المقاربات التي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد الدولي للبيانات الخاصة بالأردن، ولكن

وحتى بعد اعتماد هذا القطاع بشكل رئيسي منذ عام 2002 بقي مستوى الإنفاق عليه قليل جداً ولم يكد يتجاوز 1% من مجموع الإنفاق العام باستثناء عامي 2002 و 2003 حيث وصلت نسبة الإنفاق على قطاع البيئة من مجموع الإنفاق العام 3.5% و 3.7% على التوالي.

3- قطاع الإسكان ومرافق المجتمع: ويشمل هذا القطاع في الأردن بشكل أساسي الأمور المتعلقة بالتنمية المجتمعية وإمدادات المياه والأمور المتعلقة بالإسكان والمرافق المجتمعية غير المصنفة في مكان آخر.

أما نسبة الإنفاق على كل من قطاع الشؤون الاقتصادية وقطاع حماية البيئة وقطاع الاسكان ومرافق المجتمع من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة وكذلك التطور في نسبة الإنفاق على جميع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية (مجموع القطاعات) والسلوك التاريخي لها عبر الزمن فيظهره الشكل (3-5):



الشكل (3-5) : نسبة الإنفاق على كل من قطاع الشؤون الاقتصادية وقطاع حماية البيئة وقطاع الاسكان ومرافق المجتمع العام من مجموع الإنفاق العام الكلي خلال سنوات الدراسة.

أولاً: قطاع الشؤون الاقتصادية

يعتبر قطاع الشؤون الاقتصادية من القطاعات الحيوية والمهمة جداً في التصنيف الوظيفي (COFOG) ذلك لأنه يحتوي على قطاعات حيوية كالزراعة، الصناعة، الطاقة، النقل والمواصلات، وبالتالي فإن العديد من المؤشرات العالمية تهتم بهذا القطاع لرؤية التحولات التي تحدث في هيكل الاقتصاد من خلال مساهمة هذه القطاعات الحيوية في الناتج المحلي الأجمالي والتخفيف من البطالة، وكذلك درجة تركز الاقتصاد المعني هل هو في القطاع الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي، إضافة إلى أن هذا القطاع مهما جداً حيث أنه يعتبر الأكبر حجماً على الإطلاق من ناحية الإنفاق الرأسمالي وبالتالي المساهمة في تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

بلغ الإنفاق على قطاع الشؤون الاقتصادية في عام 1985 بالقيمة المطلقة 158.9 مليون دينار أردني، ليتناقص في عام 1990 إلى 100.2 مليون دينار، بينما بلغ هذا الإنفاق في عام 1995 ما قيمته 179.5 مليون دينار، ثم يتناقص مرة أخرى في عام 2000 ليبلغ 143.2 مليون دينار، ولكن بعد عام 2000 بدأ التصاعد في قيمة الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الشؤون الاقتصادية وإن لم يكن بالمستوى المأمول حيث بلغ 283.1 مليون دينار في عام 2005، أما في عام 2010 فقد بلغ هذا الإنفاق 455.4 مليون دينار، ليصل في عام 2013 إلى 541.2 مليون دينار أردني.

ويظهر من الشكل (5-3) وبوضوح أن نسبة الإنفاق على قطاع الشؤون الاقتصادية من مجموع الإنفاق العام أخذت منحنى تنازلي خلال سنوات الدراسة، حيث كانت في البداية فوق حاجز 22% من مجموع الإنفاق العام، لتتناقص في عام 1990 وتبلغ فوق نسبة 10% قليلاً، ثم ارتفعت بشكل بسيط جداً في عام 1995 إلى نسبة 12%، ثم يستمر الهبوط حتى وصل إلى أدنى مستوى له في عام 2003، لترتفع النسبة بعد ذلك ولكنها بقيت تحت حاجز 10% من مجموع الإنفاق العام.

وقد أظهرت البيانات الصادرة من وزارة المالية أن نسب الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص للشؤون الاقتصادية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013 هي على التوالي :2009 86%و2010 77%و2011 79%و2012 62% و2013 79% (وزارة المالية، 2014).

كما أن النفقات المقدرة للسنة المالية 2014 أظهرت أن نسبة الإنفاق الجاري المقدر من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الشؤون الاقتصادية هي 19.5% مقابل 80.5% للإنفاق الرأسمالي.

على مستوى مجموع الإنفاق (الجاري والرأسمالي) داخل هذا القطاع لنفس السنة 2014 فقد كانت نسبة الإنفاق المقدر للزراعة والحراجة والصيد البري والبحري هي9.4% من مجموع الإنفاق المخصص للشؤون الاقتصادية، بينما بلغت نسبة الإنفاق المقدر على الشؤون التجارية وشؤون العمالة العامة 6.1%، أما نسبة الإنفاق المقدر للوقود والطاقة فقد بلغ 22.2% من مجموع الإنفاق المخصص للشؤون الاقتصادية، بينما كانت نسبة الإنفاق للقطاعات التالية من مجموع الإنفاق المخصص للشؤون الاقتصادية:

- التعدين والصناعات التحويلية والتشييد 1.3%
- النقل 34%
- الاتصالات 4.1%

- صناعات أخرى 7.3%
- شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر 15.6%

ثانياً: قطاع حماية البيئة

بلغ الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع حماية البيئة في عام 2002 ما قيمته 75.3 مليون دينار أردني، مرتفعاً إلى 87.2 مليون دينار في عام 2003، وبعد ذلك بدأ الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع حماية البيئة ينخفض بشكل كبير جداً حيث بلغ في عامي 2004 و 2005 ما قيمته 36.2 و 6.4 مليون دينار على التوالي، لينخفض هذا الرقم ويبلغ 4.8 و 3.3 مليون دينار في عامي 2009 و 2010 على التوالي، أما في عام 2013 فقد بلغ الإنفاق على قطاع حماية البيئة 85.6 مليون دينار أردني.

أما نسبة الإنفاق على هذا القطاع مقارنة مع بقية القطاعات فقد كانت النسبه عديمة الأثر حتى بداية عام 2002، وبلغت أقصى مستوى لها في عام 2003 تحت حاجز 5%، ومن ثم بدأ التناقص بتلك النسبة وبالكاد كان لها أثر يذكر لأنها كانت فوق خط الصفر بقليل حتى عام 2013 حيث بلغت نسبة الإنفاق على قطاع حماية البيئة من مجموع الإنفاق العام 1%.

كذلك فإن غالبية الإنفاق على قطاع حماية البيئة هو إنفاق رأسمالي، حيث بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع حماية البيئة لأعوام 2011 ، 2012 و2013 النسب التالية: 94%، 88% و98% على التوالي، بينما بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المقدر والموجه لقطاع حماية البيئة في عام 2014 ما نسبته 97.6%.

أما على مستوى مجموع الإنفاق على القطاعات الفرعية داخل قطاع البيئة من الإنفاق المقدر لعام 2014، فكانت غالبية الإنفاق موجهة نحو تصريف مياه الصرف الصحي وبنسبة 94%، وخدمات حماية البيئة غير المصنفة في مكان آخر نسبة 4.3%، بينما لم تتجاوز النسب الموجهة نحو تصريف النفايات، حماية التنوع الحيوي والمناظر الطبيعية، البحوث والتطوير في مجال البيئة و تخفيف التلوث 1.5% من مجموع الإنفاق الموجه لقطاع حماية البيئة لعام 2014.

ثالثاً: قطاع الإسكان ومرافق المجتمع

بلغ الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الإسكان ومرافق المجتمع لعام 1985 ما قيمته 5.7 مليون دينار أردني، مرتفعاً إلى 19.2 مليون دينار في عام 1990، بينما بلغ هذا الإنفاق في عامي 1995 و2000 ما قيمته 26 و 27.5 مليون دينار.

في عامي 2003 و 2004 بلغ الإنفاق الموجه لقطاع الإسكان ومرافق المجتمع 58.9 و 63.5 مليون دينار أردني، وبعد ذلك بدأ الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الإسكان ومرافق المجتمع ينخفض بشكل كبير جداً حيث بلغ في عامي 2005 و 2006 ما قيمته 24.7 و 27.9 مليون دينار، ليرتفع هذا الرقم ويبلغ 291.7 و 261.3 مليون دينار في عامي 2009 و 2010 على التوالي، أما في عام 2013 فقد بلغ الإنفاق على قطاع الاسكان ومرافق المجتمع 291.3 مليون دينار أردني.

وقد كانت نسبة الإنفاق على قطاع الإسكان ومرافق المجتمع من مجموع الإنفاق العام مستقرة تقريباً خلال فترات طويلة من الدراسة ولم تتجاوز حاجز 5%، وقد بلغت نسبة الإنفاق على هذا القطاع أدنى مستوى لها في أعوام 1985، 2005، 2006 و2007، كما بلغت هذه النسبة أقصى مستوى لها في عام 2009 وكما هو واضح من الشكل (5-3).

كذلك فإن الإنفاق على قطاع الاسكان ومرافق المجتمع هو إنفاق رأسمالي بالدرجة الأولى وهو بذلك يتماشى مع القطاعات ذات الطابع الاقتصادي كقطاع الشؤون الاقتصادية وقطاع حماية البيئة، حيث بلغ الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الاسكان ومرافق المجتمع لأعوام 2011، 2012 و 2013 ما نسبته 64%، 90% و 93% على التوالي، بينما بلغت نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المقدر والموجه لقطاع الاسكان ومرافق المجتمع في عام 2014 ما نسبته 91%.

أما على مستوى الإنفاق على القطاعات الفرعية داخل قطاع الاسكان ومرافق المجتمع للإنفاق المقدر لعام 2014 فكانت غالبية الإنفاق موجهة نحو تنمية المجتمع وبنسبة 76%، أما الخدمات المتعلقة بإمدادات المياه فبلغت نسبتها 23%، بينما حصلت خدمات الاسكان ومرافق المجتمع الأخرى والغير مصنفة في مكان آخر على نسبة 1% فقط من مجموع الإنفاق الموجه لقطاع الاسكان ومرافق المجتمع.

أما نسبة الإنفاق على القطاعات السابقة مجتمعة أو القطاعات ذات الطابع الاقتصادي فهو يماشي القطاع الأكبر من بينها وهو قطاع الشؤون الاقتصادية كما هو واضح من الشكل (5-3) أعلاه وفي جميع مراحل الدراسة باستثناء عام 2003، حيث كان هناك إنخفاض واضح في نسبة الإنفاق على قطاع الشؤون الاقتصادية تم تعويضه بالأرتفاع في نسبة الإنفاق على قطاع حماية البيئة وبالتالي فإن نسبة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي أخذت منحنى تنازلي خلال سنوات الدراسة، فبلغت أقصاها عام 1985 بنسبة 25% تقريباً، ثم بدأ التناقص إلى أن وصل أدنى مدى له في عام 2012 بنسبة 7% من مجموع الإنفاق العام، ثم ترتفع هذه النسبة قليلاً إلى أن بلغت تقريباً 12% في عام 2013.

والنتيجة الرئيسية التي يمكن التوصل لها من خلال تحليل الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي في الاردن خلال سنوات الدراسة أن هيكل الإنفاق العام طرأ عليه تغييرات تتمثل بإنخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على القطاعات الاقتصادية، وهذا يعتبر مؤشر خطير جداً حيث أن تركيبة هذه القطاعات تشير إلى أن النسبة العظمى منها هو إنفاق رأسمالي، وإنخفاض نسبة الإنفاق الموجه لهذه القطاعات يعني إنخفاض الإنفاق الرأسمالي بشكل عام والذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الاقتصاد.

ولمزيد من فحص سلوك الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي عبر سنوات الدراسة تم دراسة هذا الإنفاق من خلال مقارنته بالإنفاق العام والإيراد العام، ومدى استجابة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي للتغيرات التي تحصل في الإيراد العام والإنفاق العام من خلال أخذ معدلات النمو بالقيمة المطلقة للمتغيرات قيد الدراسة لكل سنة منذ عام 1985 ولغاية عام 2013، ومن ثم أخذ متوسطات معدلات النمو لكل خمسة سنوات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4-3).

خلال الفترة (1985-1990) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 8.5% و 8.1% على التوالي بينما كان متوسط معدلات النمو لقطاع الشؤون الاقتصادية سالباً وبلغ – 8.4%، أما متوسط معدلات النمو في قطاع الإسكان ومرافق المجتمع فقد بلغ 51.4% ومتوسط معدلات النمو لمجموع القطاعات ذات الطابع الاقتصادي فكان سالباً أيضاً وبلغ – 5.6%، ومعدلات النمو السالبة تفسر الإنخفاض الكبير في حجم الإنفاق الموجه نحو قطاع الشؤون الاقتصادية بعد عام 1985، والاستجابة لمتوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام لهذه الفترة كانت فقط من قبل قطاع الإسكان ومرافق المجتمع.

بينما خلال الفترة (1990-1995) فقد بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 8.8% و 11.5% على التوالي، في حين بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الشؤون الاقتصادية 8.1%، ومتوسط معدلات النمو لقطاع الاسكان ومرافق المجتمع 8.9%، ومتوسط معدلات النمو لمجموع القطاعات بلغ 7.7%.

أما في الفترة (1995-2000) فقد بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 5.1% و 4.1% على التوالي، في حين كان متوسط معدلات النمو لقطاع الشؤون الاقتصادية سالبا وبلغ -0.3%، ومتوسط معدلات النمو للإسكان ومرافق المجتمع 7.4%، بينما كان متوسط معدلات النمو لمجموع القطاعات أقل بكثير من متوسط معدلات النمو للإيراد العام والإنفاق العام وبلغ 0.2%.

جدول رقم (4-3)
متوسطات معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية والإنفاق العام والإيراد العام خلال فترات الدراسة (بالنسبة المئوية)

الفترة	متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام	متوسط معدلات النمو في الإيراد العام	متوسط معدلات النمو في قطاع الشؤون الاقتصادية	متوسط معدلات النمو في قطاع البيئة	متوسط معدلات النمو في قطاع الاسكان ومرافق المجتمع	متوسط معدلات النمو في مجموع القطاعات
1985- 1990	8.5	8.1	-8.4	/	51.4	-5.6
1990- 1995	8.8	11.5	8.1	/	8.9	7.7
1995- 2000	5.1	4.1	-0.3	/	7.4	0.2
2000- 2005	10.2	9.2	22.7	-20.8	6.5	10.2
2005-2010	11.2	8.2	28.1	-9.2	65.8	23.1
2010- 2013	6.3	9.5	9.5	269.3	5.4	11.7
1985-2013	8.4	8.6	9.6	32.9	29.6	8.8

Source : Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

ملاحظة : قام الباحث بإحتساب معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والإيراد العام والإنفاق على قطاعات الشؤون الاقتصادية ، حماية البيئة والإسكان ومرافق المجتمع العام ومجموع القطاعات (القطاعات ذات الطابع الاقتصادي) بالأسعار الجارية وبناءً عليه تم احتساب متوسط معدلات النمو خلال الفترات الزمنية.

بعد عام 2000 وخلال الفترة (2000-2005) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 10.2% و9.2% على التوالي، بينما بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الشؤون الاقتصادية أكبر من ذلك حيث بلغ 22.7%، أما قطاع حماية البيئة فقد كان متوسط معدلات النمو فيه سالباً وبلغ -20.8% بسبب الإنخفاض السريع في حجم الإنفاق عليه بعد عام 2003، أما متوسط معدلات النمو في قطاع الاسكان ومرافق المجتمع فقد بلغ 6.5%، في حين بلغ متوسط معدلات النمو لمجموع القطاعات 10.2%.

خلال الفترة (2005-2010) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 11.2% و 8.2%، واستمر قطاع الشؤون الاقتصادية على نهجه في الفترة السابقة وبلغ متوسط معدلات النمو فيه 28.1%، كما استمر قطاع حماية البيئة على متوسط معدلات النمو السالبة وبلغ -9.2%، وحقق قطاع الاسكان ومرافق المجتمع قفزة كبيرة في متوسط معدلات نموه

وبلغت 65.8%، أما مجموع القطاعات فقد فاق متوسط معدلات النمو فيها بشكل واضح متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام وبلغت 23.1%.

في فترة الدراسة الأخيرة (2010-2013) بلغ متوسط معدلات النمو لكل من الإنفاق العام والإيراد العام 6.3% و 9.5% على التوالي، بينما بلغ متوسط معدلات النمو لقطاع الشؤون الاقتصادية 9.5%، أما قطاع حماية البيئة فقد كان متوسط معدلات النمو كبيرا جدا وبلغ 269.3% بسبب الأرتفاع الذي حدث له في عام 2013 من 11 مليون دينار إلى 85.6 مليون دينار، أما متوسط معدلات النمو في قطاع الاسكان ومرافق المجتمع فقد بلغ 5.4% ومجموع القطاعات بلغ متوسط معدلات النمو فيها 11.7%.

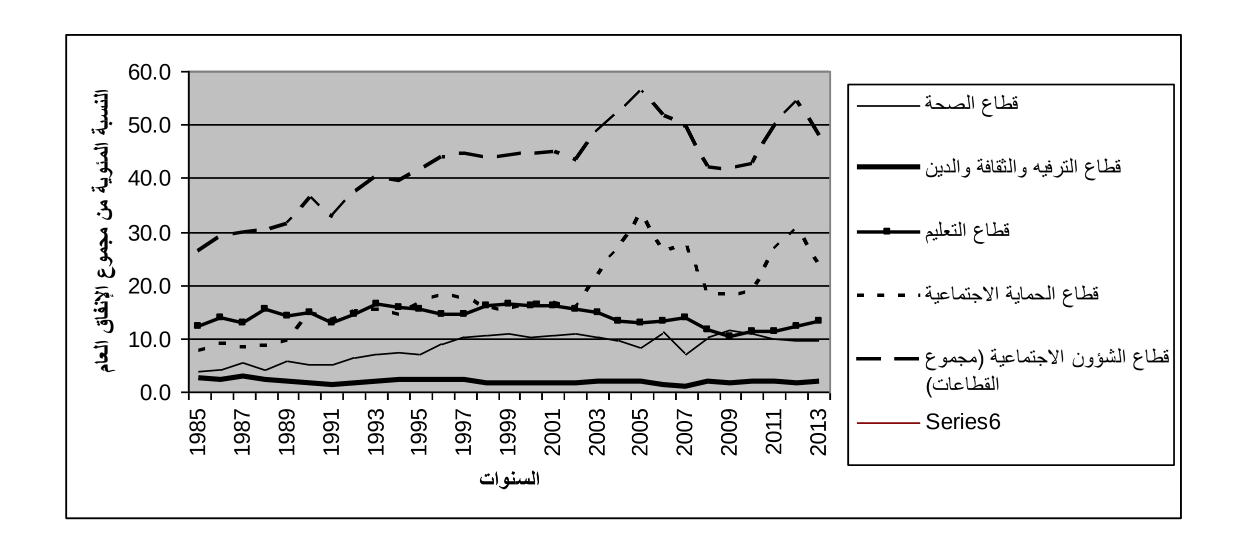
أما خلال سنوات الدراسة جميعا (1985 – 2013) فقد بلغ متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام و الإيراد العام والإنفاق على مجموع القطاعات ذات الطابع الاقتصادي 8.4%، 8.6 % و 8.8%، وهذا يؤكد أن الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي يستجيب للتغيرات التي تحدث في كل من الإنفاق العام والإيراد العام.

3.4.3 سلوك الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية

قطاعات الشؤون الاجتماعية تهتم بالوظيفة الاجتماعية للدولة، وحسب التصنيف الوظيفي (COFOG) سيتم دراسة الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية وهي ممثلة بأربعة قطاعات:

1- قطاع الصحة: ويشمل هذا القطاع في الأردن بشكل أساسي الإنفاق على المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية، خدمات العيادات الخارجية، خدمات المستشفيات، خدمات صحية عامة، البحوث والتطوير في مجال الصحة والشؤون الصحية غير المصنفة في مكان آخر.
2- قطاع الترفيه والثقافة والدين: ويشمل هذا القطاع الإنفاق على الخدمات الرياضية، الخدمات الثقافية، خدمات إذاعة ونشر، خدمات دينية وخدمات مجتمعية والشؤون الدينية والثقافية غير المصنفة في مكان آخر.
3- قطاع التعليم: ويشمل هذا القطاع الإنفاق على التعليم ما قبل الابتدائي والابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة للتعليم وشؤون التعليم غير المصنفة في مكان آخر.
4- قطاع الحماية الاجتماعية: ويشمل الإنفاق على المرض والعجز، الشيخوخة، الأسرة والطفل، الاسكان، البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية والحماية الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر.

ولعل ما يهم هو نسبة الإنفاق المخصصة لكل من هذه القطاعات من مجموع الإنفاق العام ومشاهدة سلوكها وتطورها خلال سنوات الدراسة، حيث أن هذا التطور والسلوك يعكس سياسات الحكومة في الإنفاق ويحدد التغيرات التي طرأت على هيكل الإنفاق العام، والشكل (3-6) يبين التطور التاريخي لنسبة الإنفاق على قطاعات الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم، الحماية الأجتماعية ومجموع القطاعات والذي يعبر عن الوظيفة الاجتماعية للحكومة من خلال سياستها في الإنفاق العام:



الشكل (3-6): نسبة الإنفاق على كل من قطاع الصحة وقطاع الترفيه والثقافة والدين وقطاع التعليم وقطاع الحماية الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام الكلي خلال سنوات الدراسة.

أولاً: قطاع الصحة

يعتبر القطاع الصحي في الأردن متقدماً إلى حد كبير ويعد الأردن أحد أهم البلدان في المنطقة تطوراً في مجال الطب والأدوية، ووفقاً لتقرير التنافسية في العالم العربي عام 2005 يحتل الأردن أعلى مرتبة من بين البلدان العربية من حيث الرعاية الصحية.

تطور الإنفاق على قطاع الصحة بشكل ملحوظ، ففي حين بلغ هذا الإنفاق في عام 1985 بالقيمة المطلقة 27 مليون دينار أردني، بلغ هذا الإنفاق في عام 1990 إلى 48.1 مليون دينار، بينما بلغ هذا الإنفاق في عام 1995 ما قيمته 103.7 مليون دينار، ثم يستمر بالزيادة ليصل في عام 2000 و 2005 إلى 194.5 و289 مليون دينار على التوالي، ثم ازداد الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الصحة بشكل ملحوظ حيث ازداد هذا الإنفاق عام 2010 ووصل إلى 623 مليون دينار، ليزداد في عام 2013 ويصل إلى 686.7 مليون دينار أردني.

نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من مجموع الإنفاق العام تزايدت خلال سنوات الدراسة بشكل معتدل كما هو موضح بالشكل (6-3)، وهذا التصاعد في هذا القطاع هو تصاعد تدريجي لغاية عام 1997 حيث تجاوزت هذه النسبة حاجز 10% بقليل، وبعد ذلك أخذت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة تنحو نحو الأستقرار حول نفس النسبة مع بعض الهزات الخفيفة كما في سنوات 2005، 2006 و2007، ثم استمرت النسبة على نفس النهج بالأستقرار على نسبة 10% من مجموع الإنفاق العام وذلك حسب التصنيف الوظيفي (COFOG).

أما من حيث الإنفاق الرأسمالي على قطاع الصحة فقد أظهرت بيانات وزارة المالية أن نسب الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع الصحي للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013 هي على التوالي :2009 33%و2010 24%و2011 23%و2012 16% و2013 20% (وزارة المالية، 2014).

كما أن النفقات المقدرة للسنة المالية 2014 أظهرت أن نسبة الإنفاق الجاري المقدر من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الصحة هي 83.3% مقابل 16.7% للإنفاق الرأسمالي، أما على مستوى مجموع الإنفاق (الجاري والرأسمالي) داخل هذا القطاع لنفس السنة 2014 فقد كانت نسبة خدمة المستشفيات من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع الصحي 49% والخدمات الصحية العامة بنسبة 17% والشؤون الصحية الغير مصنفة في مكان آخر على نسبة 23% والمنتجات والأجهزة والمعدات الطبية نسبة 10% بينما لم تتجاوز نسبة خدمات العيادات الخارجية والبحوث والتطوير في مجال الصحة حاجز 1% من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع الصحي.

ثانياً: قطاع الترفيه والثقافة والدين

تطور الإنفاق على قطاع الترفيه والثقافة والدين بمجموع قطاعاته الفرعية، فقد بلغ الإنفاق على قطاع الترفيه والثقافة والدين في عام 1985 بالقيمة المطلقة 17.3 مليون دينار أردني، ليتناقص في عام 1990 ويبلغ 14.7 مليون دينار، بينما بلغ هذا الإنفاق في عام 1995 ما قيمته 31.5 مليون دينار، ليصل في عام 2000 إلى 28.6 و مليون دينار، ثم ازداد الإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الترفيه والثقافة حيث ازداد هذا الإنفاق أعوام 2005، 2010 و2013 ليصل إلى 71، 117.2 و 138.7 مليون دينار على التوالي.

أما نسبة الإنفاق على قطاع الترفيه والثقافة والدين فهي الأقل من بين جميع القطاعات ذات الطابع الاجتماعي ولكنها تميزت بالأستقرار خلال فترات الدراسة حول نسبة 2% من مجموع الإنفاق العام كما هو مبين بالشكل (6-3)، علماً بأن هذا القطاع هو القطاع الأكبر من

حيث نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام من بين القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية.

حيث بلغ الإنفاق الرأسمالي على قطاع الترفيه والثقافة والدين من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع حسب إحصاءات وزارة المالية خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013: 2009 42%و2010 29%و2011 31%و2012 24% و2013 29% على التوالي (وزارة المالية ، 2014).

كما أن النفقات المقدرة للسنة المالية 2014 أظهرت أن نسبة الإنفاق الجاري المقدر من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الترفيه والثقافة والدين بلغت 72.2% مقابل 27.8% للإنفاق الرأسمالي، أما على مستوى مجموع الإنفاق (الجاري والرأسمالي) داخل هذا القطاع لنفس السنة 2014 فقد كانت نسبة الخدمات الرياضية 14% من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع، ونسبة 5% للخدمات الثقافية، أما خدمات الإذاعة والنشر فقد كانت نسبتها 22%، والخدمات الدينية والمجتمعية بنسبة 9%، أما خدمات شؤون الثقافة والترفيه والدين الغير مصنفة في مكان آخر فقد كانت لها النسبة الأكبر وحصلت على نسبة 49% من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الترفيه والثقافة والدين.

ثالثاً: قطاع التعليم

مما لا شك فيه أن قطاع التعليم أحد أهم القطاعات في الأردن، حيث أن ثلث الأردنيين تقريباً على مقاعد الدراسة، وعلى الرغم من التطور الواضح في القطاع التعليمي خلال سنوات الدراسة والأهتمام المتزايد بهذا القطاع إلا أن هناك جدلا حول إنخفاض نسبة الإنفاق على التعليم في الأردن، والتي بلغت خلال سنوات الدراسة جميعاً ما يقارب 14%، أما خلال السنوات الأخيرة من الدراسة فقد بلغت هذه النسبة 13% من مجموع الإنفاق الحكومي مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تنفق ما نسبته (16 – 18)% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، كما أن الجزء الأعظم من ميزانية القطاع التعليمي يتوجه نحو الرواتب والمكافآت والعلاوات.

أما على مستوى تطور الإنفاق على قطاع التعليم بالقيمة المطلقة فقد بلغ هذا الإنفاق في عام 1985 بالقيمة المطلقة 86.6 مليون دينار أردني، ليبلغ في عام 1990 ما قيمته 142.2 مليون دينار، بينما بلغ هذا الإنفاق في عام 1995ما قيمته 227.8 مليون دينار، ثم يستمر بالزيادة ليصل في عام 2000 و 2005 إلى 298 و453 مليون دينار على التوالي، ثم ازداد الإنفاق بالقيمة

المطلقة على قطاع التعليم عام 2010 ووصل إلى 639.5 مليون دينار، ليزداد في عام 2013 ويصل إلى 981 مليون دينار أردني.

كما يبين الشكل (6-3) أن نسبة الإنفاق على قطاع التعليم من مجموع الإنفاق العام تراوحت بين 10% إلى 16% خلال فترات الدراسة، حيث كانت أقل نسبة للإنفاق على قطاع التعليم في سنة 2009 وبلغت 10.4% من مجموع الإنفاق العام، وأعلى نسبة للإنفاق حققها هذا القطاع كانت في عام 1993 وبلغت 16.3%.

خلال الفترة (1985 – 1990) بلغ معدل نسبة الإنفاق على التعليم 13.9%، بينما بلغ هذا المعدل خلال التسعينيات (1990 – 1999) ما نسبته 15.1% من مجموع الإنفاق العام، أما خلال السنوات (2000 – 2005) فقد بلغ معدل نسبة الإنفاق على هذا القطاع 14.7%، ونسبة 12.2% خلال السنوات (2005 – 2010)، أما خلال الفترة (2010 – 2013) فقد كانت نسبة الإنفاق على التعليم من مجموع الإنفاق العام 12%، وهذا يشير بوضوح أن نسبة الإنفاق على التعليم تعرضت لإنخفاض تدريجي منذ عام 1990 ولغاية عام 2013 ولكن هذا الإنخفاض لم يتجاوز في مداه 3% طوال تلك الفترة.

أما من حيث الإنفاق الرأسمالي على قطاع التعليم فقد أظهرت بيانات وزارة المالية أن نسب الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع التعليمي للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013 هي على التوالي :2009 17%و 2010 10%و2011 11%و2012 6% و2013 10% (وزارة المالية، 2014).

كما أن النفقات المقدرة للسنة المالية 2014 أظهرت أن نسبة الإنفاق الجاري المقدر من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع التعليم 89% مقابل 11% للإنفاق الرأسمالي، أما على مستوى مجموع الإنفاق (الجاري والرأسمالي) داخل هذا القطاع لنفس السنة 2014 فقد كانت نسبة التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي هي الأكبر على الأطلاق ووصلت إلى 68% من مجموع الإنفاق المخصص للقطاع التعليمي، بينما وصلت نسبة الإنفاق على التعليم الثانوي إلى 13%، ونسبة الإنفاق على التعليم العالي 10% والخدمات المساعدة للتعليم 2% بينما كانت نسبة الإنفاق على خدمات التعليم غير المحدد بمستوى لا تتجاوز 0.5%، ونسبة الإنفاق على خدمات التعليم غير المصنفة في مكان آخر 6%.

رابعاً: قطاع الحماية الاجتماعية

تطور مفهوم الحماية الاجتماعية من خدمة إلى حق بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948 حيث ضمن أن لكل فرد الحق بأن يعيش هو وأسرته في مستوى يكفل لهم العيش الكريم والصحة والرفاهية.

وتتعدد مظاهر الحماية الاجتماعية التي تأخذ بها الدول لحماية مواطنيها من المخاطر الاجتماعية كالشيخوخة والعجز والفقر، كما نصت التوصية رقم (202) لعام 2012 في منظمة العمل الدولية على ضرورة تضمن أنظمة الضمان الاجتماعي الحماية الهادفة إلى القضاء على الفقر والاستضعاف والاستعباد الاجتماعي، والتخفيف من وطأتها من خلال شمول مظلة الضمان الاجتماعي وملائمة الإعانات للحاجات الإنسانية الأساسية وعدم التمييز بين الجنسين وتلبية الاحتياجات الخاصة للفئات الاجتماعية المستضعفة، وتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي من خلال تقديم أنظمة للضمان الاجتماعي بمستويات جودة عالية.

وفي إطار سعي الحكومة الاردنية في السنوات الاخيرة إلى تحرير الاقتصاد استناداً إلى آلية اقتصاد السوق الحر، ورغم أن هذه السياسات الاقتصادية تعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي خلال بعض الفترات الزمنية إلا أن هذا الأمر لم يؤدي بالضرورة إلى تحسن في المستوى المعيشي للمواطنين وخفض معدلات الفقر والبطالة.

أما من ناحية الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) فقد تطور هذا المفهوم خلال سنوات الدراسة وبشكل ملحوظ مما يؤكد على تركيز الدولة الاردنية على الوظيفة الاجتماعية مقارنة بالوظائف الأخرى، والتطور التاريخي للإنفاق بالقيمة المطلقة على قطاع الحماية الاجتماعية يشير إلى أن مجموع الإنفاق الموجه لهذا القطاع بلغ 55 مليون دينار أردني في عام 1985، بينما وصل هذا الرقم إلى 140.2 مليون دينار في عام 1990، ويستمر النهج التصاعدي في القيمة المطلقة للإنفاق المخصص لهذا القطاع ليبلغ 246.3 و 312.2 مليون دينار لعامي 1995 و2000 على التوالي.

في عام 2005 بلغ الإنفاق المخصص لهذا القطاع رقماً كبيراً حيث وصل إلى 1159مليون دينار نتيجة لزيادة التقاعد المدني والدعم علماً بأنه وفي السنة التي قبلها أي في عام 2004 كان الإنفاق المخصص لهذا القطاع 782.5 مليون دينار، وهذا يشير إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق على هذا القطاع خلال سنوات الدراسة التي كانت أحياناً تتعرض لهزات تصاعدية وتنازلية كبيرة جداً.

في عام 2010 بلغ الإنفاق على هذا القطاع 1058.8 مليون دينار ليصل في أعوام 2011، 2012 و 2013 على التوالي إلى: 1801.6، 2158.9 و 1724.6 متأثراً ببعض السياسات الحكومية الاقتصادية في هذا المجال كالدعم وزيادة رواتب التقاعد المدني.

وبما أن قطاع الحماية الاجتماعية هو الأكبر من بين القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية وإليه يعزى معظم الهزات التي تحدث في القطاعات ذات الطابع الأجتماعي (مجموع القطاعات)، حيث كان هذا القطاع يتعرض لهزات خلال سنوات الدراسة كما تم ذكره سابقاً ولكن هذه الهزات الكبيرة لا تلغي الاتجاه التصاعدي الملحوض في نسبة الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام.

يشير الشكل (6-3) أن نسبة الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 8% من مجموع الإنفاق العام في عام 1985 وبعدها استمر النهج التصاعدي في قطاع الحماية الاجتماعية ليبلغ في عام 1996 ما نسبته 18.4% من مجموع الإنفاق العام، ثم تميز الإنفاق على هذا القطاع بالاستقرار نوعاً ما خلال الفترة (1997 – 2002) بالتذبذب حول حاجز 16%، ليتعرض بعد ذلك لتزايد ملحوظً في أعوام 2003 و 2004 حيث بلغت نسبة الإنفاق على هذا القطاع خلال هذه السنوات 21.8% و27% على التوالي، ويصل إلى أعلى نسبة له في عام 2005 حيث بلغت نسبة الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام 32.9% وهذا يعزى إلى الزيادة التي حصلت بالنفقات التقاعدية ودعم المحروقات، ثم إنخفضت هذه النسبة قليلاً في أعوام 2006 و 2007 لتبلغ 26% و28% على التوالي، بعد ذلك إنخفضت نسبة الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية بشكل ملحوظ خلال السنوات 2008، 2009 و 2010 حيث استقرت هذه النسبة تقريباً على حاجز 18%، بعد ذلك عادت الزيادة في نسبة الإنفاق على هذا القطاع من مجموع الإنفاق العام لتصل إلى نسبة 26.5% و 30.6% لعامي 2011 و2012 على التوالي، بينما كانت هذه النسبة 23.1% في عام 2013.

ومما يجدر الأشارة أن الرواتب التقاعدية والخاصة بالتقاعد المدني والعسكري تدخل في الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن ضمن قطاع الحماية الاجتماعية في نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) تحت بند الشيخوخة، وهذا بالطبع مختلف تماماً عن معظم ميزانيات دول العالم والتي تكون جميع التقاعدات فيها ضمن أنظمة الضمان الاجتماعي، وهذا قد يفسر الزيادة الكبيرة في أرقام قطاع الحماية الاجتماعية إذا ما عرفنا أن هذه التقاعدات تشكل نسبة كبيرة تزيد على 50% من مجموع الإنفاق المخصص لهذا القطاع.

والزيادة الواضحة في نسبة الإنفاق الموجه لقطاع الحماية الاجتماعية تعود بشكل أساسي إلى أن هذا القطاع يتضمن التقاعد المدني والعسكري ودعم السلع، فقد شكلت نسبة الإنفاق على

فاتورة التقاعد وحدها خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013 و 2014 ما نسبته 2010 13.1%و2011 12.5%و2012 14.3%و2013 14.8% و 2014 14.2% من مجموع الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن، وما نسبته: 2010 70%و2011 47%و2012 45%و2013 61% و2014 62% من مجموع الإنفاق الموجه لقطاع الحماية الاجتماعية خلال الأعوام نفسها.

كما أن معظم الإنفاق الموجه لقطاع الحماية الاجتماعية هو إنفاق جاري بالدرجة الأولى، حيث كانت نسب الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الحماية الاجتماعية خلال السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013 هي فقط:2009 1%و2010 7.%و2011 1.3%و2012 2.4% و2013 5% على التوالي، أما الإنفاق الرأسمالي المقدر لعام 2014 فقد بلغ 1% مقابل 99% للإنفاق الجاري.

وعلى مستوى مجموع الإنفاق الجاري والرأسمالي معاً للخدمات داخل قطاع الحماية الاجتماعية والمقدرة للسنة المالية 2014 فقد كان توزيع نسب الإنفاق من مجموع الإنفاق المخصص لهذا القطاع كالتالي:

- المرض والعجز 5.%
- الشيخوخة 66%
- الأسرة والطفل 4.%
- الاسكان 3.%
- الحماية الاجتماعية غير المصنفة في مكان آخر 33%

وهذا يشير بشكل واضح أن معظم الإنفاق على قطاع الحماية الاجتماعية يتوجه للشيخوخة على شكل تقاعدات وتعويضات، بينما يتوجه الجزء المتبقي للوزارات والدوائر المهتمة بأنظمة الحماية الاجتماعية كوزارة التنمية الاجتماعية وغيرها على شكل خدمات غير مصنفة في مكان آخر، بينما لم يتجاوز الإنفاق الموجه لكل من المرض والعجز، الأسرة والطفل، الاسكان والبحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية 1.2% من مجموع الإنفاق المخصص لهذا القطاع.

إذا كان محط الأهتمام هو الإنفاق الاجتماعي بشكل عام فإن أفضل الطرق لدراسة هذا السلوك هو بأخذ مجموع القطاعات السابقة التي تعنى بالشؤون الاجتماعية وهي كل من الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم والحماية الاجتماعية.

وقد كانت نسبة الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام هي الأعلى خلال سنوات الدراسة، حيث بلغ معدل نسبة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام 42.1%، مبتدئاً بنسبة 26.3% في عام 1985 ومنتهياً بنسبة 47.9% في عام

2013 كما هو موضح بالشكل (3-6)، وقد كانت أعلى نسبة لهذا القطاع في عام 2005 وبلغت 56%، كما بلغت النسبة حدودها الدنيا في أولى سنوات الدراسة أي في عام 1985 حيث بلغت النسبة 26.3% من مجموع الإنفاق العام، وهذا يؤكد الإتجاه التصاعدي لنسبة الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية عبر الزمن. أما التغيرات التي طرأت خلال سنوات الدراسة على مجموع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية فتعزى بشكل رئيسي لقطاع الحماية الاجتماعية، حيث أن التطور التاريخي لهما متماثل وهذا يعزى لسببين رئيسين أولاهما أن الإنفاق الموجه لقطاع الحماية الاجتماعية هو الأكبر من بين كل القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية، وثانيهما أن الإنخفاض في نسبة الإنفاق الموجه لقطاع التعليم يلغيها الأرتفاع في النسبة الموجهة لقطاع الصحة، وبما أن نسبة الإنفاق الموجه لقطاع الترفيه والثقافة والدين مستقرة يبقى قطاع الحماية الاجتماعية هو القطاع المتغير الذي يسبب التغيير في مجموع القطاعات الاجتماعية خلال سنوات الدراسة.

كما أن النتيجة المهمة التي يمكن إستنباطها من التحليل السابق هو أن هيكل الإنفاق العام يميل للجوانب الاجتماعية على حساب الجوانب الاقتصادية والعسكرية، وهذا يعكس تركيز الحكومة الأردنية خلال سنوات الدراسة على الوظيفة الاجتماعية مقارنة بالوظائف الأخرى.

هذا الاتجاه التصاعدي في نسبة الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية يعزى أيضاً لوجود عوامل مؤثرة فيه تحكم سلوكه وإتجاهاته عبر الزمن ومدى إستجابة هذا السلوك للتغيرات التي تحصل في تلك العوامل، ولعل أهم تلك العوامل الإنفاق العام والإيراد العام كما في الجدول رقم (3-5).

يبين الجدول أنه خلال الفترة (1985 – 1990) كانت جميع متوسطات معدلات النمو بالقيمة المطلقة لقطاعات الصحة، التعليم والحماية الاجتماعية أعلى من متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام باستثناء قطاع الترفيه والثقافة والدين الذي كان متوسط معدلات النمو فيه سالباً، أما القطاع الأعلى نمواً خلال هذه الفترة فقد كان قطاع الحماية الاجتماعية بمتوسط معدل نمو بلغ 22%، أما قطاع الشؤون الاجتماعية ككل (مجموع القطاعات) فقد كان متوسط معدلات النمو فيه أعلى أيضاً من متوسط معدلات النمو في الإيراد العام والإنفاق العام وبلغ 13.3%.

خلال الفترة (1990 – 1995) كانت استجابة متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية إيجابية وعالية لمتوسط معدلات النمو في الإيراد والعام، وكان الأعلى من بينها قطاع الحماية الاجتماعية أيضاً بمعدل بلغ 20.2%، وكان متوسط معدلات النمو

لجميع القطاعات بما فيها مجموع القطاعات أعلى من متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام باستثناء قطاع التعليم الذي كان معدله أقل بحوالي 1% من معدل النمو في الإيراد العام.

خلال فترة الدراسة (1995 – 2000) تفوقت جميع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية بمتوسط معدلات نموها على متوسط معدلات النمو في الإيراد العام والإنفاق العام باستثناء قطاع الترفيه والثقافة والدين الذي بلغ متوسط معدلات النمو فيه 1.4%، وكان القطاع الأكبر نمواً فيها هو القطاع الصحي بمعدل 13% يليه قطاع الحماية الاجتماعية ثم قطاع التعليم.

جدول رقم (5-3)
متوسطات معدلات النمو في الشؤون الأجتماعية والإنفاق العام والإيراد العام خلال فترات الدراسة بالنسبة المئوية (%)

الفترة	متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام	متوسط معدلات النمو في الإيراد العام	متوسط معدلات النمو في قطاع الصحة	متوسط معدلات النمو في قطاع الترفيه والثقافة والدين	متوسط معدلات النمو في قطاع التعليم	متوسط معدلات النمو في قطاع الحماية الاجتماعية	متوسط معدلات النمو في الشؤون الاجتماعية (مجموع القطاعات)
1985- 1990	8.5	8.1	16.6	-0.6	10.6	22.0	13.3
1990- 1995	8.8	11.5	12.6	13.4	10.5	20.2	13.8
1995- 2000	5.1	4.1	13.0	1.4	6.6	9.7	8.5
2000- 2005	10.2	9.2	6.8	17.7	7.7	28.8	16.9
2005-2010	11.2	8.2	18.6	25.8	9.7	8.2	9.3
2010- 2013	6.3	9.5	1.2	8.5	12.1	16.5	10.4
1985-2013	8.4	8.6	14.5	11.5	9.4	15.4	11.7

Source : Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

ملاحظة: قام الباحث بإحتساب معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والإيراد العام والإنفاق على قطاعات الصحة، الترفيه والثقافة والدين ، التعليم ، الحماية الاجتماعية ومجموع القطاعات (القطاعات ذات الطابع الاجتماعي) بالأسعار الجارية وبناءً عليه تم احتساب متوسط معدلات النمو خلال الفترات الزمنية .

أما الفترة (2000 – 2005) والتي كان متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام 10.2% و 9.2% على التوالي، فقد كان هناك إستجابة إيجابية لمتوسط معدلات النمو لجميع القطاعات أيضاً ولكن استجابة متوسط معدلات النمو للقطاع الصحي والقطاع التعليمي كانت

بمعدل أقل حيث بلغت 6.8% و 7.7% على التوالي، بينما كان متوسط معدلات النمو لقطاع الترفيه والثقافة والدين وقطاع الحماية الاجتماعية 17.7% و28.8% على التوالي، أما متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية فقد بلغ 16.9%.

في الفترة (2005 – 2010) كانت استجابة متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية إيجابية لمتوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام وجميع القطاعات تفوقت في معدلات نموها على متوسط معدلات النمو في الإيراد العام، ولكن متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام لم يتفوق عليه سوى قطاع الصحة وقطاع الترفيه والثقافة والدين، أما متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات فقد كان أعلى من متوسط معدلات النمو في الإيراد العام وأقل من متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام وبلغ 9.3%.

في فترة الدراسة الأخيرة (2010 – 2013) زاد متوسط معدلات النمو لقطاعي التعليم والحماية الاجتماعية وقطاع الشؤون الجتماعية (مجموع القطاعات) على متوسط معدلات النمو للإنفاق العام والإيراد العام، بينما كان متوسط معدلات النمو في قطاع الترفيه والثقافة والدين أعلى من متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام وأقل من متوسط معدلات النمو في الإيراد العام، أما متوسط معدلات النمو في قطاع الصحة فكان أقل من متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام وكان القطاع الأعلى نمواً هو قطاع الحماية الاجتماعية.

أما المعدل العام لجميع سنوات الدراسة (1985 – 2013) فقد أشارت متوسطات معدلات النمو إلى تفوق جميع القطاعات بما فيها المجموع العام للقطاعات على متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام والإيراد العام، وكان القطاع الأعلى نمواً هو قطاع الحماية الاجتماعية بمعدل 15.4% يليه قطاع الصحة بمعدل 14.5% ثم قطاع الترفيه والثقافة والدين بمعدل 11.5% وأخيراً قطاع التعليم بمعدل 9.4%، وهذا يشير بوضوح إلى أن سلوك القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية يستجيب بشكل إيجابي وبشكل كبير وملحوظ للتغيرات التي تحصل في كل من الإنفاق العام والإيراد العام.

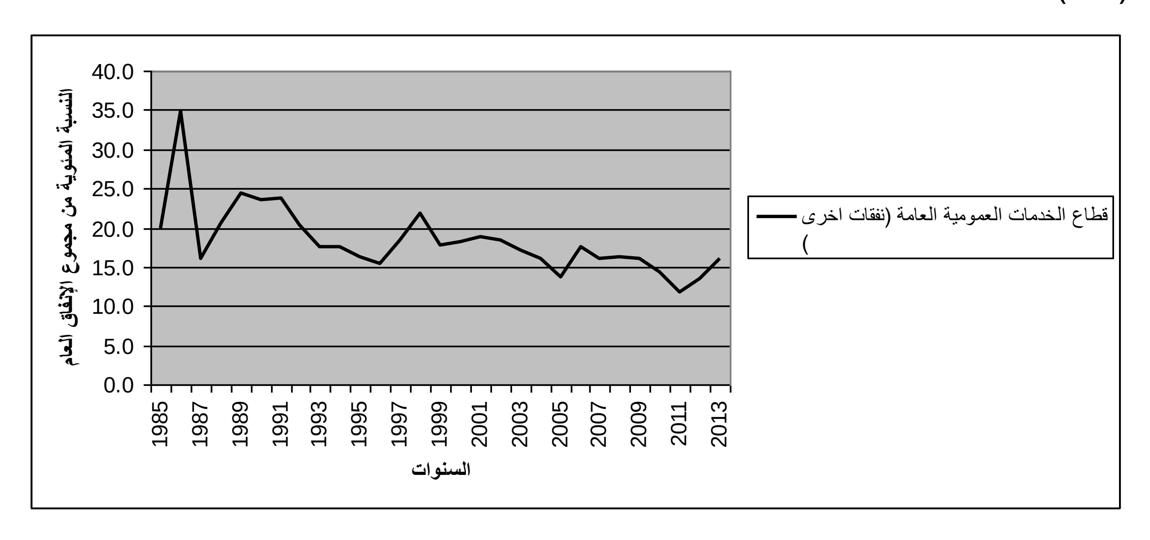
4.4.3 سلوك الإنفاق على قطاع الخدمات العمومية العامة (وظائف أخرى)

حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) يمثل قطاع الخدمات العمومية العامة الوظائف الأخرى التي يتم الإنفاق عليها من قبل الحكومة، ويشمل هذا القطاع بشكل أساسي الإنفاق على الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية، المعونة الاقتصادية الأجنبية، الخدمات العامة، البحث والتطوير في مجال الخدمات العمومية العامة، معاملات الدين العام والخدمات العمومية العامة غير المصنفة في مكان آخر.

أما التطور التاريخي للإنفاق الأسمي على قطاع الخدمات العمومية العامة فتشير الأرقام أن مجموع الإنفاق الموجه لهذا القطاع بلغ بالقيمة المطلقة 141.5 مليون دينار أردني في عام 1985، بينما وصل هذا الرقم إلى 225.4 مليون دينار في عام 1990، بينما بلغ هذا الإنفاق 239.7 و 341.1 مليون دينار لعامي 1995 و2000 على التوالي.

في عام 2005 بلغ الإنفاق المخصص لهذا القطاع 482.6 مليون دينار، بينما زاد بشكل واضح في عامي 2010 و 2013 ليبلغ 818.2 و 1199.4 مليون دينار أردني، وهذا يعزى بشكل رئيسي لارتفاع قيمة معاملات الدين العام.

أما نسبة الإنفاق المخصصة لهذا القطاع من مجموع الإنفاق العام فيوضحها الشكل رقم (7-3):



الشكل (7-3) : نسبة الإنفاق على قطاع الخدمات العمومية العامة من مجموع الإنفاق العام الكلي خلال سنوات الدراسة.

يتبين من الشكل السابق أن نسبة الإنفاق على قطاع الخدمات العمومية العامة من مجموع الإنفاق العام بدأت بنسبة 20% في عام 1985، وبلغت أقصى مستوى لها خلال سنوات الدراسة في عام 1986، ومن ثم بدأ التراجع في هذه النسبة وكانت فوق حاجز 20% خلال السنوات (1990 – 1992)، ومن ثم بدأت تتراوح النسبة بين (15 – 20)% خلال السنوات (1993 – 2009) مع بعض الاستثناءات البسيطة التي حدثت في عامي 1998 و 2005، ثم انخفضت هذه النسبة تحت حاجز 15% خلال الأعوام 2010، 2011 و2012، ووصلت في عام 2013 إلى 16.1%.

كما أن معظم الإنفاق الموجه لقطاع الخدمات العمومية العامة هو إنفاق جاري، حيث كانت نسب الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق المخصص لقطاع الخدمات العمومية العامة

خــــــلال الســــــنوات 2009، 2010، 2011، 2012 و 2013 هــــــي:2009 14%و2010 9.6%و2011 6.7%و2012 4.3% و2013 4.8% على التوالي، أما الإنفاق الرأسمالي المقدر لعام 2014 فقد بلغ 3.4% مقابل 96.6% للإنفاق الجاري.

وعلى مستوى مجموع الإنفاق الجاري والرأسمالي معاً للخدمات داخل قطاع الخدمات العمومية العامة والمقدرة للسنة المالية 2014 فقد كان توزيع نسب الإنفاق من مجموع الإنفاق المخصص لهذا القطاع كالتالي:

- الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية 20.1%
- المعونة الاقتصادية الاجنبية 0.3%
- الخدمات العامة 3.5%
- معاملات الدين العام 74.5%
- الخدمات العمومية غير المصنفة في مكان آخر 1%

حيث بينت الأرقام التقديرية لعام 2014 أن معظم الإنفاق على هذا القطاع يتوجه نحو معاملات الدين العام والمتمثلة بأقساط الدين العام تحت مسمى الخدمات العمومية العامة، وهذا بالطبع يشابه إلى حد كبير السنوات السابقة للدراسة.

أما إستجابة قطاع الخدمات العمومية العامة للتغيرات التي تحدث في الإنفاق العام والإيراد العام فيبينها الجدول رقم (3-6) من خلال متوسط معدلات النمو لجميع المتغيرات.

ففي خلال الفترة (1985-1990) زاد متوسط معدلات النمو في قطاع الخدمات العمومية العامة على متوسطات معدلات النمو في كل من الإيراد العام والإنفاق العام بمقدار الضعف تقريباً، لكن هذا المتوسط كان أقل بكثير خلال الفترة (1990 – 1995)، وعاد مرة أخرى خلال الفترة (1995 – 2000) بالتفوق على متوسط معدلات النمو في الإيراد العام والإنفاق العام.

في الفترة (2000- 2005) كان متوسط معدلات النمو في الإيراد العام والإنفاق العام أعلى من متوسط معدلات النمو في قطاع الخدمات العمومية، ولكنه عاد وارتفع خلال الفترة (2005 – 2010) ليبلغ 11.1% مقابل 11.2% و 8.2% لمتوسطات معدلات النمو في كل من الإنفاق العام والإيراد العام على التوالي.

خلال فترة الدراسة الأخيرة (2010 – 2013) كان متوسط معدلات النمو في قطاع الخدمات العمومية العامة أعلى من متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام وأقل من متوسط معدلات النمو في الإيراد العام. أما المعدل العام لجميع سنوات الدراسة فأشار بوضوح إلى أن متوسط معدلات النمو في قطاع الخدمات العمومية العامة زاد على متوسط معدلات النمو في كل

من الإنفاق العام والإيراد العام، وهذا يؤكد الاستجابة الإيجابية لقطاع الخدمات العمومية للتغيرات التي تحدث في كل من الإنفاق العام والإيراد العام.

جدول رقم (6-3)
متوسطات النمو في الخدمات العمومية العامة
والإنفاق العام والإيراد العام خلال فترات الدراسة
بالنسبة المئوية (%)

الفترة	متوسط معدلات النمو في الإنفاق العام	متوسط معدلات النمو في الإيراد العام	متوسط معدلات النمو بالإنفاق على قطاع الخدمات العمومية العامة (نفقات أخرى)
1985- 1990	8.5	8.1	17.8
1990- 1995	8.8	11.5	1.6
1995- 2000	5.1	4.1	8.1
2000- 2005	10.2	9.2	7.2
2005-2010	11.2	8.2	11.1
2010- 2013	6.3	9.5	6.8
1985-2013	8.4	8.6	10.1

Source : Government Finance Statistics Yearbook,IMF, Different Issues.

ملاحظة: قام الباحث بإحتساب معدلات النمو السنوية للإنفاق العام والإيراد العام والإنفاق على قطاع الخدمات العمومية العامة (نفقات أخرى) بالأسعار الجارية وبناءً عليه تم احتساب متوسط معدلات النمو خلال الفترات الزمنية.

5.3 إنعكاس عجز الموازنة على الإنفاق الرأسمالي

إن العجز في الموازنة الأردنية ظاهرة مزمنة وملازمة للأقتصاد الأردني منذ فترات طويلة، ولكن المشكلة تفاقمت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، وهذا العجز يمول بالاقتراض الداخلي والخارجي على حد سواء، والأسباب الرئيسية الكامنة وراء هذا العجز هي كثيرة جداً ومنها السياسات المتعلقة بالإعفاءات الضريبية والجمركية، وكذلك سياسات الخصخصة التي تبنتها الحكومات المختلفة والتي أدت إلى فقدان جزء كبير من مقدرات الوطن التي كانت تدر دخلاً على خزينة الدولة، إضافة لازدياد الإنفاق الجاري بشكل واضح يرافقه ارتفاع مدفوعات فوائد القروض

الداخلية والخارجية، ناهيك عن الأسباب الأخرى والمتعلقة بإنخفاض حجم المساعدات الخارجية وإصدار ملاحق موازنات متكررة خلال السنوات الماضية.

وقد أدى هذا العجز إلى تدهور واضح في بقية المؤشرات الاقتصادية من خلال ازدياد قيمة الدين الخارجي والعجز في الميزان التجاري إضافة إلى إنعدام الثقة بالاقتصاد الوطني، وهذا يضع صناع القرار في الأردن أمام تحد واضح يحتم عليهم إتخاذ خطوات حاسمة للتخلص من هذا العجز والسير بخطى واثقة في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي وضبط النفقات التشغيلية والعمل على دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة (دائرة الموازنة العامة،2011).

ولعل ما يهم في هذه الدراسة ليس شرح أسباب هذا العجز والمشاكل الناتجة عنه وكيفية معالجته بقدر الإهتمام بكيفية إنعكاس هذا العجز على جزء مهم من الإنفاق العام ألا وهو الإنفاق الرأسمالي، حيث أن الإنفاق الرأسمالي يشكل الإنفاق الهادف والذي يعمل على تحريك القطاعات الاقتصادية وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في جوهر الاقتصاد، وحسب التصنيف الوظيفي (COFOG) فقد تبين من دراسة سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية أن هناك تراجع واضح في نسبة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والتي يعتبر الإنفاق الرأسمالي المكون الرئيس لها مقارنة بالقطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

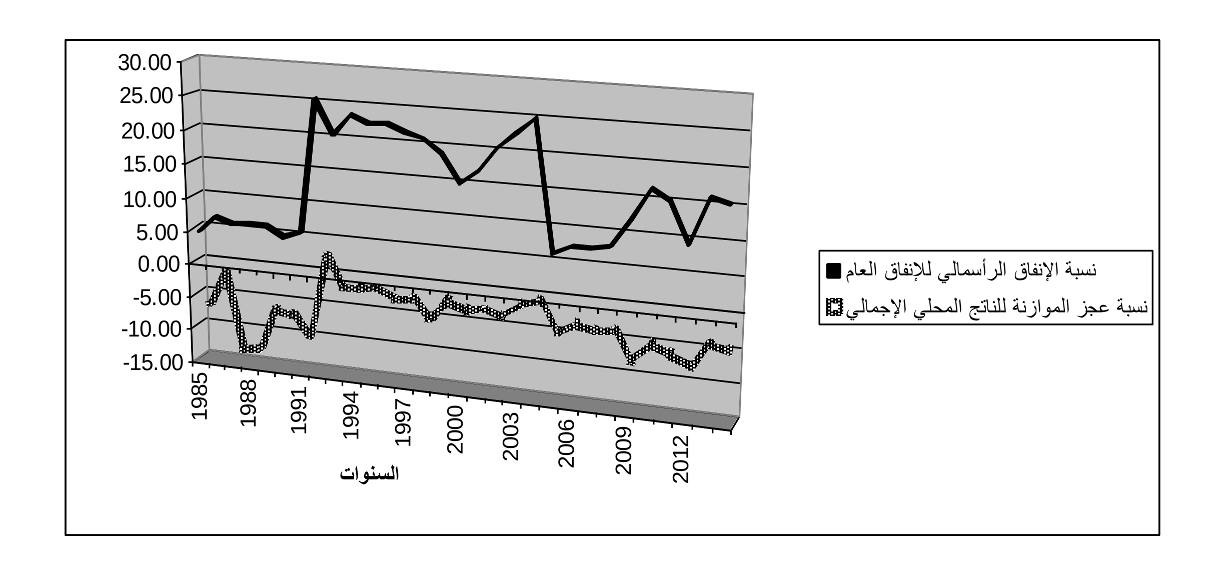
إن أحد أهم الأهداف الرئيسة لهذه الدراسة هو إستقصاء وجود علاقة بين عجز الموازنة والإنفاق العام من خلال الإنطلاق من فرضية أن العجز في الموازنة يحتم على صناع القرار ضرورة تخفيض الإنفاق العام لتخفيض نسبة هذا العجز، وبما أن الإنفاق الجاري يتميز بعدم المرونة الكافية نظراً لأنه يشكل في معظمه نفقات أساسية لا يمكن التراجع عنها بسهولة فإن التضحية تتم بالإنفاق الرأسمالي من خلال تقليصه لأدنى قدر ممكن، وهذا يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية المنشودة وحرمان الاقتصاد من الإزدهار والتقدم الاقتصادي والتحولات الهيكلية المطلوبة مستقبلاً. ولأجل هذه الغاية فقد تمت دراسة البيانات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي كنسبة من الإنفاق العام وكذلك البيانات المتعلقة بعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد تبين من خلال دراسة هذه البيانات أن الفترة ما بين عامي (1985 – 1991) شهدت نسباً عالية لعجز الموازنة حيث كان المتوسط العام للعجز منسوباً للناتج المحلي الاجمالي خلال تلك السنوات 8.7%، وخلال نفس هذه الفترة كان الإنفاق الرأسمالي متدنياً جداً حيث بلغ معدل نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام 6.1%.

منذ عام 1992 وحتى نهاية عام 2004 كانت نسب العجز للناتج المحلي الأجمالي متدنية جداً وحول حدودها العالمية الطبيعية وبلغ متوسط نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي خلال

تلك الفترة 2.5%، بينما على الجانب الآخر وفيما يخص الإنفاق الرأسمالي نجد أن هنالك إرتفاع كبير في نسبة هذا الإنفاق وكان في معظم السنوات يتجاوز حاجز 20% وبلغ معدل الإنفاق الرأسمالي منسوباً للإنفاق العام خلال تلك الفترة 21.5%.

ابتداءً من عام 2005 بدأت نسب العجز ترتفع مرة أخرى وبلغ معدل العجز منسوباً للناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (2005 – 2013) ما معدله 6% على أساس الاستحقاق - بعد إضافة قيمة المنح - وخلال نفس الفترة أخذت نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام تتناقص بشكل كبير وبلغت في معدلها العام 11% من مجموع الإنفاق العام.

هذه المعطيات تؤكد بشكل واضح أن العجز في الموازنة هو أحد أهم المحددات المالية للإنفاق العام، حيث يمثل وجهاً آخر لمقدرة الدولة المالية ويعتمد عليه أيضاً بشكل رئيسي لتفسير ظاهرة الإنفاق العام في الاردن، حيث أن العجز في الموازنة يعمل على تقليص الإنفاق الرأسمالي والذي يعتبر الحل الآني الأسهل أمام صناع القرار لتجنب الضغوطات الشعبية والبرلمانية والتي دائماً ما تركز على ترشيد وتقليص الإنفاق العام، وفي المقابل فإن صناع القرار لا يستطيعون تقليص الإنفاق الجاري والذي يشكل في معظمه تقاعدات وتعويضات وفوائد مستحقة ونفقات أخرى تتميز بعدم مرونتها وبالتالي يتم التضحية بجزء من الإنفاق الرأسمالي، وهذا ينعكس سلباً في المستقبل على درجة تطور الاقتصاد وازدهاره. والشكل رقم (8-3) يبين التوأمة في العلاقة العكسية بين المتغيرين خلال سنوات الدراسة:



الشكل (8-3) : نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام ونسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال سنوات الدراسة

6.3 كفاءة الإنفاق العام في الاردن والحد الأمثل للإنفاق

تعتبر علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي من أكثر المواضيع التي تم التطرق إليها في العديد من الدراسات ومن قبل مجموعة كبيرة من الباحثين سواءً على مستوى دولة بحد ذاتها أو مجموعة من الدول والأردن بالطبع من ضمن هذه الدول، كذلك فإن النتائج في هذا المجال إنقسمت إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: وكانت نتائج دراساته تؤكد عدم وجود أثر للإنفاق العام على النمو الاقتصادي وبالتالي حيادية الإنفاق العام، وهذه الدراسات أيدت بشكل أو بآخر أفكار المدرسة الكلاسيكية في هذا المجال مثل دراسة Barro (1990) ودراسة Vedder and Gallaway (1998).

أما القسم الثاني من هذه الدراسات فقد وجدت أن هنالك أثر واضح للإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن للحكومات أن تحسن مؤشر النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق العام والذي يمثل أحد أدوات السياسة المالية بالإضافة للضرائب، وبالتالي فإن هذه النتائج أيدت أفكار المدرسة الكينزية من حيث أن الإنفاق العام هو أحد الأدوات المهمة لرفع الطلب الكلي، وضرورة إعطاء الدور الحكومي الأهمية اللازمة لزيادة مساهمة الحكومات في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتقليص معدلات البطالة ومنها على سبيل المثال لا الحصر دراسة Abounoori and Nademi (2010).

والهدف الرئيسي هنا ليس تحديد أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي بقدر تحديد الحجم الأمثل للإنفاق والذي ينعكس إيجاباً على كفاءة هذا الإنفاق، وبما أنه من الصعوبة بمكان قياس المنفعة المترتبة على الإنفاق العام فيما يخص النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية فإن هذا الإنفاق عادة ما يقارن بمعدلات النمو الاقتصادي المتحققة ليعبر عن كفاءة هذا الإنفاق.

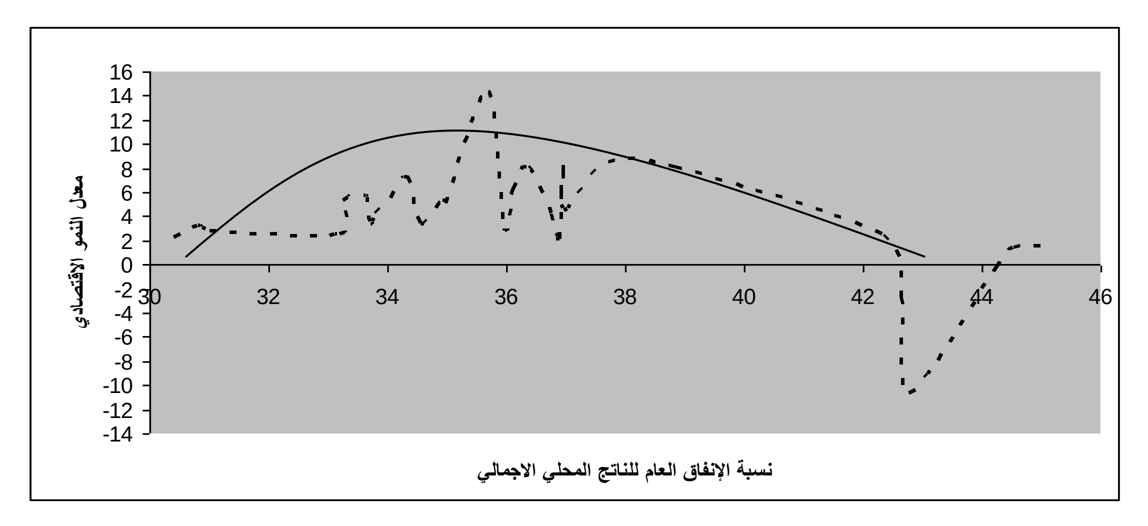
العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المستوى العالمي شهدت تطوراً كبيراً في العقد الأخير من القرن العشرين، وتم النظر لهذه العلاقة من منظور مختلف بحيث أن هناك مستوى معين من الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما قبل هذا المستوى يكون الإنفاق العام مرغوباً وفعالاً ويحقق الكفاءة اللازمة بالتأثير على معدلات النمو الاقتصادي، وما بعد هذا المستوى فإن الإنفاق العام ضار وغير مرغوب وينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وأول من قام بمساهمات فعالة في هذا المجال هو الاقتصادي المعروف Barro (1990) ثم تبعه آخرون أمثال Armey (1995)، Rahn، Scully (1998-2003) حيث قدم كل منهم نماذج ودراسات لقياس حجم التدخل الحكومي المرغوب وجميعهم إنطلقوا من مفهوم أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي هي على شكل منحنى بمقلوب الحرف U وهو ما يسمى

بمنحنى (BARS Curve)، وهنالك نقطة على رأس هذا المنحنى تمثل الحد الأمثل للإنفاق ما قبل هذه النقطة فإن الإنفاق العام يعمل إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وما بعدها فإن الإنفاق يعمل سلباً على النمو الاقتصادي.

ولفحص كفاءة الإنفاق العام في الاردن وتحديد فيما إذا كان هنالك مستوى معين يبين الحد الأمثل للإنفاق تم استعراض نسب الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات الدراسة (1985-2013)، ومن ثم استقصاء وجود منحنى مقلوب الحرف U أو ما يسمى (BARS Curve).

تراوحت نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي خلال سنوات الدراسة ما بين 30.4% و 45.1%، فكانت أدنى نسبة للإنفاق في عام 2010 وأعلى نسبة لهذا الإنفاق كان في عام 1991، بالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي بلغت أدنى نسبة لها في عام 1989 أبان الأزمة الاقتصادية حيث كان معدل النمو سالباً وبلغ -10.7%، وأعلى نسبة لهذا النمو كان في عام 1992 حيث كان الأعلى على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلغ 14.35% وذلك في فترة التصحيح الاقتصادي الأولى والعائد الإيجابي الذي حققه عودة الكثير من العمالة الاردنية من دول الخليج أبان حرب الخليج الأولى.

ولرؤية شكل العلاقة بين نسب الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي وفحص وجود منحنى (BARS Curve) في الأردن، تم ترتيب نسب الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي تصاعدياً من الأدنى إلى الأعلى وهو ما يمثل المحور السيني ومن ثم رؤية معدلات النمو الاقتصادي التي تقابلها والتي تمثل بدورها المحور الصادي وذلك بغض النظر عن تسلسل السنوات وكانت النتائج كما هي موضحة بالشكل الآتي:

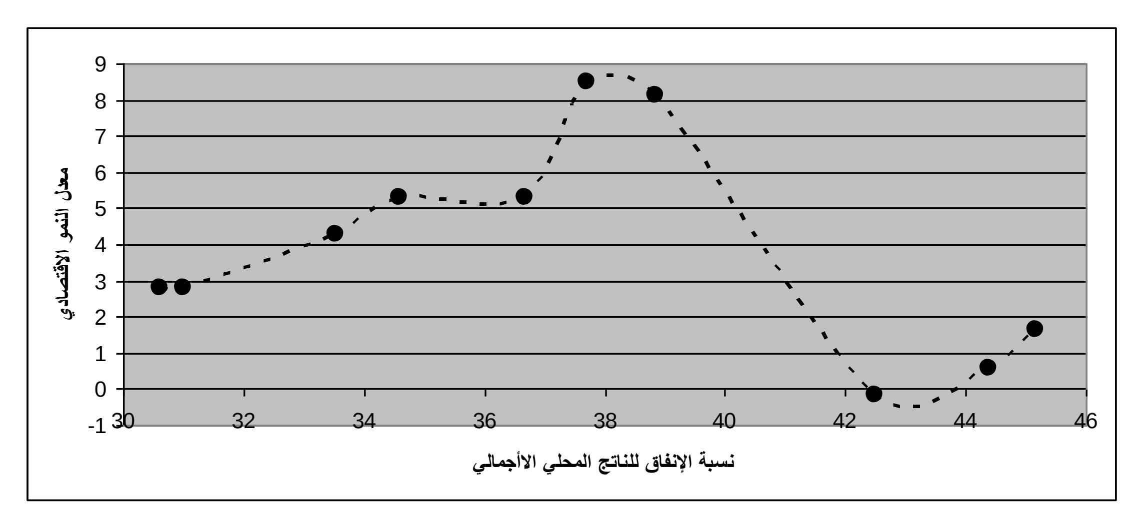


الشكل (3-9) : فحص وجود منحنى (BARS CURVE) من خلال شكل العلاقة بين نسب الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي في الاردن خلال سنوات الدراسة.

من الشكل السابق يتبين أن هنالك إتجاه عام للعلاقة بين نسب الإنفاق ومعدلات النمو الاقتصادي في الاردن (المتمثل بالنقاط المتقطعة) تتناسب مع منحنى (BARS Curve) الممثل (بالخط المتصل)، ولكنها لم تكن واضحة بشكل كاف بسبب بعض التذبذبات من سنة لأخرى ولكن الإتجاه العام للعلاقة يؤكد أن نسب الإنفاق المتدنية يقابلها معدلات نمو اقتصادي متدنية أيضاً، ومع زيادة نسب الإنفاق تزداد معدلات النمو الاقتصادي بشكل متذبذب إلى أن تصل إلى حدها الامثل عند نسبة 36% تقريباً، ومن ثم تبدأ معدلات النمو الاقتصادي بالإنحدار مع ارتفاع الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

ولإزالة التذبذبات التي قد تؤثر على دقة وكفاءة التحليل سيتم أخذ نسب الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي على شكل متوسط لفترات محددة، بحيث تكون الفترة الأولى مخصصة للسنوات التي يتراوح نسبة الإنفاق خلالها ما بين (30-30.9)% ومن ثم يؤخذ المعدل العام لهذه الفترة ومتوسط معدلات النمو الاقتصادي التي تقابلها، وبعد ذلك تؤخذ نسب الإنفاق العام للفترة التي يتراوح نسب الإنفاق فيها (31-31.9)%، (32-32.9) % .... وهكذا إلى أن نصل للفترة التي تحوي أعلى نسب للإنفاق العام في الاردن وتتراوح ما بين (45-45.9)% بحيث لا يتجاوز طول الفترة الواحدة 1%، مع الأخذ بعين الإعتبار أنه سيتم حذف قيم البيانات لسنتي 1989 و1992 حيث أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 1989 كان سالباً وبلغ أكثر من - 10% بسبب الأزمة الاقتصادية التي واجهت الاردن آنذاك بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الاردني، وفي عام 1992 بلغ معدل النمو الاقتصادي أكثر من 14% نتيجة الزيادة السكانية التي ساهمت بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي والناجمة عن حرب الخليج الأولى وبالتالي، فإن هذه القيم تعتبر شاذة عن الإتجاه العام لبيانات الدراسة ووجودها يؤثر على كفاءة ودقة التحليل خاصة وأننا نبحث عن نقطة معينة تعتبر هي المرجع لقياس الحد الأمثل للإنفاق في الاردن.

وبعد حذف القيم الشاذة وتقسيم نسب الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي لفترات محددة لا يتجاوز طول الفترة 1%، وكذلك أخذ متوسط معدلات النمو الاقتصادي التي تقابل هذه الفترات كانت النتائج كما هي مبينة بالشكل (3-10)، حيث أن شكل العلاقة بين نسب الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي التي تقابلها كمعدل فترات أكدت على وجود منحنى (BARS Curve) للبيانات الخاصة بالأردن.



الشكل (3-10) : فحص وجود منحنى (BARS CURVE) من خلال شكل العلاقة بين نسب الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي التي تقابلها (كمعدل فترات) في الاردن خلال سنوات الدراسة.

من الشكل السابق يتأكد لنا أن منحنى (BARS Curve) يتوافق مع البيانات الخاصة في الاردن، ففي الفترات التي كانت نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي 30.5% كانت معدلات النمو الاقتصادي التي تقابلها 2.8%، ومع ازدياد نسب الإنفاق إلى 33.5% و 34.5% ازدادت معدلات النمو الاقتصادي إلى 4.2% و 5.3% على التوالي، إلى أن وصلت معدلات النمو الاقتصادي إلى أعلى نسبة لها خلال سنوات الدراسة حين بلغت 8.5% مقابل نسبة إنفاق بلغت 37.7%.

في الفترات التي تجاوز نسبة الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي حاجز 38% بدأت معدلات النمو الاقتصادي بالإنحدار حتى وصلت حاجز الصفر المئوي عندما كانت نسبة الإنفاق 42.5% مع بعض الهزات التصاعدية والتنازلية الخفيفة فيما بعد بسبب عوامل كثيرة لا يتسع المجال لذكرها - من حيث أن العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي كثيرة جداً ولا يمكن حصرها فقط بالإنفاق العام - ولكنها لا تؤثر على كفاءة هذا التحليل.

النتيجة المهمة التي يمكن استخلاصها من الشكل رقم (3-10) هي أن الحد الأمثل للإنفاق العام في الأردن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يقع عند نسبة 38% حيث تكون الكفاءة الحدية للإنفاق مساوية للصفر، ويتم عند هذه النقطة تعظيم معدلات النمو الاقتصادي.

البيانات اشارت أيضاً إلى أنه خلال السنوات الأخيرة من الدراسة لم تتجاوز نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي في الاردن 31%، وهذا يدل على أن الإنفاق العام خلال تلك السنوات هو إنفاق كفؤ يساهم بزيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن بالمقابل كان أمام الحكومة

فرصة ضائعة تتمثل بمعدلات النمو الاقتصادي التي كان بالإمكان تحقيقها من خلال زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي حتى يصل إلى حده الأمثل أي إلى نسبة 38%.

ولكن رفع هذه النسبة حتى تصل إلى الحد الأمثل للإنفاق مرهون أيضاً بالمشكلات المالية الأخرى التي تواجه الاقتصاد الأردني وعلى رأس تلك المشاكل زيادة نسب عجز الموازنة بشكل كبير وغير مسبوق ومشاكل أخرى تتمثل في آليات وطرق تمويل هذا العجز إضافة لزيادة رصيد الدين العام بشكل كبير جداً، وبالتالي فإن الفرق بين نسبة الحد الأمثل للإنفاق ونسبة الإنفاق الحالي الحقيقي هو بمثابة نقص في كفاءة الإنفاق كان بالإمكان تحقيقه من قبل الحكومة لولا وجود تلك المشاكل المالية التي تمثل عائقاً أساسياً للتوسع في هذا الإنفاق.

الفصل الرابع

منهجية ونتائج التحليل القياسي

1.4 المنهجية العامة للتحليل القياسي

استخدمت هذه الدراسة الأساليب الحديثة المتبعة في الإختبارات القياسية وإجراء التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة من خلال طرق ومنهجيات قياسية حديثة على ضوء تلك الاختبارات، حيث كانت الدراسات القياسية سابقا ً وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين تعتمد في قياس العلاقة القياسية بين المتغيرات الاقتصادية من خلال المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة والقبول بنتائج إختبارات T ، F و معامل التحديد R^2 وذلك لمعرفة شكل واتجاه العلاقة بين المتغيرات للنموذج القياسي المستخدم، مع الإهتمام كذلك بالمشاكل القياسية التي قد تنتج عن هذه الإنحدارات مثل الترابط الخطي بين المتغيرات، عدم ثبات التباين واستقلالية الخطأ العشوائي وغيرها من المشاكل من خلال عدة إختبارات في هذا المجال لا يتسع المجال لذكرها.

وكانت أشهر الطرق المعتمدة لقياس العلاقة الاقتصادية بالأساليب القياسية هي طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (Ordinary Least Squares Method (OLS، من خلال اعتمادها على فرضيات أساسية تتمثل بـأن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي تساوي صفر، وكذلك فإن تباين العناصر العشوائية ثابت، والتباين المشترك بينها يساوي صفر، بالإضافة لعدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة، كما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها، وبالتالي الوصول للنتائج من خلال تصغير مجموع مربعات الخطأ العشوائي، وكانت هذه الطريقة هي الأشهر والأكثر إستخداما ً في التحليل القياسي الاقتصادي.

ولكن في عام 1974 قام العالمان السويديان جرينجر ونيوبولد Granger and Newbold بوضع الكثير من علامات الاستفهام حول هذه الطريقة من خلال مساهمتهما في ظهور ما يسمى " الإنحدار الزائف " (Stock and Watson, 2012)، والفكرة الرئيسية هنا تتمثل بأن أي سلسلة زمنية تمثل متغيراً اقتصادي معين سيكون لها توجه معين عبر الزمن إما للأعلى أو للأسفل، وبالتالي لو أخذنا سلسلتين زمنيتين ليس بينهما أي علاقة وكلاهما غير مستقر (يتوجه للأعلى أو الأسفل عبر الزمن ولا يتذبذب حول وسط ثابت)، فإننا سنتوقع أن هاتين السلسلتين سيتجهان معا ً للأعلى أو الأسفل أو تتجه إحداهما للأعلى والأخرى للأسفل وبالتالي فإن أجراء الإنحدار لإحداهما على الأخرى بطريقة (OLS) من المتوقع أن ينتج علاقة موجبة بين المتغيرين إذا كانا يسيران بنفس الإتجاه، أو علاقة سالبة إذا كان أحد المتغيرين يسير بعكس الآخر مع أن الحقيقة أنه ليست هنالك أية علاقة بين المتغيرين. وفعلا ً قام العالمان Granger and Newbold بعدة تجارب في هذا المجال لسلاسل زمنية غير مستقرة وليست بينهما أية علاقة اقتصادية، وكانت النتائج في 75% من الحالات تشير لظهور علاقة بين تلك السلاسل مع ظهور قيم ذات دلالة إحصائية لاختباري T

و F وكذلك معامل تحديد مرتفع R^2 و Adjusted R^2، ولكن بنفس الوقت كانت اختبارات الأخطاء تشير إلى وجود الترابط بين الأخطاء من خلال انخفاض قيمة ديربن واتسن Durbin Watson، أي أن هناك مشكلة من ناحية ترابط الأخطاء في النماذج المستخدمة.

ولتجنب هذه المشاكل المتعددة في طرق التقدير القياسية تم اللجوء إلى اختبارات قياسية حديثة وعلى ضوئها تم تحديد المنهجية الملائمة للتحليل، حيث سيتم التعرض للإختبارات المستخدمة في التحليل والتي تشمل بشكل أساسي إختبارات الإستقرارية واختبارات التكامل المشترك.

1.1.4 إختبارات الإستقرارية : إختبارات جذور الوحدة للإستقرار The Unit Root of Stationarity

مفهوم الإنحدار الزائف أسس بشكل كبير لضرورة فحص إستقرارية السلاسل الزمنية قبل أجراء أي إنحدار للتأكد من صحة النتائج التي تم التوصل لها للعلاقة المقدرة بين المتغيرات، مثلاً بافتراض سلسلتين زمنيتين (X و Y) فإذا كان كل منهما مستقراً فإن أي جمع خطي بينهما سيكون مستقر، والجمع الخطي بينهما يتمثل طبعا بحد خطأ المعادلة وسيكون هذا الجمع الخطي أو حد خطأ المعادلة مستقراً ويتبع توزيع جيد، ولكن عند عدم استقرار المتغيرين لن يكون هناك ضمان على أن حد الخطأ مستقر، وعند حدوث هذا الأمر فإن حد الخطأ سيكبر وعندئذ يتم انتهاك فرضيات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التي تجعل مجموع مربعات الخطأ أصغر ما يمكن وبالتالي إنتاج إنحدار زائف.

وعادة يتم فحص إستقرارية المتغيرات من خلال الاختبارات الخاصة مثل إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) وإختبار فيليبس بيرون Phillip-Perron (PP)، وجميع هذه الاختبارات تقوم على أساس استخدام الفروق للمتغيرات غير المستقرة مما يحولها إلى متغيرات مستقرة، وإذا لم تستقر على الفرق الأول يتم إستخدام الفرق الثاني وهكذا.

ومع أن مشكلة عدم إستقرار المتغيرات يتم تجاوزها من خلال إستخدام الفروق إلا أن هذا لا يمثل الحل الأمثل لتقدير العلاقة بين المتغيرات، ذلك أنه تم فقد جزء مهم من المعلومات التي تمثل الأجل الطويل، وبالتالي لا نستطيع تقدير تلك العلاقة في أجلها الطويل لأن الفروق تمثل فقط الأجل القصير لتقدير تلك العلاقة.

وبشكل عام تعتبر أي سلسلة زمنية مستقرة إذا كان لها وسط ثابت ($Mean = E(Y_t) = \mu_y$)، تباين ثابت ($Variance = VAR(Y_t) = E[(Y_t - \mu_y)^2] = \sigma_y^2$)، كما أن التغاير بين فترة زمنية وأخرى يعتمد على فرق الزمن أو مقدار الإزاحة (k) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ($Covariance = \gamma_K = E[(Y_t - \mu_y) (Y_{t+k} - \mu_y)]$).

وعادة تتم إختبارات جذور الوحدة لأي متغير في مستواه فإذا كان مستقر فلا يوجد مشكلة ويقال أن المتغير متكامل من الدرجة صفر Integrated of Order Zero I(0)، أما إذا كان غير مستقر فيتم أخذ الفرق الأول فإذا استقر المتغير على الفرق الأول يقال أن المتغير متكامل من الدرجة الأولى Integrated of Order One I(1)، إما إذا لم يستقر على الفرق الأول فيتم أخذ الفرق الثاني للمتغير فإذا أستقر المتغير على الفرق الثاني فيقال ان المتغير متكامل من الدرجة الثانية Integrated of Order two I(2)، وغالبية المتغيرات الاقتصادية بالطبع إذا لم تستقر على الفرق الأول فتستقر على الفرق الثاني.

والإختبارات في هذا المجال عديدة ومتنوعة ولكن سيتم الاكتفاء بأشهر اختبارين في مجال بيانات السلاسل الزمنية Time Series Data وهما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وكون الدراسة تتعامل بالإضافة لبيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية Panel Data فإنه سيتم التطرق باختصار لأهم إختبارات جذور الوحدة في هذا المجال كون لها طريقة وأسلوب مختلف عن إختبارات جذور الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية.

أولاً: إختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

يقوم إختبار ديكي فولر على أساس أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي Autoregressive Process، وتأخذ الصيغة العامة للأختبار الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \rho_0 + \rho_1 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots (1.4)$$

حيث تشير ΔY إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية، كما تحوي المعادلة على القاطع بالإضافة للإتجاه الزمني T، كما تحوي المعادلة على معلمة المتغير المتباطئ λ والمطلوب إيجاد قيمتها حسب الإختبار.

وإذا كان حد الخطأ يعاني من الإرتباط الذاتي Autocorrelation فإنه يتم إضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأه في الحد الذي يحوي المجموع Σ في المعادلة أعلاه، وهذا التصحيح لحد الخطأ العشوائي بإضافة عدد مناسب من فترات التباطؤ الزمني Lag هو ما يميز إختبار ديكي فولر الموسع عن إختبار ديكي فولر البسيط.

بعد إيجاد قيمة معلمة المتغير المتباطئ λ يتم إيجاد قيمة ديكي فولر المحسوبة τ حسب المعادلة التالية:

$$\tau = S(\lambda - 1) \ldots\ldots\ldots(2.4)$$

حيث تشير S إلى عدد المشاهدات، وبعد أن يتم إيجاد قيمة ديكي فولر المحسوبة يتم مقارنتها بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية بالقيمة المطلقة فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية بأن السلسلة مستقرة، بينما إذا كانت المحسوبة أقل من الجدولية بالقيمة المطلقة فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي يتم أخذ الفرق الأول مع فترات التباطؤ الزمني المناسبة فإذا لم تستقر السلسلة فيتم أخذ الفرق الثاني وهكذا (Gujarati , 2003).

وهناك عدة وجهات نظر حول آلية عمل الاختبار من حيث كيفية إعتماد المقطع Intercept أو المقطع مع المتجه الزمني Intercept and Trend، حيث أن بعض الباحثين يعتمد معنوية المقطع أو المتجه الزمني بحيث يتم اعتماد هذا المقطع أو المتجه الزمني إذا كان ذو معنوية، ولكن هذا الأمر لا يجوز وخاصة إذا كانت المتغيرات غير مستقرة لأن إختباري T and F ناتجان في هذه الحالة عن متغير غير مستقر ولا يمكن الركون لنتائجهما، بينما هناك من يضع الإختبار بدون المقطع ومع المقطع وكذلك المقطع مع المتجه الزمني ويتم أخذ الحالات الغالبة أو المسيطرة.

والأفضل في هذه الحالة أن يتم عمل الإختبار مع المقطع والمتجه الزمني فإذا كان المتغير غير مستقر مع المتجه الزمني ومستقر بدون هذا المتجه فيجب أن لا يحوي المتغير على المتجه الزمني، أما إذا كان المتغير غير مستقر بدون المتجه الزمني واستقر معه فيجب أن يحوي هذا المتغير على المتجه الزمني، وعادة يتم رسم المتغير لإعطاء فكره مبدئية عن سلوك هذا المتغير واحتواءه على إتجاه زمني أم لا.

الأمر الآخر الذي يجدر الإشارة له أنه عندما يتم إضافة فترات تباطؤ زمني Lag للمتغير من أجل التخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي فإنه لا يتم النظر إلى قيمة ديربن واتسن Durbin Watsonنظراً لوجود المتغير المعني كمتغير تابع وبنفس الوقت كمتغير مستقل مع الإبطاء الزمني وبالتالي هذا يحدث مشكلة Lag Dependent Variable، وإنما يتم النظر لمشكلة الإرتباط الذاتي من خلال إختبار Durbin H.Test أو إختبار Serial Correlation L.M Test، وعموماً فإن بعض البرامج الإحصائية تقوم بوضع فترات التباطؤ الزمني اللازمة تلقائياً والتي لا تظهر عندها مشكلة الإرتباط الذاتي.

ثانياً: إختبار فيليبس بيرون (PP)

وهذا الإختبار مشهور أيضاً لمعرفة إذا ما كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، ويختلف إختبار فيليبس بيرون (PP) عن إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) بأنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، حيث أنه يأخذ نفس معادلة إختبار ديكي فولر الموسع رقم (1.4) أعلاه باستثناء حد المجموع الذي يحتوي على قيم متباطئة للفروق للمتغير قيد الدراسة، وبالتالي فإن هذا الإختبار يعتمد منهجية مختلفة تماماً في التعامل مع الإرتباط الذاتي، حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية Non Parametric في حالة التباين والارتباط الذاتي للمتغير.

ولا بد من الإشارة إلى أن اختبار فيليبس بيرون يقوم على افتراض أن السلسلة الزمنية للمتغير تتولد من عملية ARIMA Modeling (Autoregressive Integrated Moving Average)، أي من خلال القيم السابقة للمتغير نفسه Auto Regressive (AR) والقيم السابقة لحد الخطأ العشوائي Moving Average (MA)، بينما اختبار ديكي فولر يقوم على افتراض أن السلسلة الزمنية تتولد فقط من عملية الإنحدار الذاتي للمتغير (AR) ولهذا يرى الكثير من الباحثين بأن إختبار فيليبس بيرون له قدرة اختبارية افضل وأدق من اختبار ديكي فولر وخاصة عندما يكون حجم العينة صغير.

وبالتالي عند تضارب نتائج الإختبارين بحيث يعطي أحدهما أن المتغير مستقر والآخر بأن المتغير غير مستقر فإنه من الأفضل في تلك الحالة اعتماد اختبار فيليبس بيرون وخاصة عندما يكون حجم العينة صغيرا لأنه الأكثر كفاءة (Obben, 1998).

أما طريقة التعامل مع هذا الإختبار فهي تشبه تماماً التعامل مع إختبار ديكي فولر الموسع من حيث اعتماد المقطع بدون المتجه الزمني أو المقطع مع المتجه الزمني، وكذلك من حيث عدم الاعتماد على نتائج اختبار ديربن واتسن لبيان وجود مشكلة الإرتباط الذاتي من عدمه.

ثالثاً: إختبارات الاستقرارية في مجال البيانات المقطعية (Unit Root Tests In Panel Data)

كون البيانات المقطعية تختلف عن بيانات السلاسل الزمنية، فقد تم تصميم إختبارات تقيس إستقرارية المتغيرات التي تتعامل مع بيانات مقطعية وهي مشابهة إلى حد كبير باختبارات السلاسل الزمنية (ADF) and (PP)، ولكنها بنفس الوقت تأخذ خصائص البيانات المقطعية والتي قد تشمل عدة دول أو مجموعة أسر أو مجموعة سلع، وبالتالي يمكن الثقة بنتائج هذه الاختبارات بشكل اكبر من اختبارات الاستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية نظراً لتوفر عينة كبيرة وتجنب تحيز المشاهدات التي قد تحدث ضمن إطار السلاسل الزمنية.

أول المساهمات في هذا المجال كانت في عام 1993 من قبل Levin and Lin (LL) حيث صمما اختبار مشابه إلى حد كبير لاختبار ديكي فولر الموسع في ظل الفرضية " بوجود جذر الوحدة في المتغير المعني " من خلال تطبيق هذا الاختبار على كل منشأة، ومن ثم يتم التأكد من مشكلة عدم ثبات التباين Heteroskedasticity ومن ثم عمل إختبار Pooled T.Test تحت افتراض التوزيع الطبيعي والسماح بدخول فترات التباطؤ الزمني للمتغير عبر المقاطع للتخلص من مشكلة الإرتباط الذاتي عبر المنشآت، مع السماح بالطبع للمتجه الزمني بالدخول للإختبار.

ولكن الاختبارات الاكثر شيوعاً في هذا المجال هما اختبار(Levin, Lin and Chu (LLC واختبار Im Pesaran and Shin (IPS)، فالاختبار الأول LLC يأخذ في الاعتبار الآثار الثابتة المقطعية والزمنية، وبالتالي اختبار الفرضية الصفرية بوجود جذر وحدة مشترك وهذا الاختبار يفترض أن معلمة المتغير المبطأ لفترة واحدة متجانسة لجميع الدول أو المنشآت أو الأسر ...أو غيرها من المتغيرات المقطعية (Levin et al, 2002).

أما اختبار (IPS) والذي يقوم باختبار جذر الوحدة لكل منشأة بشكل مستقل، وبالتالي يسمح بأن تكون بعض المنشآت مستقرة والبعض الآخر غير مستقر للمتغير المعني، وبالتالي فهو لا يفترض التجانس عبر الدول أو المنشآت أو غيرها، والفرضية الصفرية في هذا الاختبار تقول بأن كل المتغيرات غير ساكنة أما البديلة هي أنه يوجد على الاقل متغير واحد غير ساكن، كما يفترض هذا الاختبار تساوي المشاهدات الزمنية عبر الدول أو المنشآت ومن ثم الحصول على متوسط اختبار T من خلال الإنحدارات الفردية بواسطة اختبار (ADF) لكل متغير يتبع دولة معينه أو منشأة معينةعلى حده(Im et al, 2003).

وهناك أيضاً اختبار فيشر Fisher PP Test والذي يعمل على إزالة الإرتباط الذاتي من خلال منهجية تصحيح وتعديل الخطأ العشوائي. وعموماً فإن جميع هذه الاختبارات مشابهة إلى حد كبير لاختبارات السلاسل الزمنية ولكنها تأخذ بعين الاعتبار خصائص البيانات المقطعية واختلاف المقاطع عبر الدول أو المنشآت.

2.1.4 اختبارات التكامل المشترك (Cointegration Tests)

استقرار المتغيرات في مستواها يعني أن الجمع الخطي لهما المتمثل بحد الخطأ مستقر وبالتالي لا يوجد أية مشاكل تتمثل باستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) في إجراء الإنحدار، ولكن عدم إستقرار المتغيرات في مستواها الأصلي يعني غالباً أن حد الخطأ غير مستقر، ولكن غالباً عندما يكون المتغيرين بينهما علاقة فإنهما يتحركان معاً، وبالتالي فإن

حد الخطأ عند أجراء الإنحدار سيكون مستقر مما يعني أن المتغيرين متكاملين، وبعبارة أخرى فإن التكامل بين متغيرين هي علاقة بين متغيرين غير مستقرين ولكن العلاقة التكاملية بينهما مستقرة، أي أنهما يتحركان في الأجل الطويل معاً مما يعني أن الإنحدار لا يكون زائفاً في هذه الحالة حتى في ظل عدم إستقرارية المتغيرات نظراً لوجود التكامل المشترك.

ويتم فحص هذا التكامل من خلال عدة إختبارات تم تصميمها في هذا المجال وأولها هو إختبار إنجل وجرينجر (Engle and Granger, 1987) الذي يقوم على أساس وجود متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي، وكذلك إختبار جوهانسن (Johansen, 1988) وأختبار جوهانسن وجوسيليوس (Johansen and Joselius, 1990) وكذلك الأختبار الذي تبناه بيسران وآخرون (Pesaran et al, 2001) من خلال أسلوب الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Auto Regressive Distributed Lag Model (ARDL)، وجميع هذه الاختبارات تقوم على أساس وجود العديد من المتغيرات.

أولاً: إختبار إنجل وجرينجر Engle and Granger للتكامل المشترك

إذا كانت المتغيرات قيد الدرسة جميعها أو بعضها غير مستقر في مستواه وتم أجراء الإنحدار لهذه المتغيرات في مستواها بالطرق العادية وطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) فإن نتائج هذا الإنحدار قد تكون مضللة، ولكن في حالة كان هناك علاقة تكاملية بين تلك المتغيرات فإن النتائج تكون صحيحة حتى لو كانت المتغيرات قيد الدراسة غير مستقرة في مستواها.

فإذا كان هنالك متغيرين فإن وجود التكامل المشترك بينهما يعني أنهما يسيران معاً بالأجل الطويل بتناسق أي أن العلاقة التكاملية بينهما مستقرة حتى لو كان المتغيرين غير مستقرين، أي أن بواقي حد الخطأ للمعادلة مستقرة، وبالتالي يمكن في هذه الحالة أجراء الإنحدار للمتغيرات في الأجل الطويل.

من المساهمات المهمة في مجال التكامل المشترك هي الطريقة ذات المرحلتين التي اعتمدها إنجل وجرينجر Engle and Granger، والتي تقوم على أساس متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر توضيحي حيث يتم أجراء الإنحدار بطريقة (OLS) في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية يتم فحص وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي (حد الخطأ) فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة فإن هذا مؤشر على وجود التكامل المشترك.

ثانياً: إختبار جوهانسن Johansen للتكامل المشترك

على أرض الواقع قد يكون هناك أكثر من متجه للتكامل، وبالتالي يمكن الكشف عن وجود التكامل المشترك في السلاسل الزمنية من إختبار جوهانسن Johansen والذي يقوم على أساس وجود العديد من المتغيرات، وبالتالي السماح لوجود أكثر من متجه واحد للتكامل المشترك.

إختبار جوهانسن أعم وأشمل من إختبار إنجل وجرينجر، ولكن من شروط هذا الاختبار أن المتغيرات غير مستقرة في مستواها واستقرت على نفس الفرق أي أنها متكاملة من الدرجة نفسها، حيث أن هذا الأختبار تم تصميمه على أساس وجود متغيرات غير مستقرة في مستواها واستقرت على الفرق الأول أو الفرق الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى أو الثانية I(1) وI(2)، وبالتالي يمكن في بعض الحالات إجراء الإختبار في حال كانت المتغيرات متكاملة من الدرجتين الأولى أو الثانية I(1) و I(2)، ولكن ينبغي في هذه الحالة أن تكون درجة تكامل المتغير التابع أقل من درجة تكامل جميع المتغيرات المستقلة مع ادخال المتغير المتكامل من الدرجة الثانية I(2) بدلالة الفرق الأول.

ولكن في حال كان أحد المتغيرات مستقر في مستواه أو متكامل من الدرجة صفر فإن هذا الاختبارلا يعطي نتائج دقيقة، حيث أن كل متغير مستقر في مستواه هو عبارة عن علاقة تكاملية وحده، وبالتالي فإن الشروط التي يفرضها اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بشكل عام هي تكامل المتغيرات بنفس الدرجة، كما أن الاختبار لا يعطي نتائج دقيقة في العينة الصغيرة.

وفي ظل هذه الشروط يتم اختبار الفرضية الصفرية لتحديد أي من المتجهات تكون علاقة تكامل مشترك ولها دلالة إحصائية معنوية، وهذا يتم من خلال اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيم Eigenvalue المحسوبة سواءً في اختبار الأثر Trace Statistic أو في اختبار القيمة العظمى Max-Eigen Statistic، وذلك في ظل الفرضية الصفرية (H_0) بأنه لا يوجد متجهات للتكامل المشترك في النموذج.

ومن الجدير ذكره أن فترات الإبطاء المناسبة Lag Intervals يتم إعتمادها في هذا الإختبار من خلال خمسة معايير أهمها معياري كل من Akaike Information Criteria و Schwartz Information Criteria بحيث يتم اعتماد فترة الإبطاء المناسبة من خلال اتفاق غالبية هذه المعايير.

وعلى هذا الأساس يتم أجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، فإذا وجد هذا التكامل فإن نتائج الإنحدار لا تكون مضللة في هذه الحالة، حيث أن اجراء الإنحدار بواسطة طريقة (OLS) لتقدير المعلمات في الأجل الطويل هو جائز إذا كان إهتمامنا بالأجل الطويل مع الأخذ بعين

الإعتبار أن إختباري T و F لا يمكن الإعتماد عليهما في هذه الحالة لأنهما تعطيان نتائج غير دقيقة بسبب أنهما ناتجان من انحدار متغيرات غير مستقرة.

ثالثاً: إختبار بيسران Pesaran للتكامل المشترك

في حال كانت المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة يفضل أن يجرى إختبار التكامل المشترك من خلال إختبارات أخرى غير إختبار جوهانسون، حيث أن إختبار جوهانسون يفضل للحالات التي يكون فيها جميع المتغيرات غير مستقرة في المستوى واستقرت على الفرق الأول أو الفرق الثاني، أي أنه يجرى في حالة كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو خليط بين الدرجتين الأولى والثانية I(1) و I(2)، أما في حالة كان أحد المتغيرات متكامل من الدرجة صفر I(0) أي أنه مستقر في مستواه الأصلي مع وجود متغيرات أخرى متكاملة من الدرجة الأولى I(1) فإن إختبار جوهانسون حساس للنتائج في هذه الحالة نظراً لأنه يعتبر كل متغير مستقر في مستواه علاقة تكاملية لوحده، وبالتالي فإنه من الأفضل التوجه للأختبار الذي تبناه بيسران وآخرون (Pesaran et al, 2001) من خلال أسلوب الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Auto Regressive Distributed Lag Model (ARDL)، والذي يقوم على اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات سواء كانت جميعها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو أنها خليط من الدرجة صفر والدرجة الأولى I(0) و I(1) بشرط أن لا يكون أحد هذه المتغيرات قد استقر على الفرق الثاني أي أنه متكامل من الدرجة الثانية I(2).

كما أن هذا المنهج لا يشترط وجود عينة كبيرة، حيث أنه أكثر كفاءة في العينة الصغيرة من إختبار جوهانسون الذي يتطلب وجود عينة كبيرة، وهذا يجعل منهج بيسران Pesaran للتكامل المشترك هو المفضل لدى الكثير من الباحثين في السلاسل الزمنية.

ويتم عمل هذا الاختبار من خلال أسلوب الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، كما أن هذه الطريقة تستخدم بالإضافة لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات أيضاً لتقدير المعلمات بواسطة تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) وتعرف هذه الطريقة بـ Bound Testing Approach.

أما آلية عمل هذا الاختبار فهي كالتالي:

1- أجراء الإنحدار للمتغير التابع بالفرق الأول على المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة لتمثل مرونات الأجل الطويل، بالإضافة للمتغيرات المستقلة نفسها ولكن بمستوى الفروق لتمثل مرونات الأجل القصير، ويتم تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة بالفروق من خلال إختيار عدد فترات الإبطاء التي تجعل كل من معايير (Akiake, Shcwartz, Final Prediction Error, Hannan and Quinn) أقل ما يمكن في نموذج إنحدار ذاتي غير مقيد

Autoregressive Model Unrestricted Vector، ولا يحبذ زيادة فترات الإبطاء للمتغيرات في فروقها خاصة إذا كان حجم العينة صغيرا لأن ذلك يؤثر على كفاءة التقدير، وبعد تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات بالفروق يتم أجراء الإنحدار بطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS).

2- يحبذ بعد أجراء الإنحدار إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيمة المطلقة لاختبار T أقل من الواحد الصحيح أي أنه غير معنوي.

3- يتم حساب اختبار F لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة (مرونات الأجل الطويل) بواسطة اختبار Wald Test حيث يتم إختبار الفرضية الصفرية القائلة بغياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي لا يوجد تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل، فإذا كانت كل من ($\beta_1, \beta_2, \beta_3 \ldots\ldots \beta_K$) تمثل مرونات الأجل الطويل في الإنحدار الذي تم أجراؤه بواسطة طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية، فإنه يمكن كتابة الفرضية الصفرية والفرضية البديلة أعلاه كالتالي :

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_k = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_k \neq 0$$

4- بعد القيام باختبار Wald Test يتم مقارنة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة مع قيمة F الجدولية التي وضعها بيسران وآخرون، فإذا كانت المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للجدولية فسيتم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى للجدولية فهذا يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وإذا كانت F المحسوبة تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدنى لقيمة F الجدولية فهذا يعني عدم القدرة على إتخاذ القرار في هذه الحالة، مع ملاحظة أنه إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) فإنه تتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة الحد الأعلى للجدولية، بينما إذا كانت جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر I(0) فإنه تتم مقارنة قيمة F المحسوبة مع قيمة الحد الأدنى للجدولية.

رابعاً: إختبارات التكامل المشترك للبيانات المقطعية

في البيانات المقطعية تختلف الاستراتيجية المتبعة لتحديد فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، واختبار التكامل المشترك عموماً في البيانات المقطعية هو أكثر قوة من بيانات

السلاسل الزمنية وهذا يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة البيانات المقطعية والتي تعطي تقديرات ذات ثقة أعلى نظراً لزيادة حجم العينة وتوفر درجات حرية أكبر وبالتالي تحقيق كفاءة أعلى، وهناك أسلوبان مختلفان لتحديد التكامل المشترك في البيانات المقطعية:

- الأسلوب الأول: يعتمد على التوسع في طريقة إنجل وجرينجر في التكامل المشترك، وأشهر هذه الاختبارات في هذا المجال هو اختبار Pedroni وهذا الاختبار يسمح بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر الدول، كما أن الفرضية الصفرية في هذا الاختبار تشير إلى عدم وجود التكامل المشترك مقابل فرضيتين بديلتين الأولى هي فرضية التجانس بين جميع الدول وتشتمل اربعة احصاءات رئيسية، أما الفرضية البديلة الثانية فتشير إلى عدم التجانس بين الدول وتشتمل ثلاثة إحصاءات رئيسية (Pedroni, 2004).

أما الاختبار الآخر المشهور ضمن هذا الأسلوب فهو إختبار Kao والذي يفترض تماثل المقاطع عبر جميع الدول في ظل الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل بين المتغيرات.

- الأسلوب الثاني: يعتمد على التوسع في اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في السلاسل الزمنية، ومن ضمن هذه الاختبارات الاختبار المعروف Johansen Fisher Cointegration Test، وهو مشابل إلى حد كبير جداً بطريقة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك من خلال اختبار المتجهات التكاملية التي تقابلها أعلى قيم Eigenvalue المحسوبة في اختبار الأثر Trace Statistic وفي اختبار القيمة العظمى Max-Eigen Statistic، مع أخذ خصائص البيانات المقطعية والمقاطع عبر الدول بعين الاعتبار.

3.1.4 طرق تقدير الإنحدار على ضوء نتائج الاختبارات القياسية

إذا وجد التكامل المشترك بين المتغيرات قيد الدراسة يمكن أجراء الإنحدار في هذه الحالة من خلال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً Fully Modified Least Square Method (FMOLS)، والتي تتطلب أن تكون المتغيرات إستقرت على الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة الأولى I(1) حيث أن هذه الطريقة تقوم بتصحيح إختباري T و F.

كما يمكن إستخدام طريقة إنحدار التكامل المشترك القانونية Canonical Cointegrating Regression Method (CCR)، كذلك تستخدم طريقة المربعات الصغرى الديناميكية Dynamic Ordinary Least Square Method (DOLS) والتي لا تشترط تكامل المتغيرات بنفس الدرجة، وبالتالي يمكن إستخدام هذه الطريقة في حالة عدم إستقرار جزء أو كل المتغيرات، أي أن

المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو أنها خليط من I(1) و I(0) ولكن يشترط وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات كشرط أساسي.

هناك أيضاً طريقة تستخدم لأجراء الإنحدار في حال كانت جميع المتغيرات غير مستقرة في مستواها وأستقرت على الفرق الأول أو الفرق الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة نفسها، مع وجود متجه تكاملي واحد على الأقل بين المتغيرات من خلال إختبار التكامل المشترك وهي طريقة نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM)، وهي تستخدم إذا كان مجال إهتمام الباحث بالأجلين القصير والطويل معاً بحيث يتم تقدير الأجل القصير الذي يتمثل بالفروقات للمتغيرات - حيث أن المتغيرات أستقرت على الفرق الأول - مع الأجل الطويل والذي يمثل الجمع الخطي وهو متمثل بحد الخطأ العشوائي والذي هو مستقر نتيجة وجود العلاقة التكاملية بين المتغيرات، ولكن يجب التنبه إلى أن هذا النموذج له شرط أساسي مشابه تماماً لشرط إختبار جوهانسون للتكامل المشترك وهو أنه مصمم على تقدير المعلمات بشرط عدم وجود متغيرات مستقرة في مستواها أي أنها ليست متكاملة من الدرجة صفر I(0).

عموما يمكن تلخيص السابق بأنه وفي ظل وجود نموذج قياسي مكون من عدة متغيرات فإنه يتم فحص استقرارية المتغيرات، فإذا كانت مستقرة فلا مانع من إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، أما في حالة عدم إستقرار المتغيرات أو جزء منها على الأقل فإن هنالك عدة حالات:

- في حال كانت جميع المتغيرات غير مستقرة في مستواها وأستقرت على الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، فإنه يتم أجراء إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار جوهانسون أو بيسران من خلال طريقة (ARDL)، فإذا وجد على الأقل متجه تكاملي بين المتغيرات فإنه يتم التقدير بأي من الطرق التالية: FMOLS, DOLS, CCR, ARDL And VECM باستثناء طريقة OLS، حيث أنها من حيث المبدأ تجوز لتقدير علاقات الأجل الطويل ولكن إختباري F و T لا يتمتعن بالدقة الكافية نظراً لأن المتغيرات في الاصل غير مستقرة ويتم تصحيحهما بإحدى الطرق السابقة، ويتم الإختيار بين الطرق حسب مجال إهتمام الباحث هل هو بالأجل الطويل أم بالأجل الطويل والقصير معاً.
- في حال كانت المتغيرات غير مستقرة في مستواها واستقرت على الفرق الأول أو الثاني أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى والثانية I(1) و I(2)، فإنه يتم إجراء إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار جوهانسون مع الاخذ بعين الاعتبار بأن يكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز درجة تكامل أياً من المتغيرات المستقلة، وأن يتم إدخال المتغير المتكامل من الدرجة

الثانية I(2) بدلالة الفرق الأول، فإذا وجد على الأقل متجه تكاملي واحد بين المتغيرات فإنه يفضل التقدير بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) .

- في حال كانت بعض من المتغيرات مستقره في مستواها والأخرى استقرت على الفرق الأول أي أن المتغيرات متكاملة من الدرجتين I(0) و I(1)، فإنه يتم أجراء إختبار التكامل المشترك من خلال إختبار التكامل الذي أعتمده بيسران من خلال طريقة (ARDL)، فإذا وجد على الأقل متجه تكاملي بين المتغيرات فإنه يتم التقدير بأي من الطرق التالية: DOLS, CCR And ARDL.

ولكن في حالة عدم وجود التكامل المشترك في أي من الحالات السابقة فإنه لا يمكن تقدير العلاقات بالأجل الطويل، ويتم اللجوء للتحليل الديناميكي قصير الأجل من خلال نموذج Vector Autoregressive Regression (VAR Model)، وباستخدام أدوات تحليل مكونات التباين Variance Decomposition ودالة الإستجابة لردة الفعل Impulse Response Function ولا يمكن التحليل بالأجل الطويل في هذه الحالة.

4.1.4 طرق تقدير إنحدارات التكامل المشترك في الأجل الطويل

لأجراء الإنحدار للنماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسة تم في البداية وضع هذه النماذج بالصورة التي توافق النظرية الاقتصادية، وعمل الاختبارات اللازمة لمتغيرات الدراسة من حيث استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، وكذلك اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات لكل نموذج على حده، ومع التوقع المسبق بعدم استقرارية المتغيرات أو البعض منها على الأقل وافتراض وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لكل نموذج من النماذج المستخدمة وهذا سيحدد لاحقاً بصورة مؤكدة من خلال نتائج التحليل القياسي ونتائج الاختبارات القياسية في الفصل القادم، وكون ما يهم الباحث هو تحديد طبيعة هذه العلاقة بالأجل الطويل فإنه سيتم اللجوء إلى طرق إنحدارات التكامل المشترك Cointegration Regression، وهذه المنهجية تعمل ضمن الإطار العام وهو عدم استقرار بعض أو كل المتغيرات المستخدمة في النموذج ووجود التكامل المشترك بين تلك المتغيرات وهذه المنهجيات باختصار هي:

1- طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS): وهذه الطريقة عبارة عن طريقة تصحيح لا معلمية لطريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وقد ترسخت مبادئ ومفاهيم هذه الطريقة من خلال الباحثان (Phillips and Hansen, 1990) وكذلك تم تطويرها من قبل

الباحث Phillips في عام 1995، وتقوم هذه الطريقة بشكل اساسي بإيجاد وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، ويتم ذلك من خلال عملية إجراء تصحيح غير معلمي في المتغير المعتمد كخطوة أولى، ومن ثم في الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات (OLS) في الإنحدار لتعديل المتغير المعتمد للوصول إلى تقديرات متسقة.

2- طريقة إنحدار التكامل المشترك القانوني (CCR): وهذه الطريقة هي كذلك طريقة تصحيح لامعلمية، وأول من أوجدها هو الباحث (Park, 1992)، وهي مماثلة تقريباً لطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) ولكن التعديل يتم عمله على المتغير المعتمد وعلى المتغيرات المستقلة بنفس الوقت، وبالتالي يتم إزالة التحيز من الدرجة الثانية لمقدرات طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS).

3- طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS): وهي طريقة معلمية ولا تحتاج إلى عينة كبيرة حيث أنها تعطي تقديرات متسقة وذات كفاءة في العينة صغيرة الحجم، وتم اقتراحها من قبل الباحث Phillips في عام 1988، ولكن تم تطويرها فيما بعد من قبل (Stock and Watson, 1993) وكذلك من قبل Saikkonen في عام 1992، الميزة المهمة جداً في هذه الطريقة أنها تسمح بتقدير العلاقة في الأجل الطويل للمتغيرات المتكاملة بدرجات مختلفة، أي أن المتغيرات خليط بين I(0) و I(1) ولكنها ما زالت متكاملة تكاملاً مشتركاً بدون حدوث أية مشاكل (Ang, 2008).

كما أن هذه الطريقة تسمح بإضافة فترات الإبطاء اللازمة Lag and Lead Intervals بالشكل الذي يدني من قيمة معايير (Akiake, Schwarz and Hannan-Quinn)، لذلك سيتم استخدام هذه الطريقة بشكل أساسي في هذه الدراسة.

أما في حالة البيانات المقطعية فيتم إستخدام طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المقطعية Panel Dynamic Ordinary Least Square (Panel DOLS)، وتم استخدامها بشكل أساسي من قبل Pedroni في عام 1997 وكذلك من قبل كل من (Phillips and Moon, 1999)، وهي تشابه إلى حد كبير طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) ولكنها تأخذ خصائص طرق إنحدار البيانات المقطعية المشهورة في هذا المجال وهي كل من Random and Fixed Effect مع السماح بإضافة فترات إبطاء Lag and Lead Intervals.

5.1.4 منهجية (ARIMA) في التنبؤ

سيتم استخدام نموذج ARIMA للتنبؤ أو ما يسمى بمنهجية بوكس جينكينـز Box and Jenkins والتي تعبر عن مكونات نموذج الانحدار الذاتي المتكامل للمتوسط المتحرك Auto-Regressive Integrated Moving Average، أو بالصيغة ARIMA(p,d,q)، حيث أن درجة الانحدار الذاتي تتمثل بالرمز (p) ، درجة المتوسط المتحرك بالرمز (q) ودرجة التكامل بالرمز(d).

أولاً: نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive (AR) وله الشكل التالي :

$$Y_t = b_0 + b_1Y_{t-1} + b_2Y_{t-2} + ... + b_pY_{t-p} + e_t ....(3.4)$$

حيث أن :

Y_t: المتغير المرغوب بالتنبأ بقيمته.

$Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-p}$: تمثل قيم المتغير Y_t المتأخرة زمنياً (lag).

b_0,b_1,b_2,b_p : معاملات الإنحدار.

ثانياً: نموذج المتوسط المحرك Moving average (MA) وله الشكل التالي :

$$Y_t = e_t + w_0 + w_1e_{t-1} + w_2e_{t-2} + ... + w_qe_{t-q} ....(4.4)$$

حيث أن :

Y_t : المتغير المرغوب بالتنبأ بقيمته.

$e_{t-1}, e_{t-2}, e_{t-q}$: تمثل القيم المتأخرة للبواقي (lag).

w_0,w_1,w_2,w_q : معاملات الإنحدار.

ثالثاً : نموذج الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ARMA

يمكن جمع النموذجين السابقين بنموذج واحد يسمى (ARMA) ويأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = b_0 + b_1Y_{t-1} + b_2Y_{t-2} + ... + b_pY_{t-p} + e_t + w_1e_{t-1} + w_2e_{t-2} + ... + w_qe_{t-q} ....(5.4)$$

وهذا نموذج ARMA(p,q) حيث يشير الرمز (p) للأنحدار الذاتي، والرمز (q) للمتوسط المتحرك.

ويمر النموذج بأربع خطوات أساسية وهي وتتلخص بما يلي:

1- تحديد فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا: حيث يتم تحديد رتب النموذج بشكل دقيق ARIMA (p,d,q)، ونبدأ عادة باختبار استقرار السلسلة الزمنية من خلال الأختبارات المشهورة في هذا المجال، فإذا كانت السلسلة مستقرة يتم استبعاد نموذج ARIMA لأن السلسلة متكاملة في مستواها أي أن (d = 0) ويتم التعامل مع نموذج ARMA وما علينا إلا تحديد رتب كل من (p,q) فقط، إما إذا كانت السلسلة غير مستقرة فيتم أخذ الفرق الأول أو الثاني إلى أن تستقر السلسلة الزمنية، ويسمى النموذج في هذه الحالة ARIMA ويبقى فقط أيضا تحديد رتب كل من (p,q) أي درجة كل من الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك.

2- يتم تحديد رتب كل من (p,q) من خلال رسم دالة الانحدار الذاتي Autocorrelation Function (ACF)، كما يتم رسم دالة الارتباط الجزئي Partial Autocorrelation Function (PACF) وهي تعطي مؤشراً على درجة رتب كل من (p,q)، ولكنهما قد لا يعطيا نتائج يمكن الاعتماد عليها بالشكل المطلوب عندما يحتوي النموذج على رتب الانحدار الذاتي والمتوسط المتحرك معا ً، ولتحديد رتب النموذج بشكل دقيق نلجأ لطريقة أكثر دقة بتجريب أكبر عدد من نماذج ARIMA برتب مختلفة ومن ثم نختار النموذج الذي له أقل قيمة في اختبارات Akaike وSchwarz (Kong, 2008).

3- تشخيص الأخطاء: بعد تحديد النموذج أو النماذج التي لها أقل قيمة في أختبارات Akaike وSchwarz، يتم فحص الأخطاء للتأكد من أنها مطابقة لشروط حد الخطأ الأبيض White Noise وهناك اختبارات متعددة في هذا المجال لتحديد فيما إذا كان الخطأ موزع توزيع طبيعي ومستقل، فإذا وافق أختبار Akaike وSchwarz اختبار تشخيص أخطاء النموذج يتم اعتماد النموذج بشكل نهائي، وإذا لم تكن أخطاء النموذج موزعة توزيع طبيعي ومستقل يتم اختيار النموذج الثاني الذي له أقل قيمة، ونختبر له فحص تشخيص الاخطاء وهكذا إلى أن يتوافق الأختباران، وتعتبرهذه الخطوة هي الأهم في بناء النموذج وتعتمد بدرجة كبيرة على خبرة الباحث في هذا المجال.

4- عمل التنبؤ: بعد ان تم تحديد النموذج بصيغته النهائية، يتم تحديد الفترات المطلوبة للتنبؤ وعمل التنبؤات اللازمة بناءً على البيانات السابقة والنموذج الذي تم تحديده، وذلك باستخدام البرامج الاحصائية الملائمة

2.4 نتائج التحليل القياسي

1.2.4 محددات الإنفاق العام في الأردن

لغاية معرفة المحددات الرئيسية التي تحكم الإنفاق العام في الأردن بالاستناد للفترة الزمنية ما بين 1985-2013 فقد تم بناء النموذج القياسي التالي وفقاً للمنطق الاقتصادي وبناءً على فرضيات الدراسة:

$$EXP_t = \beta_0 + \beta_1 GCG_t + \beta_2 Inf_t + \beta_3 REV_t + \beta_4 Def_t + U_t ....(6.4)$$

حيث أن :

الرمز الاحصائي	المتغير
EXP	نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي
GCG	معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
Inf	معدل التضخم
REV	نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي
Def	نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي
U_t	الخطأ العشوائي

حيث أن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي (EXP) يمثل المتغير التابع الذي نرغب بقياس محدداته، أما المتغيرات المستقلة فهي كل من: معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GCG) كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي وفق قانون واجنر، كذلك تم وضع متغيرمعدل التضخم (Inf) لتجنب الأسباب الظاهرية التي تعمل على زيادة الإنفاق العام كإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أما متغيري نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي (REV) ونسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي (Def) فيمثلان المحددات المالية للإنفاق العام وبالتالي فهما يعبران عن مقدرة الدولة المالية.

ولفحص استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها كانت نتائج اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) على النحو الآتي:

جدول (4-1)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لفحص استقرارية المتغيرات

السلسلة الزمنية (المتغير)	القرار (الرتبة)	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت	ثابت ومتجه زمني	ثابت	ثابت ومتجه زمني
EXP	I(1)	(2) -1.30	(2) -2.32	*(0) -8.65	*(0) -8.61
GCG	I(1)	(1) -1.97	(2) -2.32	*(0) -11.45	*(0) -11.22
Inf	I(0)	**(0) -3.35	***(0) -3.39	*(0) -6.29	*(0) -6.19
REV	I(1)	(0) -1.63	(0) -2.32	*(0) -5.21	*(0) -5.18
Def	I(0)	*(0) -3.74	**(0) -3.69	*(1) -7.02	*(1) -7.09

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية **معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية ***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية () طول فترة الإبطاء المناسبة حسب معيار Schwartz-Criterion

جدول (4-2)

نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لفحص استقرارية المتغيرات

السلسلة الزمنية (المتغير)	القرار (الرتبة)	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت	ثابت ومتجه زمني	ثابت	ثابت ومتجه زمني
EXP	I(1)	(2) -2.34	***(2) -3.56	*(1) -8.36	*(2) -8.17
GCG	I(0)	*(2) -4.47	*(2) -4.93	*(0) -11.45	*(0) -11.22
Inf	I(0)	**(6) -3.15	***(8) -3.11	*(8) -10.94	*(8) -9.86
REV	I(1)	(1) -1.74	(0) -2.32	*(0) -5.21	*(2) -5.27
Def	I(0)	*(3) -3.80	**(3) -3.76	*(1) -8.29	*(1) -8.12

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية **معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية ***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية ( )طول فترة الإبطاء المناسبة وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel)

أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إلى أن كل من المتغيرات (EX, REV, GCG) لم تكن مستقرة في مستواها واستقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما المتغيرات (Inf, Def) فكانت مستقرة في مستواها وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة صفر I(0).

أما اختبار فيليبس بيرون (PP) فقد أكد النتائج التي تم الحصول عليها في اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجميع المتغيرات باستثناء متغير معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GCG)، حيث اشار الاختبار إلى أن هذه المتغير مستقر في مستواه وبالتالي فهو متكامل من الدرجة صفر، وسيتم اعتماد نتيجة اختبار فيليبس بيرون (PP) لهذا المتغير من حيث أنه مستقر في مستواه نظراً لأن هذا الاختبار اكثر دقة وكفاءة في العينة الصغيرة، وتأكيداً لما مر سابقاً من أنه في حالة التضارب بين نتائج الاختبارين فإن من الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP).

النتيجة الرئيسية لنتائج اختبارات الاستقرارية أن متغيرات الدراسة متكاملة على درجات مختلفة من الدرجة صفر I(0) والدرجة الأولى I(1) ولكن لا يوجد أي من المتغيرات متكامل من الدرجة الثانية I(2)، وبالتالي فإن المنهج الأفضل لدراسة وجود التكامل بين تلك المتغيرات هو المنهج الذي اعتمده بيسران وآخرون في التكامل المشترك.

ومن خلال منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، تم أجراء الإنحدار للمتغير التابع بالفرق الأول على المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة لتمثل مرونات الأجل الطويل، بالإضافة للمتغيرات المستقلة نفسها ولكن بمستوى الفروق لتمثل مرونات الأجل القصير، وتم تحديد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة بفترة واحدة One Lag بناءً على معايير (Akiake, Schwartz, Final Prediction Error, Hannan and Quinn) في نموذج الإنحدار الذاتي غير المقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector حيث أخذ النموذج الشكل الآتي:

$$\Delta EXP_t = \beta_0 + \beta_1 GCG_{t-1} + \beta_2 Inf_{t-1} + \beta_3 REV_{t-1} + \beta_4 Def_{t-1} + \lambda_0 \Delta GCG_t$$
$$+ \lambda_1 \Delta Inf_t + \lambda_2 \Delta REV_t + \lambda_3 \Delta Def_t + U_t ....(7.4)$$

وبعد تقدير المعلمات بواسطة تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) من خلال طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، تم حساب اختبار F لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة (مرونات الأجل الطويل) من خلال اختبار Wald Test، حيث يتم إختبار الفرضية الصفرية القائلة بغياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي لا يوجد تكامل

مشترك، مقابل الفرضية البديلة بوجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل كالتالي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

وكانت نتائج الاختبار كما هي موضحة بالجدول رقم (3-4):

جدول (3-4)

اختبار منهج متعدد الحدود (ARDL) لوجود التكامل المشترك

Pesaran et al.(2001) الحالة (II)

إختبار التكامل على أكثر من مستوى معنوية	F-Statistic المحسوبة	الاحتمال	النتيجة
النموذج	**3.594	0.02	**يوجد علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة	**الحد الأعلى**	**الحد الأدنى**	
عند مستوى 1%	4.15	3.06	
عند مستوى 5%	3.38	2.39	
عند مستوى 10%	3.00	2.08	

ملاحظة : تم احتساب الحدود الحرجة من خلال الجداول التي تم احتسابها من قبل بيسران وآخرون (2001)، الجدول CI(ii) الخانة II: المقطع بدون اتجاه . *ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1% ، ** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5% ، *** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10%.

بعد القيام باختبار Wald Test تم مقارنة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة مع قيمة F الجدولية التي وضعها بيسران وآخرون، حيث كانت المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للجدولية عند مستوى 5% ومستوى 10%، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا يعني وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

بسبب وجود التكامل المشترك بين المتغيرات وحيث أن المتغيرات متكاملة على درجات مختلفة I(0) و I(1)، ولأن اهتمام الباحث ينصب على دراسة الأجل الطويل فإنه سيتم الإتجاه

لطريقـة المربعـات الصـغرى الديناميكيـة (DOLS) لتقـدير معلمـات النمـوذج القياسـي الـوارد فـي المعادلة رقم (6.4).

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) علـى المعادلـة رقـم (6.4)، حيث تم اختيار عدد فترات التباطؤ (Lags=1 and Leads=0) بناء علـى معيـار Schwarz وكانـت نتـائج الإنحدار كالتالي:

جدول (4-4) تقدير معلمات الأجل الطويل

بواسطة طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

المتغيـر	المعلمة	إحصائيةT
Constant	0.0001	0.91
GCG	**0.000067	1.65
Inf	- 0.0000004	-0.63
REV	*0.99	38710
Def	*- 1.00	-27215
R^2 = 0.99 , Adjusted R^2 = 0.98 Durbin-Watson = 2.08 Histogram-Normality Test Probability = 0.73		

ملاحظة : *ذات دلالـة إحصـائية معنويـة عنـد مسـتوى 1% ، ** ذات دلالـة إحصـائية معنويـة عنـد مسـتوى 5%، *** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10% . المتغير التابع هو نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمـالي (EXP).

أظهـرت نتـائج تحليـل طريقـة المربعـات المربعـات الصـغرى الديناميكيـة (DOLS) أن المحددات الرئيسية للإنفاق العام منسوباً للناتج المحلي الأجمـالي فـي الأردن تتمثـل بشـكل رئيسـي بالمحددات المالية وهي: نسبة الإيراد العـام للنـاتج المحلـي الاجمـالي (REV)، ونسـبة العجـز للنـاتج المحلي الاجمالي (Def) وبدرجة أقل النمو في حصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي (GCG)، أما التضخم (Inf) فكان سالباً ولكنه غير مقبول إحصائياً.

حيـث أظهـر التحليـل أن زيـادة مقـدارها 1% فـي نسـبة الإيـراد العـام للنـاتج المحلـي الاجمالي (REV) تعمل على زيادة نسبة الإنفاق العام للنـاتج المحلـي الأجمـالي (EXP) بمقـدار .99 % مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يؤكد التوائم والعلاقة التكاملية بين الإيراد العام والإنفاق العام في الأردن وهذا ما تم التعرض لـه مسبقاً في التحليل الوصفي من الأطروحـة حيـث أن الإيـراد العام يعتبر أهم المحددات المالية التي تمثل حافزاً للحكومة للتوسع في إنفاقها.

كما أظهر التحليل أن زيادة نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي (Def) بمقدار 1% يؤدي لتخفيض نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي بمقدار 1% بثبات العوامل الأخرى، وهذا يعني أن الحكومة في حال ارتفاع نسبة العجز المتوقع لديها تعمل على اقتصاص جزء من الإنفاق العام الموجه للسنة المالية القادمة وذلك للمساهمة بتخفيض هذا العجز حيث يعتبر هذا هو الحل الآني والأسهل عند متخذي القرار، ويكون هذا التخفيض بالإنفاق على حساب الإنفاق الرأسمالي بالدرجة الأولى، وناهيك على أن مسألة العجز في الموازنة الحكومية لها آثار سلبية كثيرة جداً تم ذكر بعضها مسبقاً، إلا أن عمل هذا العجز بشكل سلبي على الإنفاق العام سيؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مستقبلاً.

أما المتغير الثالث فهو النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي، حيث أن زيادة مقدارها 1% في معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (GCG) تساهم بزيادة ضئيلة لا تتجاوز (.00007)% بثبات العوامل الأخرى، وهذا يعني أن المساهمات التي يقدمها النمو الاقتصادي وارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي - من حيث المطالبات بمستوى عالي من التعليم والصحة والخدمات واستجابة الحكومة لمثل هذه المطالب بالتوسع في إنفاقها – لا تنعكس بشكل كبير على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي، وهذا يؤكد مرة أخرى ما تم التطرق له في التحليل الوصفي من أن المحددات المالية - المتمثلة بالإيراد العام والعجز في الموازنة- هي التي تحكم حجم الإنفاق العام بالأردن بشكل أساسي، وأن المساهمات النظرية التي قدمها واجنر لا تستطيع تفسير الإنفاق العام في الاردن.

كذلك لم يكن للتضخم (Inf) أي تأثير يذكر على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي، حيث لم يكن ذا دلالة إحصائية وبالتالي يمكن إهماله، وهذا يعني أن الحكومة لا تستجيب في إنفاقها للزيادة في معدلات الاسعار، كما يعني أيضاً أن أحد أهم المتغيرات التي تسبب الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام والمتمثل بإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود لم يكن له أية تأثيرات تذكر.

2.2.4 محددات الإنفاق العام للبيانات المقطعية (Panel Data)

للتأكد من نتائج التحليل القياسي لمحددات الإنفاق العام في الاردن وإيجاد مؤشر رئيسي يمكن الرجوع له ومقارنة الاردن به نظراً لأن البيانات المقطعية تحقق نتائج يمكن الوثوق بها بشكل أكبر من بيانات السلاسل الزمنية، وذلك أنها تتصف بعدم التحيز في البيانات الذي قد تعاني

منه بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بدولة معينة إضافة لتوفر حجم عينة كبير يوفر درجات حرية أكبر، وبالتالي الحصول على كفاءة أعلى للتقدير.

لهذه الاسباب أعلاه اتجهت الدراسة لعمل نموذج قياسي مقطعي مشابه تماماً للنموذج الوارد في المعادلة رقم (6.4) ولكنه يشمل عدة دول وهي كل من الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس لبيانات مقطعية سنوية Panel Data امتدت منذ عام 2000 ولغاية عام 2013م، حيث أن هنالك عدة عوامل مشتركة بين هذه الاقتصادات والاقتصاد الأردني فهي جميعاً مصدرة للخدمات وتعتمد على السياحة وتحويلات العاملين من الخارج.

وقد تراوحت حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لها خلال سنوات الدراسة من (50-75)% [(1)] ، كما بلغت حصة قطاع الخدمات للناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 على سبيل المثال لا الحصر لهذه الدول على التوالي: الأردن 66% ولبنان 72% ومصر 54% والمغرب 56% وتونس 56%، كذلك فإن هذه الدول قد عانت خلال سنوات الدراسة من تفاقم العجز في الموازنة العامة حيث بلغ العجز نسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2012 : الأردن -8.17% ولبنان -8.96% ومصر -10.74% والمغرب -7.54% وتونس -4.90% على التوالي.

ومن بين مائة وخمس وتسعون (195) دولة توفرت بياناتها حققت تلك الدول المراكز الأردن 181 ولبنان 185 ومصر 189 والمغرب 178 وتونس 155 على التوالي لنفس العام من حيث نسبة العجز للناتج المحلي الإجمالي[(2)]، كما أن جميع الدول المعنية بهذه الدراسة أيضاً تنتمي للشريحة متوسطة الدخل طبقاً لطريقة أطلس المعتمدة لدى البنك الدولي وذلك حسب نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، كذلك تم الاعتماد على مؤشرات الحرية الاقتصادية وتقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 (غرفة صناعة الأردن، 2012).

كذلك بلغت نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي للدول أعلاه في عام 2013: الأردن 31% ولبنان 33% ومصر 37% والمغرب 34% وتونس37% على التوالي مما يؤكد أهمية الإنفاق الحكومي لتلك الدول، كما بلغت نسبة الإيراد العام للناتج الإجمالي لهذه الدول لعام 2013:

([1])تم احتساب النسب وترتيب الدول من قبل الباحث بناءً على بيانات البنك الدولي المنشورة بهذا الخصوص على المواقع الإلكترونية:

http://databank.worldbank.org/data/home.aspx and

http://www.economywatch.com/economic-statistics/jordan/general_government

([2]) تم احتساب النسب من خلال الموقع السابق.

الأردن 26% ولبنان 23.4% ومصر 25.8% والمغرب 28% وتونس 31%.

ولبيان المحددات التي تحكم الإنفاق العام في كل من الأردن، لبنان، مصر، المغرب وتونس تم استخدام نفس النموذج القياسي في المعادلة رقم (6.4) ولكن بشكل مقطعي وذلك بالاستناد للبيانات الخاصة بتلك الدول للفترة (2000-2013) من خلال النموذج القياسي التالي:

$$EXP_{it} = \beta_0 + \beta_1 GCG_{it} + \beta_2 Inf_{it} + \beta_3 REV_{it} + \beta_4 Def_{it} + U_{it} ....(8.4)$$

حيث أن :

الرمز الاحصائي	المتغير
EXP_{it}	نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي للدولة i في الزمن t
GCG_{it}	معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي للدولة i في الزمن t
Inf_{it}	معدل التضخم للدولة i في الزمن t
REV_{it}	نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي للدولة i في الزمن t
Def_{it}	نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي للدولة i في الزمن t
U_{it}	الخطأ العشوائي

ولمعرفة فيما إذا كانت متغيرات النموذج مستقرة أم لا تم تطبيق اختبارات LLC, IPS And Fisher-PP كما هو موضح بالجدول رقم (5-4).

حيث أشارت نتائج الاختبارات أن كلاً من المتغيرات GCG و Def مستقرة في مستواها وبالتالي هي متكاملة من الدرجة صفر(I(0، بينما كانت المتغيرات EXP وREV غير مستقرة في مستواها واستقرت على الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ، بينما كان متغير Inf مستقر في مستواه عند مستوى معنوية 10% في اثنين من الاختبارات ومستقر في مستواه أيضاً على مستوى 5% في الاختبار الثالث، ولكنه استقر في جميع الاختبارات بعد اخذ فرقه الأول وعلى مستوى 1% وبالتالي يمكن اعتباره متكامل من الدرجة الأولى I(1).

جدول (4-5)

نتائج اختبارات جذر الوحدة للبيانات المقطعية (Panel Unit Root Tests)

متــغيــرات النموذج						
Def	**REV**	**Inf**	**GCG**	**EXP**	**الفرضية الصفرية** Null Hypothesis	**الإختبار Test**
					Unit root (common process)	**Levin, Lin & Chu t*-statistic**
-2.39 (0.00)	**-1.01 (0.15)**	**-1.26 (0.10)**	**-4.20 (0.00)**	**0.308 (0.62)**		Level
	-4.72 (0.00)	**-12.1 (0.00)**		**-3.78 (0.00)**		1st diff
					Unit root (Individual process)	**Im, Pesaran & Shin w-statistic**
-2.35 (0.00)	**-0.02 (0.49)**	**-1.32 (0.09)**	**-3.35 (0.00)**	**1.49 (0.93)**		Level
	-2.70 (0.00)	**-8.98 (0.00)**		**-2.63 (0.00)**		1st diff
					Unit root (Individual process)	**Fisher-pp Chi-square**
17.55 (0.06)	**7.69 (0.66)**	**24.9 (0.01)**	**22.11 (0.01)**	**17.7 (0.06)**		Level
	30.23 (0.00)			**55.3 (0.00)**		1st diff

ملاحظة: تم استخدام الاختبار من خلال الخيار (Individual Intercept) .
وطول فترة الإبطاء المناسبة تمت وفق الاختيار الآلي (Schwarz Info Criterion) باستخدام طريقة Bartlett-(Kernel) . () احتمالية عدم استقرارية المتغيربناء على الفرضية الصفرية بأن االمتغير يحتوي على جذر الوحدة.

بعد التأكد من أن متغيرات النموذج متكاملة على درجات مختلفة I(0) و I(1)، تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك الخاصة بالبيانات المقطعية لمتغيرات النموذج وهي كل من Kao and Pedroni Residual Cointegratin Tests، حيث تم رفض الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وهذا يعني أن متغيرات النموذج متكاملة تكاملاً مشتركاً كما هو موضح بالجدول رقم (4-6).

جدول (4-6)

نتائج اختبارات التكامل المشترك للبيانات المقطعية (Panel Cointegration Test)

الاختبار (Test)	الفرضية الصفرية (Null Hypothesis)	Test- Statistic	المعنوية الاحصائية (Significance Probability)	النتيجة
Kao Residual Cointegration Test ADF- statistic	لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج	-17.15	0.00	يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج
Pedroni Residual Cointegration Test	لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج			يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج
panel v-statistic		-2.46	0.99	
panel rho-statistic		0.147	0.56	
panel pp-statistic		-4.97	0.00	
panel ADF-statistic		-4.57	0.00	
group rho-statistic		1.68	0.95	
grouo pp-statistic		-8.36	0.00	
group ADF-statistic		-5.01	0.00	

ملاحظة: تم استخدام الاختبار من خلال الخيار (Individual Intercept) .
وطول فترة الإبطاء المناسبة تمت وفق الاختيار الآلي (Schwarz Info Criterion) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel).

وبناءً على النتائج التي تم التوصل لها، تم الاتجاه لطريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المقطعية (Panel DOLS) للحصول على تقدير للنموذج القياسي الوارد في المعادلة رقم (8.4) أعلاه.

حيث كانت هذه النتائج موافقة بنسبة كبيرة جداً للنموذج القياسي الخاص بالأردن والوارد بالمعادلة رقم (6.4)، وهذا يعني أن محددات الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (EXP) لهذه الدول تتحدد بشكل أساسي من خلال المحددات المالية وهي الإيراد العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (REV)، ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي (Def)، بينما لم تكن أياً من المتغيرات الأخرى ذات تأثير ذو دلالة معنوية وهي كل من معدل التضخم (Inf)، ومتغير معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (GCG) وذلك كما هو موضح بالنتائج الواردة في الجدول رقم (7-4).

جدول (7-4) تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج البيانات المقطعية

بواسطة طريقة المربعات الصغرى الديناميكية للبيانات المقطعية (Panel DOLS)

المتغيـر	المعلمة	إحصائيةT
Constant	0.0001	0.90
GCG	0.000083	1.47
Inf	0.000001	0.08
REV	*1.00	1024
Def	*- 1.00	-367
R^2 = 0.99 , Adjusted R^2 = 0.98 Histogram-Normality Test Probability = 0.97		

ملاحظة : *ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1 % ، ** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5 % ، *** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10 % . المتغير التابع هو نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي (EXP).

3.2.4 سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)

لبيان سلوك القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) وطريقة تفاعلها واستجابتها للمتغيرات الأخرى كالإيراد الكلي والعجز في الموازنة، فقد تم تطبيق النموذج القياسي التالي:

$$(Xi / EXP)_t = f(GCG_t, Inf_t, REV_t, Def_t).......(9.4)$$

حيث يمثل المتغير التابع (Xi/EXP) الإنفاق على القطاع (i) من مجموع الإنفاق الكلي العام، وهذا القطاع (i) يشمل قطاعات: الدفاع، النظام العام وشؤون الأمن العام، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان ومرافق المجتمع، الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم، الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية العامة.

أما بقية المتغيرات فهي نفس المتغيرات المستقلة التي تم التعامل معها سابقاً في المعادلة رقم (6.4)، وهي كل من معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(GCG) كمتغير ممثل للنمو الاقتصادي، ومعدل التضخم (Inf) لتجنب الأسباب الظاهرية التي تعمل على زيادة

الإنفاق العام كإنخفاض القيمة الحقيقية للنقود، إضافة للمتغيرين نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي (REV) ونسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي (Def) للتعبير عن مقدرة الدولة المالية.

ولتحقيق هذه الغاية تم عمل الإنحدار لكل قطاع على حده لرؤية سلوكه وتفاعله مع تلك المتغيرات، حيث لا يمكن تحليل سلوك الإنفاق على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) إلا من خلال هذه المتغيرات التي تحكم الزيادة في الإنفاق العام.

على ضوء ذلك قام الباحث بعمل اختبارات الاستقرارية من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وكذلك اختبار التكامل المشترك من خلال الطريقة التي اعتمدها بيسران وآخرون بواسطة منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، حيث تمت الاختبارات من خلال تغيير المتغير التابع في كل مرة، ليشمل الإنفاق على كل من قطاعات: الدفاع، النظام العام وشؤون الأمن العام، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان ومرافق المجتمع، الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم، الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية العامة وذلك كنسبة من مجموع الإنفاق العام.

أشار اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) في كل مرة إلى أن المتغيرات وفي جميع الإنحدارات متكاملة من الدرجة صفر والدرجة الأولى I(0) و I(1)، ولكن لم يكن بينها أي متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2) وهي بذلك تتماشى مع النموذج العام الوارد في المعادلة (1.5).

كما أن اختبار منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال الطريقة التي استخدمها بيسران أشار إلى وجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وعلى هذا الأساس تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لتقدير المعلمات وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم(8-4).

وبناءً على النتائج الواردة في الجدول رقم (8-4) نلاحظ أن متغير الإيراد العام في الاردن كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي كان له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية معنوية على مستويات الإنفاق على جميع القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، حيث ساهم التوسع بالإيراد العام بشكل واضح في زيادة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي، وكان التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية وعند مستوى 1% لغالبية تلك القطاعات باستثناء قطاعي حماية البيئة والإسكان ومرافق المجتمع، حيث كان التأثير له دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10% وكان التأثير الأكبر للإيراد العام لصالح قطاعات الدفاع، الخدمات العمومية العامة، التعليم و الحماية الاجتماعية على التوالي، وهذا يؤكد ما تم التوصل له سابقاً من خلال التحليل

الوصفي من أهمية متغير الإيراد العام ومساهمته بالتوسع الكبير للإنفاق العام في الأردن سواءً على مستوى مجموع الإنفاق العام أو على المستوى القطاعي.

جدول (8-4)

تقدير معلمات النموذج رقم (4.5) الخاص بتحليل سلوك الإنفاق

على القطاعات الاقتصادية في الأردن بواسطة طريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS)

المتغير التابع (Xi/EXP)	متغيرات النموذج المستقلة			
	GCG	**Inf**	**REV**	**Def**
الدفاع	-0.33	-0.213	*0.585	***-0.695
النظام العام وشؤون الأمن العام	*0.431	*-0.952	*0.181	*-1.126
الشؤون الاقتصادية	*0.491	*0.860	*0.288	***-0.389
حماية البيئة	*0.160	*-0.182	***0.015	-0.031
الإسكان ومرافق المجتمع	*0.15	**-0.216	***0.027	*-0.338
الصحة	*0.314	*-1.236	*0.274	*-0.895
الترفيه والثقافة والدين	-0.016	***-0.063	*0.056	**-0.096
التعليم	-0.102	***-0.188	*0.477	-0.097
الحماية الاجتماعية	*1.256	**-2.243	*0.404	***-2.00
الخدمات العمومية العامة	**-0.345	-0.0007	*0.552	**-0.529

ملاحظة : *ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1% ، ** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5% ، *** ذات دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 10% . تم اختيار فترات التباطؤ (Lag & Lead) بناء على معيار Schwarz.

المتغير الآخر والذي تبرز اهميته بشكل واضح جداً هو متغير نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي، حيث كانت زيادة نسبة العجز بمقدار 1% تساهم في تخفيض الإنفاق على القطاعات حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) لجميع تلك القطاعات، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1% لقطاعات النظام العام وشؤون الأمن العام، الإسكان ومرافق المجتمع وقطاع الصحة، وذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5% لقطاعي الترفيه والثقافة والدين وقطاع الخدمات العمومية العامة، بينما كان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى

10% لقطاعات الدفاع، الشؤون الاقتصادية والحماية الاجتماعية ولكن التأثير في قطاعي حماية البيئة والتعليم لم يكن ذا دلالة إحصائية معنوية عند أي من المستويات 1% ، 5% و 10% وبالتالي يمكن إهمال هذا التأثير.

تأثير متغير معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كان متباينا ومتذبذباً من قطاع لآخر، فبينما كان هذا التأثير موجباً وذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 1% لكل من القطاعات: النظام العام وشؤون الامن العام، الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان ومرافق المجتمع، الصحة والحماية الاجتماعية، كان هذا التأثير مخالفاً للمنطق الاقتصادي في قطاع الخدمات العمومية العامة حيث كان التأثير سالباً وذو دلالة إحصائية معنوية عند مستوى 5% بينما لم يكن هذا التأثير ذو دلالة إحصائية معنوية عند أي من المستويات 1%، 5% و 10% لقطاعات الدفاع، الترفيه والثقافة والدين وقطاع التعليم وبالتالي يمكن إهماله على الرغم من وجود الإشارة السالبة.

متغير التضخم كانت إشارته سالبة لجميع القطاعات باستثناء قطاع الشؤون الاقتصادية أي أن الحكومة لا تأخذ بعين الاعتبار الزيادة في الأسعار لزيادة الإنفاق العام وذلك للمحافظة على المنفعة الحقيقية للإنفاق ثابتة، بل نرى أن الزيادة في الاسعار تعمل على خفض الإنفاق العام كردة فعل على هذه الزيادة في جميع القطاعات باستثناء قطاع الشؤون الاقتصادية والذي كان أثر التضخم فيه إيجابياً، عموماً أثر التضخم على جميع القطاعات كان ذو دلالة إحصائية عند مستويات 1% ، 5% و 10% باستثناء قطاعي الدفاع والخدمات العمومية العامة حيث أن التأثير في كليهما يمكن إهماله نظراً لأنه لم يكن ذا دلالة إحصائية.

النتيجة الرئيسية التي يمكن التوصل لها من خلال هذا التحليل أن المحددات المالية وتتمثل بنسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي هي التي تحكم بالدرجة الأولى سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، بينما لم يتأثر سلوك تلك القطاعات بشكل واضح بالأسباب الاقتصادية المتمثلة بمعدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك كان تأثر سلوك تلك القطاعات بالأسباب الظاهرية المتمثلة بالارتفاع في معدلات الأسعار مختلفاً ومتبايناً من قطاع لآخر وفي بعض الاحيان كان هذا التأثير مخالفاً للمنطق الاقتصادي وأحيان أخرى كان يمكن إهمال هذا التأثير.

4.2.4 كفاءة الإنفاق العام في الاردن

المنهجية المتبعة لقياس نسبة الإنفاق العام والتي تعمل على تعظيم معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الحد الأمثل للإنفاق في الأردن هي نفس المنهجية التي اعتمدها Scully (1998 - 2003) بالاعتماد على أعمال Barro (1989)، حيث قام بتصميم نموذج يعمل على قياس نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الاجمالي التي تعظم معدلات النمو الاقتصادي وتصل به إلى النقطة التي تسمى بالحد الأمثل للإنفاق، كما أن النموذج نفسه يستخدم في حالات أخرى لقياس معدل الضرائب الذي يجب أن يتم تحصيله لتعظيم معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا النموذج فإنه يتم أخذ دالة كوب دوغلاس على الشكل الآتي :

$$Y = a(G_{t-1})^b[(1-T_{t-1})Y_{t-1}]^c ....(10.4)$$

حيث يمثل المتغير (Y) الناتج المحلي الأجمالي الحقيقي، المتغير(G) يمثل مجموع الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة، اما المتغير (T) فيمثل معدل الضرائب بمجموعه العام بالأصل ونفس المتغير مصمم أيضاً لقياس نسبة الإنفاق العام منسوباً للناتج المحلي الأجمالي بافتراض الميزانية المتوازنة.

وينطلق النموذج من فرضية الميزانية المتوازنة (G= TY)، وبالتالي فإن هذا النموذج يقيس الحد الأمثل للإنفاق من خلال اتباع فرضية الميزانية المتوازنة بحيث يتم تمويل كامل الإنفاق من قبل الضرائب وعدم قبول وجود العجز في موازنة الحكومة.

وبتطبيق النموذج الوارد في المعادلة رقم (10.4) على حالة الأردن بافتراض أن الحكومة الأردنية لا تعاني من العجز في موازنتها وكذلك بافتراض أن الحكومة الأردنية تتبع فرضية الموازنة المتوازنة (G= TY)، وذلك من أجل الوصول إلى نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي والتي تصل بمعدلات النمو الاقتصادي في الأردن إلى أقصى مستوياتها، والهدف الأساسي من ذلك هو معرفة الحد الأمثل للإنفاق العام ليكون بمثابة مرجعية لقرارت الإنفاق العام مستقبلاً ونقطة للمقارنة مع وضع الإنفاق العام الفعلي بشكله الحالي.

وبتعويض المقدار (G= TY) في المعادلة رقم (10.4) أعلاه ينتج :

$$Y = a(T_{t-1}Y_{t-1})^b[(1-T_{t-1})Y_{t-1}]^c ....(11.4)$$

وبأخذ المشتقة الأولى والمشتقة الثانية للمتغير (Y) بالنسبة لـ (T) فإن نموذج Scully يخبرنا بأن الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي يعظم النمو الاقتصادي عندما :

$$T^* = b/(b+c)...........(12.4)$$

ولإيجاد قيمة هذه المعلمات (b and c) فإنه يتم عمل إنحدار للمعادلة رقم (11.4) بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لها كالتالي :

$$Ln(Y_t) = Ln(a) + bLn(T_{t-1}Y_{t-1}) + cLn[(1-T_{t-1})(Y_{t-1})] + U_t ....(13.4)$$

وبافتراض أن :

$$X_t = (T_{t-1}Y_{t-1}), And Z_t = (1-T_{t-1})(Y_{t-1})$$

تصبح المعادلة رقم (13.4) بالشكل الآتي :

$$Ln(Y_t) = Ln(a) + bLnX_t + cLnZ_t + U_t ....(14.4)$$

ولأجراء هذا الإنحدار يتم فحص استقرارية متغيرات النموذج كما في الجدول رقم (9-4):

جدول (9-4)

نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لفحص استقرارية المتغيرات

السلسلة الزمنية (المتغير)	القرار (الرتبة)	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت	ثابت ومتجه زمني	ثابت	ثابت ومتجه زمني
LnY	I(1)	(2) 0.62	(6) -2.14	**(3) -3.51	**(4) -3.63
LnX	I(1)	(3) 0.0008	(2) -2.54	*(1) -7.67	*(1) -7.49
LnZ	I(1)	(5) 0.56	(7) -2.09	*(2) -5.69	*(2) -5.98

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية **معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية ***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية ()طول فترة الإبطاء المناسبة وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel) ، تم التأكد من صحة النتائج من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

أشار اختبار استقرارية المتغيرات بأن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة في مستواها وإنما استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فإن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها فإنه يمكن اللجوء لاختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test للكشف عن وجود التكامل بين المتغيرات.

جدول (4-10)
نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

عدد متجهات التكامل	قيم Eigenvalue	إختبار الأثر Trace Statistic	القيمة الجدولية عند مستوى 5%	الإحتمالية
لا يوجد	0.752	54.68	42.92	0.002
واحد على الأكثر	0.414	16.98	25.87	0.042
اثنان على الاكثر	0.089	2.53	12.52	0.93

ملاحظة : أشار اختبار الاثر Trace Statistic في اختبار جوهانسون لوجود متجه واحد للتكامل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% وكذلك تم التأكد من وجود متجه للتكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختبار القيمة العظمى في جوهانسون Max-Eigen Statistic . كذلك أشار اختبار منهج متعدد الحدود (ARDL) لوجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

وعلى ضوء نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والذي أشار لوجود التكامل المشترك بين المتغيرات، وبما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى سيتم اللجوء لطرق إنحدارات التكامل لتقدير معلمات المعادلة رقم (14.4) وهي كل من طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS)، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) وكانت نتائج التقدير كما هي موضحة بالآتي:

أولاً: تقدير المعادلة رقم (14.4) من خلال طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل :FMOLS

$$Ln(Y_t) = 0.67 + 0.36LnX_t + 0.65LnZ_t$$

T-Statistic = (22.6) (4.96) (11.9)

R^2=0.989 Adjust R^2=0.988 S.E = 0.04

يتم حساب نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي والتي تمثل الحد الأمثل للإنفاق كالتالي: من المعادلة رقم (12.4)

T* =b/(b+c) =0.36/(0.36+0.65) = 0.356

ثانياً: تقدير المعادلة رقم (14.4) بطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS:

$$Ln(Y_t) = 0.67 + 0.38LnX_t + 0.62LnZ_t$$

T-Statistic = (479.8) (93.4) (196.9)

R^2=0.99 Adjust R^2=0.99 S.E = 0.002

بنفس الطريقة أيضاً يتم حساب نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الإجمالي:

$$T^* = b/(b+c) = 0.38/(0.38+0.62) = 0.38$$

حيث أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن يتراوح ما بين (35.6 – 38)%، وبما أن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي بلغت 31.4% خلال السنوات الماضية (2010-2013) فإن هذا يعني أن الإنفاق العام في الأردن لا زال يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو يسهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحديداً خلال السنوات التي لم تتجاوز فيها نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي الحد الأمثل للإنفاق، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام في الأردن يعمل في طور الكفاءة ويسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ذلك لا يعني بأن هذا الإنفاق قد وصل إلى مستواه الأمثل الذي يحقق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

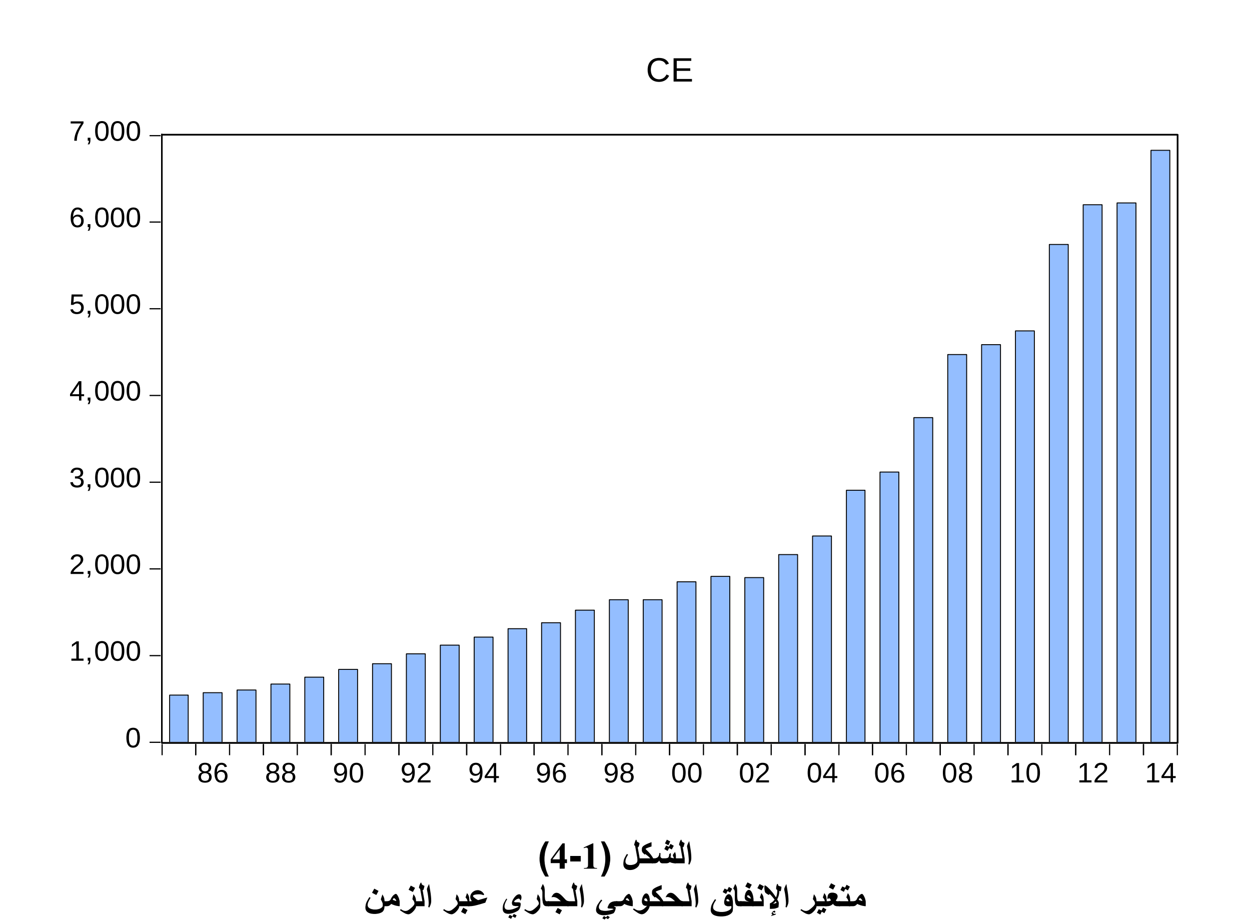
إن تحقيق أقصى معدلات ممكنة للنمو الاقتصادي عبر آلية الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن مرهون بوصول نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي إلى (35.6 – 38)% حسب نتائج التحليل القياسي، ولكن نتائج هذا التحليل تم الوصول لها من خلال فرضيات معينة تتمثل بأن الحكومة الأردنية تقوم بتمويل كامل إنفاقها من الضرائب وتتبع فرضية الميزانية المتوازنة وبالتالي فهي لا تعاني من عجز في موازنتها، ولكن على أرض الواقع نجد أن الحكومة الأردنية لا تتبع فرضية الميزانية المتوازنة وقد عانت من عجز مرتفع في موازنتها خلال الأعوام الماضية ومشاكل في آليات وطرق تمويل هذا العجز إضافة لارتفاع رصيد الدين العام، وبالتالي فإن نسبة الحد الأمثل للإنفاق في الأردن تم قياسها في ظروف مثلى لتمثل مرجعية لقياس نسب الإنفاق للناتج المحلي الأجمالي والتي تعظم معدلات النمو الاقتصادي.

إن الفرق بين نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي حالياً وهو تقريباً ما يعادل من 30% إلى 31% ونسبة الحد الأمثل للإنفاق العام وتتراوح ما بين (35.6 – 38)% تمثل نقص في كفاءة الإنفاق العام كان بإمكان الحكومة الأردنية الوصول له لولا وجود المشكلات المالية الأخرى التي تعاني منها وعلى رأسها العجز في موازنة الحكومة وكيفية تمويل هذا العجز، وهذا النقص في كفاءة الإنفاق يمثل مكاسب ضائعة أمام الحكومة الأردنية تتمثل بمعدلات النمو الاقتصادي التي كان بالإمكان تحقيقها فيما لو تم زيادة هذا الإنفاق إلى حده الأمثل.

ولكن الفرصة تبقى قائمة مستقبلاً في حال التخلص من هذه المشكلات المالية واتباع فرضية الميزانية المتوازنة للوصول بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي إلى حده الأمثل وبالتالي تحقيق أقصى كفاءة ممكنة للإنفاق العام.

5.2.4 التنبؤ بالإنفاق الحكومي الجاري في الاردن

يهدف هذا الجزء من الدراسة لتوقع حجم الإنفاق الحكومي الجاري (النفقات الجارية) في الموازنة العامة للمللكة الأردنية الهاشمية خلال الخمس سنوات القادمة، حيث تم الأعتماد على بيانات سنوية للنفقات الجارية ممتدة لثلاثين (30) سنة، وتم تطبيق نموذج ARIMA أحادي المتغير على بيانات الدراسة وهو نموذج يجمع بين الإنحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ،كما تم عمل اختبار فيليبس بيرون (PP) لبيان أستقرار السلسلة، والأختيار من عدة نماذج وتم أختيار النموذج المناسب من خلال تطبيق معايير Akaike وSchwarz ومن ثم تطبيق معايير خطأ التنبؤ، والشكل التالي يبين متغير الإنفاق الحكومي الجاري خلال سنوات الدراسة:



الشكل (4-1)
متغير الإنفاق الحكومي الجاري عبر الزمن

حيث يتبين من الشكل (1-4) أن الإنفاق الحكومي الجاري تزايد بشكل تدريجي خلال سنوات الدراسة وكانت هذه الزيادة مستمرة من سنة لأخرى، فقد بلغ الإنفاق الحكومي الجاري أولى سنوات الدراسة أي في عام 1985 ما قيمته 542.5 مليون دينار أردني، ليصل هذا الإنفاق في عام 1995 إلى 1309.5 مليون دينار، بينما بلغ هذا الإنفاق في عام 2005 ما قيمته 2908 مليون دينار، ويستمر هذا التزايد في الإنفاق العام حيث بلغ 4746.6 و 6222 مليون دينار أردني لأعوام 2010 و2013 على التوالي، وهذا تطور طبيعي لهذا النوع من الإنفاق الذي يشكل في معظمه نفقات لا يمكن التراجع عنها وتتميز بالتوسع المستمر.

كما يتبين من الشكل (1-4) أن متغير الإنفاق الحكومي الجاري غير مستقر مع الزمن ولمزيد من الدقة يتم تجربة أختبار فيليبس بيرون (PP) مع المقطع والأتجاه الزمني حسب الجدول رقم (11-5).

جدول (11-4)

نتائج اختبار فيليبس بيرون (PP) لفحص استقرارية متغير الإنفاق الحكومي الجاري

السلسلة الزمنية (المتغير)	القرار (الرتبة)	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت	ثابت ومتجه زمني	ثابت	ثابت ومتجه زمني
EXP	I(1)	(2) 0.47	(2) 0.427	*(4) -3.94	*(2) -5.64

*معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية **معنوية عند مستوى 5% حسب القيم الجدولية ***معنوية عند مستوى 10% حسب القيم الجدولية ( )طول فترة الإبطاء المناسبة وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett-Kernel) . تم التأكد من صحة النتائج من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) .

حيث تشير النتائج أن متغير الإنفاق الحكومي الجاري (CE) غير مستقر في مستواه ولكنه استقر بعد أخذ الفرق الأول، أي ان المتغير متكامل من الدرجة الأولى (d=1)، كما أشارت قيمة Durbin h.Test إلى عدم وجود ترابط بين الأخطاء.

بعد ذلك يتم الأنتقال للمرحلة الثانية وهي تحديد رتب الأنحدار الذاتي (P) والمتوسط المتحرك (q)، ومن خلال رسم دالتي الأنحدار الذاتي والأنحدار الجزئي ACF And PACF حيث لم نستطع الحصول على النموذج الملائم مباشرة من خلال الرسم لتعدد القرارات التي يمكن اتخاذها **أنظر الملحق رقم (3).**

لذلك تم اللجوء لطريقة أكثر دقة من خلال عمل إنحدارات متعددة لنماذج ARIMA المقترحة والاعتماد على معياري Akaike وSchwarz، حيث تم ترشيح النماذج التي حصلت على

أقل القيم من خلال عمل انحدارات متعددة لمجموعة من نماذج ARIMA المقترحة كما في الجدول رقم (4-12).

وبالتالي كانت النماذج التي حصلت على أقل قيمة (Schwarz, Akaike) هي على التوالي:

ARIMA(5,1,3)، ARIMA(5,1,4) و ARIMA(4,1,3) وعند فحص نموذج ARIMA(4,1,3) تبين بأن الخطأ غير موزع توزيع طبيعي ومستقل من خلال اختبار Jarque-Bera أنظر الملحق رقم (4)، حيث تم رفض الفرضية الصفرية بأن الخطأ موزع توزيع طبيعي ومستقل، وبالتالي تم استبعاد النموذج من عملية التنبؤ.

جدول رقم (4-12)

مجموعة من نماذج ARIMA مع قيم Akaike وSchwarz لكل منها.

ARIMA	Akaike	Schwarz	ARIMA	Akaike	Schwarz
(1,1,0)	14.12	14.17	(1,1,3)	13.04	13.23
(2,1,0)	14.19	14.28	(2,1,3)	13.49	13.73
(3,1,0)	13.45	13.60	(3,1,3)	13.27	13.56
(4,1,0)	13.46	13.66	**(4,1,3)**	**12.24**	**12.58**
(5,1,0)	13.58	13.83	**(5,1,3)**	**11.78**	**12.17**
(0,1,1)	14.09	14.13	(0,1,4)	13.68	13.86
(1,1,1)	14.19	14.29	(1,1,4)	13.28	13.51
(2,1,1)	13.62	13.77	(2,1,4)	13.76	14.05
(3,1,1)	13.46	13.65	(3,1,4)	12.44	12.77
(4,1,1)	13.54	13.78	(4,1,4)	13.40	13.79
(5,1,1)	13.65	13.95	**(5,1,4)**	**12.01**	**12.54**
(0,1,2)	14.15	14.18	(0,1,5)	13.74	13.98
(1,1,2)	13.49	13.63	(1,1,5)	13.18	13.47
(2,1,2)	13.53	13.73	(2,1,5)	12.78	13.12
(3,1,2)	13.07	13.31	(3,1,5)	13.14	13.52
(4,1,2)	13.24	13.54	(4,1,5)	12.99	12.68
(5,1,2)	13.36	13.70	(5,1,5)	12.25	12.74
(0,1,3)	13.24	13.38			

وللمقارنة بين نموذجي ARIMA(5,1,3) و ARIMA(5,1,4) تم عمل عدة إختبارات في هذا المجال لتشخيص الأخطاء ومعرفة النموذج المناسب للتنبؤ كما في الجدول رقم (4-13).

جدول رقم (4-13)

مقارنة بين نموذجي ARIMA المقترحين

TEST	ARIMA(5,1,4)	ARIMA(5,1,3)
Probability of Jarque-Bera Of Histogram-Normality Test	0.32	0.22
Akaike	12.01	11.78
Schwarz	12.54	12.17
Correlogram Squared Residuals	Insignificant	Insignificant
S.E Of Regression	89.04	76.81
Adjust R^2	0.887	0.916

بما أن الأخطاء موزعة توزيع طبيعي ومستقل في كلا النموذجين، وكذلك عدم معنوية مربعات الاخطاء أيضاً، إلا أن نموذج ARIMA(5,1,3) أفضل قدرة على التنبؤ حيث يتفوق على النموذج الآخر ARIMA(5,1,4) من حيث أنه أقل قيمة في اختباري Akaike و Schwarz وكذلك أقل في الخطأ المعياري للإنحدار وأفضل من ناحية Adjust R^2، وبالتالي فإن النموذج ARIMA(5,1,3) هو النموذج الملائم لعملية التنبؤ.

وبافتراض أن متغير الإنفاق الجاري يعبر عنه بالرمز (CE) فإن نموذج ARIMA(5,1,3) المناسب تماماً لعملية التنبؤ يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta CE_t = b_0 + b_1 CE_{t-1} + b_2 CE_{t-2} + ... + b_5 CE_{t-5} + e_t + w_1 e_{t-1} + w_2 e_{t-2} + w_3 e_{t-3} \quad ...(15.4)$$

وفي الخطوة الأخيرة من التحليل وبناءً على البيانات المتوفرة للدراسة وبعد تحديد النموذج الملائم للتنبؤ بشكله النهائي يتم التنبؤ بالمشاهدات للفترة المطلوبة، وفي هذه الدراسة سيتم تحديد فترة التنبؤ بخمس سنوات، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (4-14)

نتائج التنبؤ للإنفاق الحكومي الجاري من خلال نموذج ARIMA(5,1,3)

Period	Forecast	Lower	Upper	(أرقام الموازنة)
2015	7733.2	6700.9	8091.6	6702
2016	7914.2	7342.2	8486.2	7062
2017	7919.7	7227.9	8611.5	7328
2018	8896	7984.9	9807.2	
2019	9612.8	8382.03	10843.5	

ملاحظة: أرقام الموازنة مقدر لعام 2015 وتأشيري لعامي 2016 و 2017.

بينت نتائج التنبؤ للإنفاق الحكومي الجاري بأن هذا الإنفاق سيتراوح ما بين 6700.9 مليون دينار إلى 8091.6 مليون دينار في عام 2015 مع ثبات العوامل الأخرى بينما أشارت أرقام الموازنة المقدرة لنفس العام بأن هذا الإنفاق سيبلغ 6702 مليون دينار، بينما في عام 2016 كانت نتائج التنبؤ تشير إلى أن الإنفاق الحكومي الجاري سيتراوح ما بين 7342.2 مليون دينار إلى 8486 مليون دينار مع ثبات العوامل الأخرى بينما أشارت أرقام الموازنة التأشيرية إلى أن هذا الإنفاق سيبلغ 7062 مليون دينار، أرقام الموازنة التأشيرية لعام 2017 أشارت إلى أن الإنفاق الحكومي الجاري سيبلغ 7328 مليون دينار مع ثبات العوامل الأخرى وكانت نتائج التنبؤ تشير إلى أن هذا الرقم سيتراوح ما بين 7227.9 مليون دينار إلى 8611.5 مليون دينار.

في الأعوام 2018 و 2019 أشارت نتائج التنبؤ أن الإنفاق الحكومي الجاري سيتراوح ما بين (9807.2-7984.9) و (10843.5 -8382.03) مليون دينار أردني على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى.

وبالتالي فإن نتائج التنبؤ أشارت إلى أن الإنفاق الجاري في الأردن سيشهد تزايداً ملحوظاً خلال السنوات القادمة كما هو متوقع، وكانت الأرقام قريبة جداً من الأرقام التأشيرية الصادرة من دائرة الموازنة العامة، وهذا يعني أن الإنفاق الجاري سيستمر بالتوسع في المستقبل مما يعني ضرورة التوسع أيضاً في الإيراد العام ليتماشى مع هذه الزيادة في الإنفاق، وذلك من أجل تخفيض حدة المشاكل المالية الأخرى كارتفاع المديونية وزيادة العجز في موازنة الحكومة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج الرئيسية

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة ومهمة لعلَ من أبرزها أن الإنفاق العام للحكومة المركزية في الاردن يزداد كقيمة مطلقة من سنة لأخرى، أما الزيادة النسبية (نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي) فكانت هذه الزيادة تتصف بالتذبذب عبر الزمن وعدم الأستقرار على نهج معين خلال سنوات الدراسة.

كما أن تأثير النمو الاقتصادي المتمثل بمقدار النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لا يكاد يذكر، حيث أن زيادة مقدارها 1% في معدل النمو لحصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (GCG) تساهم بزيادة ضئيلة في نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي لا تتجاوز (.00007)% بثبات العوامل الأخرى، كما أن التحليل الوصفي لم يعطي دلائل واضحة على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام في الأردن، وهذا يعني أن المساهمات التي يقدمها النمو الاقتصادي وارتفاع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من حيث المطالبات بمستوى عالي من التعليم والصحة والخدمات واستجابة الحكومة لمثل هذه المطالب من خلال التوسع في إنفاقها لا تنعكس بشكل كبير على نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي.

إن عدم إنعكاس النمو الاقتصادي على التوسع في الإنفاق العام يعني أيضاً عدم فاعلية قانون واجنر لحالة الأردن، فقانون واجنر يتلخص بأنه: " إذا تم تحقيق معدل نمو معين في مجتمع من المجتمعات فإن هذا يعمل على زيادة واتساع أنشطة الدولة المختلفة وبالتالي يزداد الإنفاق العام للدولة بمعدل اكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي "، ولكن تبين بشكل قطعي بأنه وخلال بعض فترات الدراسة كانت معدلات النمو في الإنفاق العام أقل من معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي وبالتالي عدم إنطباق الصيغة النظرية لقانون واجنر في الأردن خلال السنوات منذ عام 2005 ولغاية عام 2013م.

إن مقدرة الدولة الأردنية المالية والمتمثلة بـنسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي للحكومة المركزية يعتبر من أهم المحددات لنسبة الإنفاق الحكومي العام للناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الأردن مثله مثل باقي الدول التي تحاول باستمرار زيادة مواردها وتوفير مصادر جديدة للإيرادات وذلك لتغطية الإنفاق العام، وكلما توفرت فوائض مالية أكثر تقوم الحكومات بالتوسع في الإنفاق العام بشكل أكبر.

وقد أظهر التحليل الوصفي التوائم والعلاقة التكاملية بين نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي ونسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي، وقد تأكدت هذه النتائج من خلال التحليل القياسي حيث أن زيادة مقدارها 1% في نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الاجمالي(REV) تعمل

على زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي(EXP) بمقدار 99. % بثبات العوامل الأخرى، كما أن نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي من أهم العوامل التي تفسر سلوك الإنفاق على القطاعات حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، حيث أن حصة تلك القطاعات من مجموع الإنفاق العام تزداد مع الزمن بزيادة نسبة هذا الإيراد وكان التأثير الأكبر لصالح قطاعات الدفاع، الخدمات العمومية العامة، التعليم والحماية الاجتماعية وذلك حسب التصنيف الوظيفي(COFOG).

أكدت الدراسة على أن العجز في موازنة الحكومة الأردنية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من أهم المحددات التي تحكم الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فالمشاكل المالية التي واجهها الأردن عملت على الحد من التوسع بالإنفاق العام، حيث أن العجز المتكرر بالموازنة عمل على تراكم الدين العام في وبالتالي هذا أدى إلى أن تقوم الدولة بالحد من مشاريعها وخططها بالتوسع في الإنفاق العام.

فقد أظهرت نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي كنسبة من الإنفاق العام وكذلك البيانات المتعلقة بعجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أن الفترة ما بين عامي (1985 – 1991) شهدت نسب عالية لعجز الموازنة، حيث كان المعدل العام للعجز منسوباً للناتج المحلي الاجمالي خلال تلك السنوات 8.7%، وخلال نفس هذه الفترة كان الإنفاق الرأسمالي متدنياً جداً حيث بلغ معدل نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام 6.1%.

ومنذ عام 1992 وحتى نهاية عام 2004 كانت نسب العجز للناتج المحلي الأجمالي متدنية جداً وحول حدودها العالمية الطبيعية وبلغ معدل نسبة هذا العجز للناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة 2.5%، بينما على الجانب الآخر وفيما يخص الإنفاق الرأسمالي نجد أن هنالك إرتفاع كبير في نسبة هذا الإنفاق وكان في معظم السنوات يتجاوز حاجز 20% وبلغ معدل الإنفاق الرأسمالي منسوباً للإنفاق العام خلال تلك الفترة 21.5%.

وابتداءً من عام 2005 بدأت نسب العجز ترتفع مرة أخرى وبلغ معدل العجز منسوباً للناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات (2005 – 2013) ما معدله 6% على أساس الاستحقاق - بعد إضافة قيمة المنح - وخلال نفس الفترة أخذت نسبة الإنفاق الرأسمالي من مجموع الإنفاق العام تتناقص بشكل كبير وبلغت في معدلها العام 11% من مجموع الإنفاق العام.

هذه النتائج تؤكد بشكل واضح أن العجز في الموازنة هو أحد أهم المحددات المالية للإنفاق العام، حيث يمثل وجهاً آخر لمقدرة الدولة المالية ويعتمد عليه أيضاً بشكل رئيسي لتفسير ظاهرة الإنفاق العام في الاردن، حيث أن العجز في الموازنة يعمل على تقليص الإنفاق

الرأسمالي. كما أظهر التحليل القياسي للدراسة أن زيادة نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي (Def) بمقدار 1% يؤدي لتخفيض نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي بمقدار 1% بثبات العوامل الأخرى، وفي ظل عدم وجود فوائض مالية وعدم مرونة الإنفاق الجاري نظراً لأنه يشكل في معظمه نفقات أساسية لا يمكن التراجع عنها بسهولة فإن البديل يتم باللجوء إلى تقليص الإنفاق الرأسمالي، وهذا يشكل إعاقة لخطط التنمية وعدم تحقيق النمو الاقتصادي المنشود في الأجل الطويل.

إن ازدياد نسبة العجز للناتج المحلي الاجمالي ساهم بشكل واضح في إنخفاض نسبة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية من مجموع الإنفاق العام حسب التصنيف الوظيفي (COFOG)، فقد تبين من دراسة سلوك الإنفاق على القطاعات الاقتصادية أن هناك تراجع واضح في نسبة الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والتي يعتبر الإنفاق الرأسمالي المكون الرئيس لها مقارنة بالقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، وبما أن الإنفاق الرأسمالي يشكل الإنفاق الهادف والذي يعمل على تحريك القطاعات الاقتصادية وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في جوهر الاقتصاد فهذا بالتأكيد يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية المنشودة وحرمان الاقتصاد من الإزدهار والتقدم الاقتصادي مستقبلاً.

توصلت الدراسة أيضاً إلى انه وحسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) فإن إنفاق الحكومة المركزية في الأردن يميل لصالح القطاعات ذات الطابع الاجتماعي (الصحة، الترفيه والثقافة والدين، التعليم، الحماية الاجتماعية) وبالمقابل فقد تراجع نسبة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي (الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان ومرافق المجتمع) والقطاعات ذات الطابع الأمني والعسكري (الدفاع، النظام العام وشؤون الأمن العام).

بلغ معدل نسبة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية من مجموع الإنفاق العام 42.1%، مبتدئاً بنسبة 26.3% في عام 1985 ومنتهياً بنسبة 47.9% في عام 2013، وقد كانت أعلى نسبة لهذا القطاع في عام 2005 وبلغت 56%، كما بلغت النسبة حدودها الدنيا في أولى سنوات الدراسة أي في عام 1985 حيث بلغت النسبة 26.3% من مجموع الإنفاق العام، وهذا يؤكد الإتجاه التصاعدي لنسبة الإنفاق على قطاعات الشؤون الاجتماعية عبر الزمن، أما التغيرات التي طرأت خلال سنوات الدراسة على القطاعات ذات الطابع الاجتماعي فتعزى بشكل رئيسي لقطاع الحماية الاجتماعية، حيث أنه الأكبر من بين كل القطاعات التي تعنى بالشؤون الاجتماعية والذي زاد إنفاق الحكومة المركزية عليه بشكل كبير جداً، ومن أسباب تضخم هذا القطاع في الأردن

تضمنه التقاعد المدني والعسكري وهذا بالطبع مخالف للموازنات الحكومية المركزية والتي تندرج فيها التقاعدات تحت أنظمة الضمان الأجتماعي.

إن الإنفاق العام قد لا يؤدي بالضرورة لتحسين معدلات النمو الاقتصادي انطلاقاً من الدراسات التي أجراها بارو Barro وآخرين والمتعلقة بكفاءة الإنفاق والحد الأمثل له، حيث أن هنالك إنفاق عام كفؤ قبل الوصول لنقطة الحد الأمثل للإنفاق وهذا الإنفاق هو إنفاق إيجابي يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وهنالك إنفاق عام غير كفؤ بعد تجاوز نقطة الحد الأمثل للإنفاق وهذا الإنفاق يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي بإمكان أي اقتصاد سواءً أكان اقتصاداً متقدماً أم نامياً من تحسين معدلات النمو الاقتصادي لديه من خلال التحكم بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي.

توصلت الدراسة إلى أن الحجم الأمثل للإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الأجمالي في الأردن يتراوح ما بين (35.6 – 38)% تحت افتراض اتباع الحكومة الأردنية سياسة الميزانية المتوازنة وقد تطابقت هذه النتائج القياسية تقريباً مع نتائج التحليل الوصفي، وبما أن نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي بلغت 31.4% خلال السنوات الماضية (2010-2013) فإن هذا يعني أن الإنفاق العام في الأردن لا زال يعمل في طور الكفاءة، وبالتالي فهو يسهم بشكل إيجابي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحديداً خلال السنوات التي لم يتجاوز فيها نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي الحد الأمثل للإنفاق.

إن الفرق بين نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي حالياً وهو تقريباً يتراوح ما بين 30% إلى 31% ونسبة الحد الأمثل للإنفاق العام وتتراوح ما بين (35.6 – 38)% تمثل نقص في كفاءة الإنفاق العام كان بإمكان الحكومة الأردنية الوصول له لولا وجود المشكلات المالية التي تعاني منها وعلى رأسها العجز في موازنة الحكومة وكيفية تمويل هذا العجز، وهذا النقص في كفاءة الإنفاق يمثل مكاسب ضائعة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي كان بإمكان الحكومة الأردنية تحقيقها عبر آلية الإنفاق العام من خلال زيادة هذا الإنفاق إلى حده الأمثل والذي يسهم في تحقيق أقصى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

ولكن الفرصة تبقى قائمة خلال السنوات القادمة في حال التخلص من مشكلة العجز في موازنة الحكومة مع تمويل كامل الإنفاق من خلال الضرائب باتباع سياسة الميزانية المتوازنة، وبالتالي قد يكون من المناسب للحكومة المركزية في الأردن زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي إلى الحد الأمثل للإنفاق لتحقيق أقصى معدلات نمو اقتصادي ممكنة.

توصلت الدراسة أيضاً إلى ان الإنفاق الحكومي الجاري في الأردن سيشهد نمواً مطرداً خلال السنوات القادمة وهذا يحاكي النمو السابق لهذا الإنفاق خلال جميع فترات الدراسة، وتم التوصل لهذه النتائج من خلال تطبيق نموذج ARIMA أحادي المتغير على بيانات الدراسة، وقد توافقت هذه الأرقام التنبؤيه مع الأرقام المقدرة والتأشيرية والصادرة من قبل دائرة الموازنة العامة.

2.5 التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن هنالك العديد من التوصيات التي يجدر الأخذ بها ومن أهم تلك التوصيات:

1- ضرورة توجه الحكومة الأردنية لزيادة نسبة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي وذلك حسب التصنيف الوظيفي (COFOG) وتشمل كل من الشؤون الاقتصادية، حماية البيئة وقطاع الإسكان ومرافق المجتمع، وذلك لأن هذه القطاعات تشمل النسبة الأكبر من الإنفاق الرأسمالي مقارنة مع غيرها مع القطاعات:

حيث أن هذا القطاع يحوي قطاعات حيوية مهمة كالزراعة والصناعة والطاقة والنقل والاتصالات، لذا على الحكومة الأردنية إيلاء الأهتمام اللازم بهذا القطاع.

إضافة لذلك فإن غالبية الإنفاق الموجه للقطاعات ذات الطابع الاقتصادي هو إنفاق رأسمالي بالدرجة الأولى وبنسبة تتجاوز حاجز 75% في أدنى حالاتها، بالتالي فإن إنخفاض النسبة الموجهة للإنفاق على هذه القطاعات هو بمعنى آخر إنخفاض للإنفاق الرأسمالي والذي هو جوهري وأساسي في عملية النمو الاقتصادي ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، وهذا يمثل حافزاً آخر وسبب منطقي للحكومة الأردنية لزيادة نسبة الإنفاق على القطاعات ذات الطابع الاقتصادي من مجموع الإنفاق العام.

2- تحسين نسبة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة ضمن القطاعات ذات الطابع الاجتماعي أسوة بقطاع الحماية الاجتماعية والذي شهد قفزات عالية في نسبة الإنفاق عليه من مجموع الإنفاق العام خلال سنوات الدراسة.

3- عدم اللجوء إلى أساليب مباشرة وذات عواقب سلبية على الاقتصاد وذلك باللجوء إلى اقتصاص جزء من الإنفاق العام لمواجهة العجز في موازنة الحكومة كحل سهل ومباشر، خاصة وأن الغالبية العظمى من هذا الإنفاق الذي تتم إزالته هو إنفاق رأسمالي بالدرجة الأولى.

بالتالي لا بد للحكومة من معالجة عجز الموازنة بأساليب أخرى منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تدعيم الموارد المحلية والبحث عن موارد مالية جديدة.
- إعادة النظر ببعض السياسات الحكومية والتي حرمت الحكومة من مصادر دخل كانت تدر عائداً ممتازاً على خزينة الدولة كسياسات الخصخصة وغيرها مع احتفاظ الحكومة بجزء ثابت من أسهم الشركات الكبرى.

- ضبط النفقات التشغيلية للدوائر والمؤسسات الحكومية ومتابعة الأمور المتعلقة بالسيارات الحكومية، المحروقات، الكهرباء، الهواتف، اللوازم والمياه.
- دمج المؤسسات الحكومية ذات المهام المتشابهة.
- زيادة الوعاء الضريبي ومعالجة التهرب الضريبي.

4- محاولة التخلص من المشاكل المالية التي تمثل عائقاً للتوسع في الإنفاق العام كالعجز في موازنة الحكومة وتمويل هذا العجز من أجل الوصول بنسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الاجمالي للحد الأمثل للإنفاق الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي:

حيث إن التخلص من العجز في موازنة الحكومة وتمويل الإنفاق العام من الضرائب يمهد للحكومة مستقبلاً بأن تعمل على زيادة نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي للحد الأمثل وبالتالي التخلص من النقص في كفاءة الإنفاق العام عبر وصول هذا الإنفاق للحد الأمثل الذي يقدم أفضل مساهمة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

5- لأهمية التصنيف الوظيفي للإنفاق ودوره في معرفة توجهات الحكومة في إنفاقها وسلوك هذا الإنفاق فيجدر بالمؤسسات المالية ذات العلاقة نشر بيانات مفصلة حول هذا التصنيف، وأن يشمل هذا التصنيف بالإضافة لمالية الحكومة المركزية (موازنة) احصاءات مالية المؤسسات العامة المستقلة والبلديات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حتى تتوفر بيانات كاملة عن جميع بنود الإنفاق حسب التصنيف الوظيفي:

إن تحليل سلوك الإنفاق العام في الاردن قطاعياً حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) يساهم بشكل كبير في معرفة اتجاهات الحكومة المركزية الاردنية في إنفاقها وفيما إذا كانت تركز في هذا الإنفاق على الوظائف الأمنية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، وبالتالي فإن توضيح هذا الأمر بشكل منهجي يمكن الباحثين وصناع القرار من دراسة درجة تحقيق الحكومة لأهدافها ووظائفها المطلوبة وفيما إذا كانت نسب الإنفاق المخصصة لكل وظيفة تتوائم مع متطلبات المرحلة أم أن هذا التوزيع في نسب الإنفاق على الوظائف الحكومية الأساسية كان عشوائياً وغير مدروس.

وتم تضمين نظام التصنيف الوظيفي (COFOG) في نشرات مالية الحكومة في الأردن ابتداءً من عام 2001 لتتماشى مع الدليل الدولي لإعداد إحصاءات المالية العامة لعام 2001 Government Finance Statistics Manual (GFSM 2001).

ولكن لا بد من تطوير هذا النظام وتحسينه لبيانات مالية الحكومة المركزية ليشمل التصنيفات الرئيسية والفرعية وبشكل دقيق مع مراعاة أن تكون هذه التصنيفات مطابقة تماماً للنظام الدولي المعتمد، كما لا بد أن يشمل هذا النظام بالإضافة لمالية الحكومة المركزية مالية المؤسسات العامة المستقلة والبلديات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتكوين صورة واضحة ودقيقة عن الإنفاق العام في الأردن حسب التصنيف الوظيفي (COFOG).

المراجع العربية:

ابن خلدون، عبدالرحمن (1377)، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق، الدرويش، عبدالله محمد، دار يعرب: دمشق، 2004.

الإسماعيلي، سالم والبوسعيدي، عزان و سرفانتس، ميغيل ومكماهون، فريد (2012)، **الحرية الأقتصادية في العالم العربي: التقرير السنوي لعام 2012**، مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية ومؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان، عمان.

البنك الدولي (2012)، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي**.

البنك الدولي (2012)، **قائمة الدول حسب الناتج المحلي للفرد: طريقة أطلس**.

البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي للمالية العامة**، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

بودخدخ، كريم (2010)، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

دائرة الموازنة العامة (2014)، **دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية2014**، عمان، الأردن.

دائرة الموازنة العامة، **ملخص الموازنة العامة**، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

دويدار، محمد (1993)، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، الإسكندرية: مطبعة التونى.

عثمان، سعيد عبدالعزيز (2008)، **المالية العامة**، بيروت: الدارالجامعية للنشر.

غرفة صناعة الأردن (2012)، **تقرير موجز حول تقرير التنافسية العالمي 2012- 2013**، عمان، الأردن.

محرزي، محمد عباس (2008)، **اقتصاديات المالية العامة**، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مسعود، درواسي (2005)، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

مشورب، ابراهيم (2002)، **الاقتصاد السياسي- مبادئ- مدارس-أنظمة**، ط1، بيروت: دارالمنهل اللبناني مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر.

النقاش، غازي عبدالرازق (2010)، **المالية العامة : تحليل أسس الاقتصاديات المالية**، ط4، عمان : دار وائل للنشر.

القريشي، مدحت (2008)، **تطور الفكر الاقتصادي** ، ط1، الأردن: دار وائل للنشر.

وزارة المالية الاردنية (2014)، **نشرة مالية الحكومة العامة**، مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية، أعداد مختلفة، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

Abounoori, E. and Nademi, Y. (2010), Government size threshold and economic growth in Iran, **International Journal of Business and Development Studies**, 2(1), 95-108.

Allen, Richard and Tommasi, Daniel (2001), **Managing Public Expenditure: A Reference Book for Transition Countries,** (2nd ed), Paris: rue Andre-pascal.

Ang, James B. (2008), **Private Investment and Financcial Sector In Developing Countries**, Monash Economics Working Paper 07/08, Monash University, Department of Economics.

Armey, D. (1995), **The Freedom Revolution**, Washington, Regnery Publishing.

Barro, R.J. (1990), Government spending in a simple model of endogeneous growth, **Journal of Political Economy**, 98(5), 103-125.

Box, G. E. P. and Jenkins, G. M. (1976), **Time Series Analysis Forecasting and Control**, (2nd ed), San Francisco: Holden-Day.

Burkhead, Jesse and Jerry, Miner (2007), **Public Eependiture**, (2nd ed), Chicago:Aldine Transaction, U.S.A.

Chena, Shyh-Wei (2008), Untangling the web of causalities among four disaggregate government expenditures, government revenue and output in Taiwan, **Publishing models and article dates explained**, Article Views**:** 16, 99-107.

Chobanov, D. and Mladenova, A. (2009), **What is the optimum size of government,** Institute for Market Economics, Bulgaria.

Engle, R. F. and Granger, C, W. (1987) , Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and testing, **Econometrica**, Vol. 55, 251-76.

Fan, Shenggen and Rao, Neetha (2003), **Public spending in developing countries: Trend, Determination and Impact**, EPTD DISCUSSION PAPER NO. 99, Washington, U.S.A.

Fausto, Domenicantonio (2010), Public expenditure in Italian public finance theory, **The European Journal of the History of Economic Thought**, 17(4), 909-931.

Gujarati, Damodar (2003), **Basic Econometrics**, (4nd ed), MaGraw- Hill, New York.

Heerden Y.V. and Schoeman, N.J. (2008), **Finding the optimum level of taxes in South Africa: A balanced budget approach**, University of Pretoria, Department of Economics Working Paper Series,2008-28.

Holley, H. Ulbrich (2011), **Public Finance in Theory and practice**, **(2nd ed)**, New York: Routledge.

Im, K. S, Pesaran, M. H and Shin, Y. (2003), Testing for unit roots in heterogeneous panels, **Journal of Econometrics**, 115, 53–74.

International Monetary Fund (2014), **Government Finance Statistics Manual,** Washington, U.S.A.

International Monetary Fund, **Government Finance Statistics Yearbook,** Different Numbers, Washington, U.S.A.

Johansen S. (1988) ,Statistical Analysis of Cointegration Vectors, **Journal of Economic Dynamics and Control**, Vol.12, 231-254.

Johansen, S. and Jueslius, K. (1990), Maximum Likelihood Estimation And Inference On Cointegration With Application To The Demand For Money, **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, 52, 169-209.

Jose, G. Montalvo (1994), Comparing Cointegrating Regression Estimators: Some additional Monte Carlo results, **Economics letters**, 48(1995), 229-234.

Joulfaiana, David and Mookerjeeb, Rajen (2006), Dynamics of Government revenues and expenditures in industrial economies, **Applied Economics**, 23(12), 1839-1844.

Kong, H. J. Y. (2008), **Time Series Analysis of Particulate Matter 2.5**, Uneversity Of California, Los Angeles,USA.

Levin, A, Lin, C. F and Chu, C. (2002), Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties, **Journal of Econometrics**,Vol. 108, 1–24.

Li, Xiaoming (2001), Government revenue, government expenditure and temporal causality: evidence from China, **Applied Economics**, 33(4), 485-497.

Lusinyan, Lusine and Thornton, John (2011), The Intertemporal Relation Between Government Revenue and Expenditure In The United Kingdom, **Publishing models and article dates explained,** 2321-2333.

Manski, charles F. (2013), Choosing size of government under ambiguity: Infrastructure spending and Income Taxation, **Economic journal**, Northwestern Accepted for publication.

Mehrara, Mohsen and Pahlavani, Mosayeb and Elyasi, Yousef (2011), Government Revenue and Government Expenditure Nexus in Asian Countries: Panel Cointegration and Causality, **International Journal of Business and Social Science**, 2(7).

Obben, J. (1998), The Demand for Money in Brunei, **Asian Economic Journal**, 12(2), 109-121.

Oktayer, Asuman and Oktayer*, Nagihan (2013), Testing Wagner's Law For Turkey: Evidence From a Trivariate Causality Analysis, **Prague Economic**, Paper 2.

Owoye, Oluwole and Olugbenga, A. Onafowora (2011), The Relationship between Tax Revenues and Government Expenditures in European Union and Non-European Union OECD Countries, **Public Finance Review**, 39(3), 429-461.

Ozsoya, Onur (2007), government budget Defs, defense expenditure and income distribution: the case of turkey, **Defense and Pease Economics**, 19(1), 61-75.

Park, J. (1992), Canonical Cointegrating Regression, **Econometrica**, Vol. 60, 119-143.

Paynea, James, Mohammadi, Hassan and Cak, Murat (2011), Turkish budget Def sustainability and the revenue-expenditure nexus, **Applied Economics,** 40(7), 823-830.

Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series with an application to the PPP hypothesis, **Econometric Theory**, vol. 20, 597–625.

Pesaran, M.H., Y. Shin, and R.J. Smith (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships , **Journal of Applied Econometrics**, 16(3) , 289 -326.

Petanlar, Saeed Karimi and Sadeghi, Somaye (2011), Relationship between Government Spending and Revenue: Evidence from Oil Exporting Countries, **International Journal of Economics and Management Engineering**,University of Mazandaran, Babolsar, Iran.

Pevcin, P. (2005), **Government and Economic Performance,** Enterprise in Transition: International Conference Proceedings, Sixth International Conference on Enterprise in Transition, 1291-1300.

Phillips, P. and Hansen, B. (1990), Statistical Inference In Instrumental Variables Regression With I(1) Processes, **Review of Economic Studies**, Vol. 57, 99-125.

Phillips, P. and Perron, P. (1988), Testing for a unit root in time series regression, **Biometrika**, 75(2), 335-346.

Phillips, P. C. B and Moon, H. R. (1999), Linear Regression Limit Theory for Nonstationary Panel Data, **Econometrica**, Vol. 67, 1057-111.

Schully, G.W. (1994), **What is the optimal size of government in the Unites States,** NCPA Policy, Report No. 188.

Schully, G.W. (2008), **Optimal taxation, economic growth and income inequality in the United States,** NCPA Policy Report No. 316.

Stock, James H. and Mark W. Watson (1993), A Simple Estimator of Cointegrating Vectors In Higher Order Integrated Systems, **Econometrica**, 61(4), 783-820.

Stock, James H. and Mark W. Watson (2012), **Introduction to Econometrics**, 3^{nd} ed, Pearson Addison-Wesley, Chapter 10.

Sturm, Jan-Egbert (2001), **Determinant of public capital spending in less-developed countries**, University of Groningen and CESifo Munich.

Takuo, Dome (2004), **The Political Economy of Public Finance in Britain1767-1873**, RotiedgeTaylor and Francis Group, London.

Tanzi, Vito (2005), The Economic Role of The State In The 21_{ST} Century, **Cato Journal**, 25(3).

Thomas A. Garrett and Russel M. Rhine (2006), On the size and growth of government, **Federal Reserve Bank of St. Louis Review**, 88(1), 13-30.

Turan, Taner (2014, Optimal Size of Government in Turkey, **International Journal of Economics and Financial Issues**, 4(2), 286-294.

Vedder, R. K. and Gallaway, L.E. (1998), **Government size and economic growth,** Prepared for the Joint, Economic Committee, Washington.

Wooldridge, Jerey M. (2010), **Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data**, MIT Pres, Chapter 10.

ملحق رقم (1)

Classification of The Function of Government (COFOG)

701 General public services

7011 Executive and legislative organs, financial and fiscal affairs, external affairs

7012 Foreign economic aid

7013 General services

7014 Basic research

7015 R&D1 General public services

7016 General public services n.e.c.2

7017 Public debt transactions

7018 Transfers of a general character between different levels of government

702 Defense

7021 Military defense

7022 Civil defense

7023 Foreign military aid

7024 R&D Defense

7025 Defense n.e.c.

703 Public order and safety

7031 Police services

7032 Fire protection services

7033 Law courts

7034 Prisons

7035 R&D Public order and safety

7036 Public order and safety n.e.c.

704 Economic affairs

7041 General economic, commercial, and labor affairs

7042 Agriculture, forestry, fishing, and hunting

7043 Fuel and energy

7044 Mining, manufacturing, and construction

7045 Transport

7046 Communication

7047 Other industries

7048 R&D Economic affairs

7049 Economic affairs n.e.c.

705 Environmental protection

7051 Waste management

7052 Waste water management

7053 Pollution abatement

7054 Protection of biodiversity and landscape

7055 R&D Environmental protection

7056 Environmental protection n.e.c.

706 Housing and community amenities

7061 Housing development

7062 Community development

7063 Water supply

7064 Street lighting

7065 R&D Housing and community amenities

7066 Housing and community amenities n.e.c.

707 Health

7071 Medical products, appliances, and equipment

7072 Outpatient services

7073 Hospital services

7074 Public health services

7075 R&D Health

7076 Health n.e.c.

708 Recreation, culture, and religion

7081 Recreational and sporting services

7082 Cultural services

7083 Broadcasting and publishing services

7084 Religious and other community services

7085 R&D Recreation, culture, and religion

7086 Recreation, culture, and religion n.e.c.

709 Education

7091 Pre-primary and primary education

7092 Secondary education

7093 Postsecondary nontertiary education

7094 Tertiary education

7095 Education not definable by level

7096 Subsidiary services to education

7097 R&D Education

7098 Education n.e.c.

710 Social protection

7101 Sickness and disability

7102 Old age

7103 Survivors

7104 Family and children

7105 Unemployment

7106 Housing

7107 Social exclusion n.e.c.

7108 R&D Social protection

7109 Social protection n.e

ملحق رقم (2)

دمج التصنيف الإداري مع التصنيف الوظيفي في الأردن

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــل		المشـــــــروع		مقدر 2014
701	الخدمات العمومية العامة	0301	رئاسة الوزراء	001	دعم مشاريع هيئة مكافحة الفساد	75000
				001	مشروع ادارة برنامج إدارة المشاريع الكبرى	140000
					مجموع الفصل	215000
		0302	رئاسة الوزراء/ديوان التشريع والرأي	001	تعزيز القدرات المؤسسية لديوان التشريع والرأي	30000
					مجموع الفصل	30000
		0303	رئاسة الوزراء/دائرة الشراء الموحد	001	مشروع الادارة	15500
				002	تأهيل العاملين في المشتريات الحكومية	7000
				003	تهيئة الدائرة لطرح عطاءات دولية	7500
				006	توعية الأسرة في ترشيد إستهلاك الأدوية	2000
				007	حوسبة وارشفة أعمال الدائرة	13000
					مجموع الفصل	45000
		0350	ديوان المظالم	001	التوعية و التثقيف	51000
				001	مشروع الادارة	114000
					مجموع الفصل	165000
		0401	ديوان المحاسبة	001	مشروع الادارة	38000
				005	معهد الرقابة العربي	492000
					مجموع الفصل	530000
		0501	وزارة تطوير القطاع العام	003	متابعة الاداء الحكومي	15000
				004	ادارة برنامج إصلاح القطاع العام	338000
				006	تحسين صندوق الابداع والتميز	55000

			007	ادارة سياسات وتنمية الموارد البشرية	28000
			008	اعادة الهيكلة	11000
			009	الاتصال وادارة التغيير	8000
			مجموع الفصل		455000
	0601	ديوان الخدمة المدنية	001	مشروع الادارة	119500
			002	استكمال مشروع نظام معلومات ادارة الموارد البشرية/مرحلة2	400000
			003	انشاء مبنى ديوان الخدمة المدنية	600000
			004	جائزة الموظف المثالي	10000
			007	تنفيذ المرحلة الثانية من دراسة واقع القوى البشرية	5000
			008	تطوير نظام تقييم الموظفين في الخدمة المدنية	2000
			009	الاسناد و الدعم الفني للدوائر في إستخدامات نظم المعلومات	3000
			019	الأتمتة و الخدمات الاكترونية	155500
			مجموع الفصل		1295000
	0702	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	001	ادارة البرنامج	75000
			مجموع الفصل		75000
	0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	001	مشروع ادارة برنامج انتاج الخرائط والمخططات	37500
			001	مشروع الادارة	28000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــل		المشـــــــــــــــروع		مقدر 2014
701	الخدمات العمومية العامة	0901	المركز الجغرافي الملكي الأردني	002	الحدود	55500
				003	نظام المعلومات الجغرافية الوطني	19500
				004	المركز الاقليمي التابع للأمم المتحدة لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء لدول غرب أسيا	297000
				005	المركز الوطني للاستشعار عن بعد	22000
				006	الشعبة العربية لخبراء الاسماء الجغرافية	30500
				007	الأطلس الزراعي	10000
				مجموع الفصل		500000
		1002	وزارة الداخلية/ دائرة الأحوال المدنية	001	ادارة برنامج إصدار الوثائق والجوازات	2300000
				001	مشروع الادارة	10000
				مجموع الفصل		2310000
		1301	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	001	مشروع ادارة برنامج الشؤون الخارجية	1155000
				001	مشروع الادارة	155000
				002	انشاء مباني للسفارة الاردنية/اسلام أباد	100000
				006	ملتقى السفراء	50000
				010	فتح قنصلية عامة في اسطنبول	490000
				مجموع الفصل		1950000
		1401	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين / دائرة الشؤون الفلسطينية	001	مشروع الادارة	870000
				مجموع الفصل		870000
		1501	وزارة المالية	001	البرنامج الوطني لانشاء المباني الحكومية	8500000
				001	دعم مشاريع الهيئة المستقلة للإنتخاب	300000

		001	مشروع الادارة	1000000
		001	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية - GFMIS	1800000
		002	دعم مشاريع المحكمة الدستورية	400000
		002	مشروع مكننة الماليات / UNDP	60000
		003	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	4800000
			مجموع الفصل	16860000
1502	وزارة المالية/ دائرة الموازنة العامة	001	مشروع الادارة	10000
		001	مشروع الموازنة الموجهه بالنتائج	4000
		002	رفع وتطوير القدرات المؤسسية	300000
		002	مشروع تحسين كفاءة اعداد جدول التشكيلات	25000
		003	مشروع انشاء وتحديث قاعدة بيانات شاملة للانفاق الراسمالي	6000
			مجموع الفصل	345000
1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	001	نظام تتبع وإدارة شاحنات الترانزيت الالكتروني	500000
		002	نظام الكاميرات والمراقبة التلفزيوني	800000
		004	تطبيق نظام النافذة الواحدة	200000
		004	مشروع الادارة	1300000
		005	تطبيق نظام المعاينة الالكتروني من خلال نظام الاسيكودا العالمي	330000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــل		المشـــــــــــروع		مقدر 2014
701	الخدمات العمومية العامة	1503	وزارة المالية/ الجمارك الاردنية	008	تطبيق نظام السيطرة الالية (البوابات الالكترونية) / المنحة الاوروبية	200000
					مجموع الفصل	3330000
		1504	وزارة المالية/دائرة الأراضي والمساحة	001	مسح الاعتداءات على املاك الدولة	200000
				001	مشروع الادارة	255000
				002	تحسين ومطابقة البيانات	85000
				002	رفع وتطوير القدرات المؤسسية والحوسبة	365000
				003	التحول إلى المعاملات الالكترونية	100000
				004	مسح وتسوية الواجهات العشائرية	180000
					مجموع الفصل	1185000
		1505	وزارة المالية/ دائرة اللوازم العامة	001	حوسبة نظام المشتريات الحكومية	10000
				001	مشروع الادارة	80000
				002	تحديث وتطوير انظمة المستودعات الحكومية	60000
					مجموع الفصل	150000
		1506	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	001	مشروع الادارة	625000
					مجموع الفصل	625000
		1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	001	مشروع الادارة	2900000
				002	دراسات الجدوى	1000000
				501	مشروع ادارة برنامج البرنامج الاحصائي	500000
				503	مسح نفقات و دخل الاسرة	500000
					مجموع الفصل	4900000
		1702	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ الاحصاءات العامة	001	دراسة مسح العمالة والبطالة والفقر	175000

			001	مشروع الادارة	200000
			003	مشروع نظام التجارة والاستثمار	10000
			005	دراسة المسوح الزراعية والبيئة	250000
			006	دراسة المسوح الاقتصادية	400000
			007	التعداد العام للسكان والمساكن	1500000
			008	الاحصاءات الاقتصادية	100000
			مجموع الفصل		2635000
	2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	001	مشروع ادارة برنامج الأبنية	200000
			002	تجهيزات لمبنى رئاسة الوزراء ولمبنى الضيافة وأعمال أخرى	250000
			003	إكمال مباني مديرية المشاغل والمكانيك	100000
			005	اكمال انشاء استراحات على طريق الازرق	50000
			006	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية	8500000
			008	مشروع القرى الحضرية	2000000
			009	اسكان الاسر الفقيرة	750000
			مجموع الفصل		11850000
	2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	001	مشروع ادارة برنامج المناقصات والمناقصين	10000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
701	الخدمات العمومية العامة	2102	وزارة الأشغال العامة والاسكان / دائرة العطاءات الحكومية	001	مشروع الادارة	80000
				مجموع الفصل		90000
		3103	وزارة النقل/ دائرة الأرصاد الجوية	001	مشروع الادارة	85000
				001	مشروع تحديث وتطوير الإرصاد الجوية	195000
				مجموع الفصل		280000
		مجموع المجموعه الوظيفية				50690000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
702	الدفاع	0801	وزارة الدفاع	001	الاكاديمية العسكرية	6000000
				002	ادامة الانظمة والمعدات	19000000
				003	تحديث وتطوير الاليات	3000000
				004	إنشاء القيادة العامة	2000000
				مجموع الفصل		30000000
		مجموع المجموعه الوظيفية				30000000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	1001	وزارة الداخلية	001	مشروع ادارة برنامج المراكز الادارية	580000
				001	مشروع الادارة	1120000
				007	انشاء مبنى متصرفية لواء الجامعة وسكن المتصرف	100000
				مجموع الفصل		1800000
		1003	وزارة الداخلية / الأمن العام	001	إدارة ترخيص السواقين والمركبات	400000
				001	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	8000000
				002	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	8500000
				002	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1600000
				003	مشروع تحديث الأبنية / إدارة الترخيص	1000000
				003	مشروع تطوير وتحديث الأبنية	5000000
				004	مشروع التحول إلى المعاملات الإلكترونية	200000
				004	مشروع مركز القيادة والسيطرة	1000000
				005	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح	1000000
				مجموع الفصل		26700000
		1004	وزارة الداخلية/ الدفاع المدني	001	تحديث وتطوير الأجهزة واللوازم	2280000
				001	مشروع الادارة	600000
				002	تحديث وتطوير الآليات	12900000
				002	تحديث وتطوير المعدات والأثاث	2520000
				003	تطوير وتحديث الأبنية	2800000
				005	صفارات الإنذار واحتياجات مطار الملك حسين الدولي	700000
				006	التأهيل والتدريب	700000
				مجموع الفصل		22500000
		1005	وزارة الداخلية/قوات الدرك	001	الاتصالات السلكية واللاسلكية	1000000
				002	تحديث و تطوير المعدات	1000000

				003	الاجهزة و اللوازم	1500000
				005	تطوير و تحديث الابنية	5000000
				006	تطوير و تحديث الاليات	6600000
				مجموع الفصل		15100000
		1101	وزارة العدل	001	المساعدة القانونية	50000
				001	مشروع ادارة برنامج تحسين بيئة العدل والتحديث المستمر	275000
				001	مشروع ادارة برنامج تطوير عمل الأجهزة القضائية	535000
				001	مشروع ادارة برنامج تعزيز وتأهيل قدرات القضاة	40000
				001	مشروع الادارة	5775000
				002	العدالة الإصلاحية للأحداث	25000
				003	العقوبات البديلة	25000
				003	قضاة المستقبل	200000
				004	تطوير وتحديث التشريعات	25000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــل		المشـــــــــــــــــروع		مقدر 2014
703	النظام العام وشؤون السلامة العامة	1101	وزارة العدل	008	انشاء مبنى قصر العدل في مادبا	500000
				009	انشاء مبنى قصر العدل في الزرقاء	600000
				010	انشاء مبنى قصر العدل في الرصيفة	700000
				011	انشاء مبنى قصر العدل في عجلون	500000
				مجموع الفصل		9250000
		1501	وزارة المالية	002	مشاريع المجلس الاعلى للدفاع المدني	1000000
				مجموع الفصل		1000000
		مجموع المجموعه الوظيفية				76350000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــل		المشـــــــــــــــــروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	1501	وزارة المالية	002	مشاريع اخرى بموافقة مجلس الوزراء	1000000
				004	البنية التحتية لمنطقة المفرق و اربد - منطقة الحسين بن طلال الاقتصادية	3000000
				005	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	3100000
				006	تطوير الشاطئ الشرقي للبحر الميت	1000000
				011	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	11000000
				013	المشاريع المحفزة(سوق شعبي ومباني للصناعات الصغيرة) في منطقة الحسين بن طلال التنموية في المفرق	100000

			014	العمارات منطقة اربدالتنمويةالاقتصادية	1000000
			016	مشروع تطوير وسط مدينة السلط بما فيها الاستملاكات	4000000
			017	مشروع اعادة تنظيم وتطوير مدينة الزرقاء (منطقة الغويرية وجناعة)	500000
			019	دعم مشاريع هيئة المناطق التنموية والمناطق الحرة	450000
			020	دعم مشاريع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي	200000
			021	تأمين الضمان الاجتماعي للمزارعين	250000
			024	دعم مؤسسة الاقراض الزراعي/ زيادة رأس المال	10000000
			027	دعم مشاريع برنامج الاعلاف الوطني	2100000
			028	تسوية مطالبات سلطة المياه وأمانة عمان	5000000
			029	دعم مشاريع مركز بحوث الطاقة	2600000
			مجموع الفصل		45300000
	1601	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	001	مشروع ادارة برنامج التنظيم والترويج للتطوير الصناعي والتجاري	15000
			001	مشروع ادارة برنامج متابعة ومراقبة الاسواق	45000
			001	مشروع الادارة	1401000
			001	نشر ثقافة المنافسة	28000
			002	توفيق اوضاع السجل التجاري	25000
			003	الترويج بأهمية حقوق الملكية الصناعية	16000
			004	دعم مشاريع مؤسسة تشجيع الاستثمار	535000
			004	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	3000000
			005	دعم مشاريع المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1938000
			007	تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية	370000
			009	تنفيذ إستراتيجية التجارة الخارجية	17000
			011	حماية الانتاج الوطني و مكافحة الاغراق	23000
			مجموع الفصل		7413000
	1602	وزارة الصناعة والتجارة والتموين/دائرة مراقبة الشركات	001	مشروع ادارة برنامج التسجيل والرقابة	85000

			001	مشروع الادارة	35000
			مجموع الفصل		120000
	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	001	مشروع ادارة برنامج التنمية المحلية	250000
			002	مشروع تعزيز الانتاجية	16200000
			004	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	60000000
			502	طريق عمان الدائري التنموي	27800000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــل		المشـــــــــــــــروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	502	مشروع تطوير السياحة الثالث	3500000
				مجموع الفصل		107750000
		1801	وزارة السياحة والآثار	001	مشروع ادارة برنامج تطوير المواقع والخدمات السياحية	975000
				001	مشروع ادارة برنامج تطوير القطاع السياحي	380000
				001	مشروع الادارة	445000
				003	تأهيل البنية التحتية المواقع السياحية	475000
				004	مشروع تحسين وتطويرالخدمات في المواقع السياحية	290000
				008	مراكز الزوار	400000
				009	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	1000000
				مجموع الفصل		3965000
		1802	وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة	001	مشروع ادارة برنامج المحافظة على الإرث الحضاري والمواقع الأثرية	200000
				001	مشروع الادارة	200000
				002	ترميم وتعمير اثار جرش	80000

		003	ترميم وتعمير قلعة عجلون ومار الياس	30000
		004	ترميم وتعمير اثار ام قيس	60000
		006	ترميم بيت راس والقويبلة	24000
		007	ترميم الكنيسة في طبقة فحل	24000
		008	ترميم كنيسة ام السرب	23000
		010	ترميم موقع ام الجمال	25000
		011	ترميم اثار جبل القلعة	50000
		012	ترميم اثار المغطس	19000
		013	ترميم اثار ام الرصاص	30000
		014	ترميم اثار البلقاء	30000
		015	ترميم اثار الزرقاء	40000
		016	ترميم القصور الصحراوية	25000
		017	ترميم اثار ابو نصير وسبيل الحوريات	30000
		020	ترميم وتعمير قلعة الكرك	40000
		021	ترميم وحفريات اثار ايلة	20000
		022	ترميم اثار الطفيلة	35000
		023	ترميم موقع اذرح	25000
		025	ترميم قلعة الشوبك	45000
		026	ترميم اثار الاغوار الجنوبية	25000
		028	الاستملاكات	400000
		029	دعم مشاريع متحف الاردن	300000
		033	ترميم آثار ألأغوار الوسطى	20000
		036	تأهيل وصيانة المتاحف	100000
		مجموع الفصل		1900000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	2001	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	001	مشروع الادارة	350000
				002	تشجيع اقامة شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عدد من مدن المملكة/إستملاكات	1000000
				008	تاسيس صندوق كفاءة الطاقة	1000000
				010	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	8425000
				014	استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء (الفجيج)	2860000
				022	برنامج تشجيع استخدام السخانات الشمسية بالتعاون مع المركز الوطني للبحث والتطوير/منحة أوروبية	50000
				023	انشاء مكتب خدمة الجمهور/منحة أوروبية	500000
				024	برنامج ترشيد الطاقة بالتعاون مع المركز الوطني للبحث والتطوير/منحة أوروبية	500000
				025	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	26100000
				027	محطة الطاقة النووية الأردنية	5000000
				029	منشأت لتخزين المشتقات النفطية	32500000
				032	ميناء الغاز النفطي المسال	5000000
				033	تقييم العروض المباشرة لمشاريع الطاقة المتجددة/منحة أوروبية	750000
				035	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - طاقة الرياح / معان	30000000
				036	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة	25000000
				مجموع الفصل		139035000
		2002	وزارة الطاقة والثروة المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	001	مشروع ادارة برنامج تنظيم نشاط التعدين والتنقيب عن البترول	25000
				001	مشروع ادارة برنامج المسوحات الجيولوجية	150000

650000	مشروع الادارة	001			
2500000	التنقيب عن البترول من خلال تسويق المناطق الإستكشافية	002			
65000	تحديث مرصد الزلازل	002			
600000	التنقيب عن الصخر الزيتي	003			
200000	التنقيب عن الثروات المعدنية	004			
4190000	مجموع الفصل				
5400000	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	001	وزارة الأشغال العامة والاسكان	2101	
2000000	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	001			
2500000	مشروع الادارة	001			
3320000	السلامة المرورية على الطرق	002			
500000	دعم مشاريع مجلس البناء الوطني	002			
3650000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسورفي اقليم الشمال	002			
3215000	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية	003			
4500000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسورفي اقليم الوسط	003			
3500000	الطرق الزراعية	004			
20000	انشاء نظام المعلومات لكافة الابنية الحكومية	004			
4800000	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الجنوب	004			
50000	تطبيق نظام ادارة وإدامة الابنية الحكومية	005			
4000000	مشروع صيانة الطرق الثانوية والقروية	005			

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	2101	وزارة الأشغال العامة والاسكان	006	انشاء وتحسين الطرق النافذة	2300000
				006	مشروع صيانة الطرق الزراعية	4000000
				007	تجهيز محطات صيانة نموذجية	25000
				009	طريق الهاشمية - بلعما- منطقة الزنيا شاملة منطقة التوسعة	1800000
				014	اكمال طريق الكرك / القطرانة شاملا مدخل الكرك	660000
				015	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	5475000
				023	تحسين تقاطعات على اتوستراد عمان-الزرقاء	1000000
				026	تنفيذ طريق الزرقاء - بيرين	2650000
				035	اكمال طريق مطار الملكة علياء الدولي / المرحلة الثانية	7000000
				037	طريق كثربا - الاغوار	1000000
				038	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	4000000
				040	طريق اربد الدائري	6500000
				042	حمايات جسر الموجب	500000
				044	طرق الربط لمستشفى الزرقاء الجديد	2000000
				045	طريق الطفيلة الدائري	1000000
				046	تنفيذ جسر على تقاطع الفيحاء - الزرقاء	1000000
				047	طريق المفرق - اربد	800000
				048	طريق مادبا الدائري	500000
				053	طريق السلط - الاغوار	1000000
				054	اعادة تأهيل الطريق الصحراوي (عمان - رأس النقب)	1500000
				055	اعادة تأهيل الجسور والمنشآت المائية	2250000
				056	انشاء طريق عيرا - الكرامة	580000
				057	انشاء طريق مادبا - جلول - المطار	865000
				058	اعادة انشاء موقع الانزلاقات على طريق (عمان - جرش)	1000000
				062	تنفيذ جسر شومر / الزرقاء	2180000

1155000	تحسين الطريق الملوكي / الكرك والطفيلة	063				
4370000	الطريق الواصل الى مركز حدود الدره	064				
1000000	الطريق البديل/عجلون-العاصمة	067				
2700000	دعم مشاريع أمانة عمان الكبرى	068				
2223000	طريق الكورة - إربد	075				
200000	طريق ذيبان - أم الرصاص	077				
2000000	تقاطعات مرورية في الوسط والشمال والجنوب	078				
1000000	توسعة تقاطع الثنية - العمقة	079				
1000000	توسعة واستكمال طريق الفحيص/البكالوريا	080				
6000000	إنشاء نفق وجسر وادي الشجرة / السلط	081				
1000000	تنفيذ المرحلة الثانية من طريق عين جنا / سوف	082				
4155000	اعادة انشاء طريق الشونة الشمالية / المنشية / وقاص	083				

مقدر 2014	**المشــــــــــروع**		**الفصـــــــــــل**		**التصنيف الوظيفي**	
500000	طريق البشرية / الازرق	085	وزارة الأشغال العامة والاسكان	2101	**الشؤون الاقتصادية**	**704**
700000	طريق الحزام الدائري / العاصمة	086				
500000	توسعة طريق وادي عربة لتصبح بمستوى الطرق الثانوية	089				
500000	طريق الشونة الجنوبية / تقاطع الكفرين / تقاطع الرامة	090				
500000	توسعة وصيانة طريق المصفاة / الزرقاء	093				
300000	طريق عراق الامير / الكفرين	098				
250000	طريق نملة / وادي عربة بمستوى طريق قروي	100				
500000	تحسين طريق الرصيفة / عمان	101				

			115	توسعة وصيانة طريق رحاب / المفرق	700000
			116	طريق رم / الديسة / المدورة	750000
				مجموع الفصل	12104300 0
	2201	وزارة الزراعة	001	مشروع ادارة برنامج الأنتاج النباتي والوقاية	1397000
			001	مشروع ادارة برنامج الثروة الحيوانية والبيطرة والمختبرات	710000
			001	مشروع ادارة برنامج الحراج والمراعي وتطوير المشاتل	2710000
			001	مشروع ادارة برنامج المركز الوطني للبحث والأرشاد الزراعي	802000
			001	مشروع ادارة برنامج تطوير وإستصلاح الأراضي	45000
			001	مشروع الادارة	3447000
			002	المسح الوبائي للأمراض المشتركة بين الانسان و الحيوان	100000
			002	انشاء صندوق المخاطر الزراعية	1000000
			003	الابحاث الزراعية	150000
			003	بناء القدرات المؤسسية لوزارة الزراعة	125000
			003	تنمية المراعي في البادية الاردنية	223000
			004	تطوير المشاتل الحرجية	100000
			005	الحزام الاخضر	100000
			005	مركز تدريب للمراة في البادية الاردنية للصناعات الغذائية	16000
			005	مشروع ترقيم الماشية في المملكة	113000
			005	مكافحة الذباب المنزلي	90000
			006	اعداد وتجهيز مختبرات التدريب	10000
			006	تنمية اقليم الشراه الزراعي	661000
			006	مكافحة ذبابة البحر الابيض المتوسط	30000
			007	تحريج الاراضي المحيطة بالسدود	100000
			007	تربية الماعز	30000
			009	المشروع الاقليمي لمنطقةالشرق الاوسط	25000
			009	حماية الثروة الحرجية	40000

				011	الاعتماد الدولي للمختبرات	80000
				013	تطوير محطات الأغنام/الوالة ، المشيرفة ، الفجيج	90000
				013	مركز الدراسات الملحية والبيئة الجافة للبحث والارشاد الزراعي	42000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــل		المشـــــــــــــــروع		مقدر 2014
704	**الشؤون الاقتصادية**	2201	وزارة الزراعة	014	التسميد بالري	185000
				014	صندوق دعم وحماية الثروة الحيوانية	700000
				015	المرشد الزراعي	195000
				015	محميتي برقش ودبين	60000
				016	ادارة الموارد الطبيعية لمحافظتي الكرك والطفيلة--المرحلة الثانية	2779000
				016	انتشار أمراض النحل الفيروسية في الشرق الاوسط وعلاقتها بضاهرة اختفاء النحل (CCD)	25000
				018	استصلاح الاراضي	223000
				018	انشاء مبنى للمركز الاقليمي في دير علا	600000
				019	تطوير تربية النحل في الاردن	5000
				020	ادخال اساليب الحصاد المائي في اراضي المراعي/المنحة اليابانية	112000
				020	استعمال المصائد الغذائية الجاذبية لمكافحة ذباب ثمار الزيتون في الاردن	5000
				021	زيادة دخل الاسر الفقيرة/الامن الغذائي	150000
				022	تطوير وادي البربيطة	100000
				023	التنوع الحيوي في مناطق الحراج والمراعي في مناطق جيوب الفقر	710000

18085000	مجموع الفصل				
730000	مشروع الادارة	001	وزارة العمل	2901	
50000	اصلاح قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	002			
250000	الحد من عمالة الأطفال	003			
13000	الحوار الاقتصادي والاجتماعي(لجنة التشاور الثلاثية)	003			
150000	أتمتة وزارة العمل	005			
100000	العمل الأفضل	005			
250000	انشاء وتمكين مركز الاعتماد وضبط الجودة	005			
100000	تصاريح العمل الالكترونية	006			
1500000	تطوير المهارات من منظور اصحاب العمل	006			
270000	نقل الاستثمارات الى المناطق الفقيرة	007			
75000	وحدة مكافحة الاتجار بالبشر	007			
1655000	التدريب المهني	008			
547000	مكافحة الفقر والبطالة	010			
30000	ربط البلديات و مؤسسات المجتمع المدني و الشركاء الاجتماعيين الكترونيا	012			
100000	تطوير نظام شامل لبيانات سوق العمل	013			
75000	تفعيل وتوسيع خدمات وأنظمة التوظيف والارشاد المهني	014			
25000	النظام الوطني للتشغيل الالكتروني	015			
5920000	مجموع الفصل				
700000	دراسات تطوير النقل	001	وزارة النقل	3101	
575000	مشروع الادارة	001			
25000	حوسبة الوزارة	002			
1000000	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية/استراتجية تطوير السكك الحديدية الأردنية سابقا	003			

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــــــل		المشـــــــــــــــروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	3101	وزارة النقل	003	انشاء مبنى جديد للوزارة	550000
				006	شركة المطارات الاردنية/ مطار الملكة علياء الدولي	150000
				007	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	11210000
				008	الربط للنقل العام بين عمان و الزرقاء/خط سكة حديد عمان-الزرقاء سابقا	6500000
				009	وحدة إدارة المشاريع PMU	650000
				010	مركز خدمات عمان اللوجستي ومنطقة المفرق	100000
				011	وصلة سكة حديد مناجم الشيدية ومحطة إعادة التحميل في وادي اليتم	20000000
				012	اعادة تأهيل المدرج والممرات الجانبية في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	657000
				013	توسعة واعادة تأهيل قاعة المغادرين والقادمين في مطار عمان المدني/ شركة المطارات الاردنية	500000
				مجموع الفصل		42617000
		3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	001	دعم المبادرات القائمة واطلاق مبادرة كل عام	300000
				001	مراجعة قانون الاتصالات/مراجعة السياسة العامة لكل من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات(سابقا)	30000
				001	مشروع ادارة برنامج البريد الاردني	20000
				001	برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطنية	1032000
				001	مشروع الادارة	375000
				002	اتفاقية شراء رخص برمجيات جديدة	2000000
				002	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	1000000
				003	ربط شبكة الألياف الضوئية	15000000

100000	تطوير خدمة الاحوال المدنية الكترونيا	004		
168000	وضع الية لمتابعة الالتزامات والحقوق المترتبة على الاتفاقيات الدولية	006		
265000	مسوحات سنوية لقطاع الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات و البريد	009		
100000	خدمة الرسائل القصيرة	010		
100000	مراجعة السياسة العامة للخدمات الشمولية	014		
200000	ادارة عمليات الحكومة الالكترونية/استدامة مركز عمليات الحكومة الالكترونية(سابقا)	016		
600000	ادارة استمرارية العمل للحكومة الالكترونية/ادارة و مراقبة و تقييم تطبيق الحكومة الالكترونية(سابقا)	017		
100000	مركز الاتصال الوطني و الاكشاك الالكترونية/ تنفيذ خدمات مشتركة داعمة للخدمات الالكترونية (سابقاً)	023		
150000	تطوير بوابة الحكومة الالكترونية من معلوماتية الى تفاعلية	027		
1200000	تطوير برنامج محطات المعرفة	028		
100000	الشبكة الحكومية الآمنة(المرحلة الرابعة)	031		
430000	دعم مشاريع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	032		
100000	الخدمات الالكترونية وخارطة الطريق	033		
30000	تطوير الهيكلة الفنية للحكومة الالكترونية	034		
50000	تطبيقات الهواتف النقالة	035		
435000	مراقبة كفاءة العمليات الالكترونية	036		
100000	أدوات فحص أمن المعلومات	037		
50000	خطة الاتصال الوطني	038		
225000	تطوير البنية التحتية الداعمة للحكومة الالكترونية	039		

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
704	الشؤون الاقتصادية	3201	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	040	الدخول الموحد للحكومة الالكترونية	100000
					مجموع الفصل	24360000
			مجموع المجموعه الوظيفية			52169800 0

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
705	حماية البيئة	2301	وزارة المياه والري	002	مشاريع المياه في مناطق جيوب الفقر بما فيها مشروع تحديث شبكة مياه بلدة سوف	250000
				003	مشاريع سلطة المياه / تحسين شبكات المياه في المحافظات	1500000
				005	مشروع صرف صحي قرى غرب جرش/تنموية	1900000
				007	مشروع صرف صحي المزار / مؤتة / العدنانية / تنموية	1500000
				010	مشروع تحسين كفاءة الطاقة في محطات الضخ	4540000
				011	مشروع تهيئة وتأهيل شبكات مياه عمان والبلقاء ومأدبا للتزويد المستمر	7690000
				012	مشروع تأهيل شبكة مياه عجلون	8000000
				013	مشروع تأهيل شبكة مياه جرش	7170000
				014	مشروع تأهيل شبكات في محافظة إربد والمفرق	11340000
				015	مشروع تأهيل الأبار الحكومية	1861000
				016	متفرقات صرف صحي ومحطات تنقية	2000000
				017	محطتي رفع صرف صحي غرب وشرق الزرقاء	6000000

		018	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	5100000
			مجموع الفصل	58851000
2401	وزارة البيئة	001	انشاء الشرطة البيئية	1000000
		001	مشروع الادارة	69000
		001	مشروع التوعية البيئية	15000
		001	مشروع دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء	215000
		001	مشروع مسح على كمية ونوعية النفايات الكيماوية والخطرة والعصارة الناتجة عن مكب النفايات	5000
		002	تطوير وتنفيذ برامج ومراقبة وتفتيش خاص بالمواقع الساخنة والتدقيق البيئي	25000
		002	دراسة وفحص طبقات التربة	5000
		002	مشروع حملات النظافة في المملكة(العيد القومي للوفاء للوطن)	20000
		002	مشروع مراقبة نوعية المياه الجوفية	25000
		003	دراسة اثر المبيدات على البيئة	60000
		003	لجان التقييم و الترخيص في مجال الاثر البيئي	70000
		003	مشروع دراسة ومراقبة نوعية المياه	175000
		004	مشروع المخطط الوطني لاستعمالات الاراضي	5000
		004	مشروع تطوير مكاب النفايات في الاكيدر	5000
		005	اكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية	10000
		005	مشروع انشاء نظام الكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات	80000
		005	مشروع المحطة المركزية لمعالجة المياه العادمة الصناعية	5000
		006	زيادة فعالية اعادة تدوير النفايات الصلبة	5000
		007	المشروع الوطني لمراقبة المياه عن بعد/المجلس الأعلى للعلوم	63000
		007	مشروع الادارة المتكاملة لاعادة تاهيل سيل الزرقاء	20000

		007	مشروع نظام التعامل مع الحالات الطارئة للمواد والنفايات الخطرة	15000
		008	اعادة تاهيل تلال الفوسفات والمواقع الاخرى	10000
		008	مشروع المساقط المائية / جرش	160000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــل		المشـــــــــــــروع		مقدر 2014
705	**حماية البيئة**	2401	وزارة البيئة	008	مشروع تطوير وادارة النفايات والمكاب ومكافحة الذباب	25000
				009	مشروع مركز معالجة النفايات الخطرة / سواقة	166000
				010	انشاء غابة وزارة البيئة	5000
				010	بناء القدرات الوطنية في مجال الملوثات العضوية الثابتة والتخلص من بقايا مواد PCBs	5000
				011	تطوير نظام جمع وإدارة أجهزة الحاسوب والنفايات الالكترونية والكهربائية	6000
				مجموع الفصل		2269000
		مجموع المجموعه الوظيفية				61120000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
706	الاسكان ومرافق المجتمع	1501	وزارة المالية	002	استكمال حدائق الملك عبدالله الثاني في اربد	1000000
				007	دعم مشروع الحديقة النباتية الملكية	600000
				008	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	6000000
				مجموع الفصل		7600000
		1901	وزارة الشؤون البلدية	001	تأهيل مكاب النفايات	800000
				001	مشروع الادارة	950000
				002	المخطط الوطني لاستعمالات الاراضي	600000
				002	مشروع التنمية الاقليمية و المحلية	8750000
				003	الادارة الالكترونية	60000
				005	استراتيجيات تطوير المدن	30000
				008	تنمية وتطوير البلديات	150000000
				مجموع الفصل		161190000
		2301	وزارة المياه والري	001	مشروع ادارة برنامج مصادر المياه	5000
				001	مشروع ادارة برنامج تطوير وتحسين شبكة الرصد المائي	10000
				001	مشروع الادارة	15000
				002	مشروع ادارة الطلب على المياه	20000
				003	دراسة مصادر المياه - دراسات متنوعة	250000
				003	حفر ابار لمراقبة الاحواض الجوفية	75000
				004	جر مياه الديسي	2500000
				004	صيانة وتنظيف آبار الرصد المائي والمراقبة	50000
				005	اعادة تأهيل محطات القياس والجريان السطحي	10000
				005	دراسة استكشاف الطبقات العميقة	1350000

				006	دراسة الحصاد المائي	75000
				007	قناه البحرين	1000000
				008	دراسة أتمتة شبكة الرصد المائي	350000
				009	خطة متكامله لتكنولوجيا المعلومات	75000
				012	ادارة مصادر المياه الجوفية	60000
				013	الاستشعار عن بعد لإدارة مصادر المياه	20000
				014	تحضير الاتفاقية المالية و القانونية(EWGB)	150000
				مجموع الفصل		6015000
		2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	001	مشروع ادارة برنامج الأغوار الجنوبية و وادي عربة	730000
				001	مشروع ادارة برنامج الاراضي والتنمية الريفية	650000
				001	مشروع ادارة برنامج التشغيل والصيانة والميكانيك	500000
				001	مشروع ادارة برنامج الري	100000
				001	مشروع ادارة برنامج السدود	150000
				001	مشروع الادارة	90000
				002	تاهيل الاغوار الجنوبية	50000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
706	الاسكان ومرافق المجتمع	2302	وزارة المياه والري/سلطة وادي الأردن	002	دراسة البيئة وضبط الجودة	50000
				003	تسييج قناة الملك عبد الله	250000
				004	ري قاع السعيدين	2600000
				005	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	5000000
				005	سد وادي ابن حماد	400000
				006	احتياجات الجمعيات التعاونية	50000
				006	تأهيل الاغوار الشمالية و الوسطى	600000

				006	سد الكرك	2500000
				009	سد كفرنجة	6000000
				011	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	1000000
				012	اعادة تأهيل مشروع ري حسبان الكفرين/المرحلة الاولى	1550000
				012	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	1600000
				013	إنشاء حفائر و آبار مختلفة	250000
				014	سد الزرقاء ماعين	3200000
				015	تأهيل مشروع ري الاغوار الجنوبية/المرحلة الاولى	2400000
				016	سد اللجون	1200000
				018	شبكات ري سيل الزرقاء	1000000
				022	تعلية سد الوالة	1100000
				028	ربط ZC3 مع الخط الناقل الشمالي	150000
				030	حماية محطة ضخ الزارة	250000
				031	ربط ناقل سد الملك طلال مع الوحدات الزراعية في القرن (حوض 18)	250000
				032	تأهيل حوض سيل الزرقاء السخنة / سد الملك طلال	700000
					مجموع الفصل	34370000
		مجموع المجموعه الوظيفية				209175000

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
707	الصحة	0802	الخدمات الطبية الملكية	001	تحديث وتطوير الآليات	500000
				001	تحديث وتطوير المعدات والآلات والأجهزة	10700000
				002	انشاء مستشفى المفرق	4491000
				002	تحديث قطع الغيار الطبية وغير الطبية والأثاث	4000000

		003	انشاء مستشفى جرش وعجلون	4780000
		003	تحديث وتطوير الابنية	3000000
		005	تطوير وتحفيز القوى البشرية	1500000
		006	مركز معالجة الاورام بالاشعة	5000000
		007	ادارة الكوارث الطبية	250000
		008	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	5100000
		009	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري	4500000
		010	إنشاء محطة تعبئة الغازات الطبية	1000000
		011	توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية	1000000
		مجموع الفصل		45821000
1701	والمجلس القومي للتخطيط	505	مشروع توسعة مستشفى البشير	4500000
		506	مشروع مستشفى العقبة الجديد	300000
		507	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	21750000
		509	مشروع مستشفى الزرقاء الجديد	4775000
		مجموع الفصل		31325000
2701	وزارة الصحة	001	تطوير القدرات المؤسسية لكوادر الوزارة	2000000
		001	شمول فئات جديدة في مظلة التأمين الصحي	4000000
		001	مشروع ادارة برنامج الرعاية الصحية الاولية / الخدمات والمراكز الصحية	400000
		001	مشروع ادارة برنامج الرعاية الصحية الثانوية / المستشفيات	500000
		001	مشروع الادارة	50000
		002	اعتمادية المستشفيات والمراكز الصحية	20000
		002	توسعة وتحديث مستشفى جرش	400000
		002	رفع كفاءة واستيعاب كليات التمريض	30000
		002	ضبط صرف الأدوية	25000
		002	مكافحة الملاريا والبلهارسيا	260000
		003	الادوية والمستهلكات الطبية	13000000
		003	توسعة وتحديث مستشفى معان	300000

1000000	تحديث مستشفى البشير	005		
400000	انشاء قسم الحروق في مستشفى الاميرة بسمة	006		
20000	دعم مشاريع المجلس الصحي العالي/تحديث وتطوير التشريعات الخاصة بالمجلس الصحي العالي سابقا	006		
70000	وسائط نقل للنقل الاداري والكوادر التمريضية	007		
250000	الاعلام والتثقيف الصحي والصحة الوقائية	008		
70000	اليات ثقيلة للشحن والنقل	008		

مقدر 2014	المشـــــــــــــروع		الفصـــــــــــــل		التصنيف الوظيفي	
1000000	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	008	وزارة الصحة	2701	**الصحة**	**707**
150000	بناء القدرات المؤسسية لصحة البيئة	010				
500000	تحديث الاجهزة والاثاث غير الطبي في الوزارة	010				
1250000	اجهزة ومعدات ولوازم طبية للمستشفيات	011				
20000	توفير خدمات التشخيص والتقييم	011				
200000	حوسبة وزارة الصحة	011				
500000	تحديث وصيانة الاجهزة والمعدات الطبية/ المراكز الصحية	012				
2000000	دعم مشاريع مستشفى الامير حمزة	012				
8500000	صيانة وتحديث مباني المستشفيات	012				
2600000	توسعة مستشفى الكرك	013				
950000	صيانة وتحديث مباني المراكز الصحية	013				
600000	الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة	014				
4000000	تأسيس مستشفى البادية الشمالية	014				
715000	انشاء مبنى الامصال والمطاعيم	015				
1000000	تحديث الاجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات	016				
7150000	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	017				
250000	مركز صحي برما الشامل	017				

		018	قسم الطب الشرعي لمحافظات الجنوب	700000
		018	تعزيز القدرات الصحية في القرى النائية	15000
		019	التدبير المتكامل لامراض الطفولة	15000
		019	تحديث معدات المختبرات وبنوك الدم	50000
		021	المسح الطبي لحديثي الولادة	10000
		022	رفع قدرات الصحة المهنية	10000
		022	مستشفى السكري والغدد الصماء	50000
		026	الخدمات الفندقية للمستشفيات	1500000
		029	انشاء مبنى القسم القضائي	1600000
		033	انشاء مستشفى الطفيلة	2000000
		034	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	9100000
		035	تجهيز مركز العلاج بالخلايا الجذعية / الجامعة الاردنية	5875000
		مجموع الفصل		75105000
	مجموع المجموعه الوظيفية			15225100 0

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــل		المشـــــــــــــروع		مقدر 2014
708	الشؤون الدينية والثقافية	0301	رئاسة الوزراء	001	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	10930000
				002	دعم مشاريع هيئة الاعلام المرئي و المسموع	120000
				004	دعم مشاريع الهيئة الملكية الاردنية للأفلام	700000
				005	الاعلام و الاتصال	195000
				مجموع الفصل		11945000
		0304	رئاسة الوزراء/وكالة الأنباء الأردنية	001	مشروع ادارة برنامج الشؤون الصحفية	40000
				مجموع الفصل		40000
		1201	دائرة قاضي القضاة	001	مشروع ادارة برنامج القضاء الشرعي	110000
				002	مبنى دائرة قاضي القضاة	15000
				004	الاصلاح والتوجيه الأسري	250000
				004	حوسبة المحاكم الشرعية/مركز الدائرة	30000
				007	اعداد تشريع انشاء النيابة العامة	5000
				010	تطوير نظام الأرشفة وحفظ الملفات/المحاكم الشرعية	20000
				011	إيفاد وتدريب القضاة/المحاكم الشرعية	15000
				013	حوسبة المحاكم الشرعية/المحاكم الشرعية	70000
				مجموع الفصل		515000
		1501	وزارة المالية	002	دعم مشاريع المجلس الأعلى للشباب	7785000
				003	دعم مشاريع وزارة الاوقاف و الشؤون و المقدسات الاسلامية	830000
				004	دعم مشاريع دائرة الافتاء العام	50000
				007	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10400000
				009	دعم متحف الاطفال	250000
				010	دعم مشاريع الصندوق الوطني لدعم الحركة الشبابية والرياضية	575000

			011	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1000000
			مجموع الفصل		20890000
	2501	وزارة التربية والتعليم	001	مشروع ادارة برنامج النشاطات التربوية والاجتماعية والرياضية	165000
			003	انشاء مخيمات كشفيه	50000
			005	جائزة الملك عبدالله الثاني للياقة البدنية	790000
			011	انشاء نادي للمعلمين في محافظة الكرك	150000
			012	معسكرات الحسين للعمل التطوعي	350000
			013	انشاء صالة رياضية في لواء الطيبة/محافظة اربد	140000
			014	انشاء صالة رياضية في محافظة العقبة	140000
			015	انشاء نادي للمعلمين في محافظة جرش	150000
			016	انشاء نادي للمعلمين في محافظة مادبا	150000
			مجموع الفصل		2085000
	3001	وزارة الثقافة	001	مشروع ادارة برنامج التنمية الثقافية	243000
			001	مشروع ادارة برنامج المركز الثقافي الملكي	275000
			001	مشروع الادارة	90000

التصنيف الوظيفي		الفصــــــــــــــــــل		المشـــــــــــــــــروع		مقدر 2014
708	الشؤون الدينية والثقافية	3001	وزارة الثقافة	002	انشاء مركز ثقافي في معان	40000
				003	انشاء مركز ثقافي في اربد	400000
				009	نشر النتاج الفني والثقافي ودعم الابداع	610000
				010	الفعاليات والانشطة الثقافية والشبابية	917000
				011	مدن الثقافة الاردنية	500000
				015	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1370000
				017	متحف الحياة السياسية	300000
				مجموع الفصل		4745000
		3002	رئاسة الوزراء/دائرة المطبوعات والنشر	001	مشروع الادارة	80000
				مجموع الفصل		80000
		3003	وزارة الثقافة/دائرة المكتبة الوطنية	001	مشروع ادارة برنامج الخدمات المكتبية الوطنية	30000
				002	أرشفة الوثائق الحكومية والخاصة	60000
				006	كتابة تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية	85000
				مجموع الفصل		175000
		مجموع المجموعه الوظيفية				40475000

التصنيف الوظيفي		الفصـــــــــــــل		المشـــــــــــــروع		مقدر 2014
709	**التعليم**	1501	وزارة المالية	001	الجامعة الاردنية الالمانية	2000000
				002	دعم مشاريع المجلس الأعلى للعلوم و التكنولوجيا	400000
				مجموع الفصل		2400000
		1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	502	بناء 25 مدرسة اساسية	4000000
				503	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	6000000
				مجموع الفصل		10000000
		2501	وزارة التربية والتعليم	001	مشروع ادارة برنامج التربية الخاصة	200000
				001	مشروع ادارة برنامج التعليم الأساسي	900000
				001	مشروع ادارة برنامج التعليم الثانوي	500000
				001	مشروع ادارة برنامج التعليم المهني	400000
				001	مشروع ادارة برنامج التعليم لرياض الأطفال	200000
				001	مشروع الادارة	940000
				002	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	3600000
				002	اضافات لابنية مدارس التعليم المهني	1150000
				002	انشاءات واضافات غرف صفية للتعليم الثانوي	3000000
				002	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	8000000
				004	انشاء مراكز مصادر التعلم	150000
				004	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الأساسي	2600000
				005	التغذية المدرسية	5000000
				005	انشاء مدرسة للطلبة الصم في محافظة الكرك	500000
				005	جائزة الملكة رانيا للتميز/ المعلم المتميز	800000
				007	استيعاب الطلبة العراقيين	1000000
				007	انشاء مدرسة للطلبة الصم في محافظة الزرقاء	100000
				007	تطوير نظام ادارة المعلومات التربوية	125000
				007	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الثانوي	1400000

100000	إنشاء مستودع للأثاث والكتب المدرسية في محافظة الزرقاء	008			
5100000	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	008			
1950000	تطوير ربط المدارس الكترونيا	008			
800000	انشاء ابنية مدرسية لمشروع (سكن كريم لعيش كريم) / المرحلة الاولى	009			
10000000	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	009			
7900000	بناء 60 مدرسة	010			
200000	تطوير المديرية والمدرسة	011			
5000000	استيعاب الطلبة السوريين	012			
61615000	مجموع الفصل				
75000	مشروع الادارة	001	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	2601	
15000	متابعة وتنفيذ وتقييم استراتيجية شاملة للتعليم العالي	002			
20000	انشاء نظام ادارة المعلومات الالكترونية EMIS	003			

مقدر 2014	**المشـــــــــــــــروع**		**الفصـــــــــــــــل**		**التصنيف الوظيفي**	
900000	بناء واستحداث الحاضنات التكنولوجية وحاضنات الاعمال ودعم حوسبة الجامعات	003	وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	2601	**التعليم**	**709**
225000	مشروع تطوير التعليم العالي نحو اقتصاد المعرفة	005				

التصنيف الوظيفي		الفصل		المشروع		مقدر 2014
				012	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000000
				015	انشاء كلية جامعية متوسطة في محافظة جرش	500000
				016	تأهيل وتطوير مدرسة آيل الثانوية الى كلية جامعية متوسطة/معان	250000
				018	البعثات العلمية لأعضاء هيئة التدريس	1000000
				019	البنية التحتية للجامعات	7500000
				021	انشاء كلية جامعية في لواء ذيبان	100000
				022	تأهيل وتطوير مدرسة وادي الريان الى كلية جامعية متوسطة/لواء الاغوار الشمالية	100000
				023	تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	2240000
				024	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	7000000
				025	تطوير الجامعات الرسمية	4000000
				مجموع الفصل		33925000
		مجموع المجموعه الوظيفية				107940000
710	الحماية الاجتماعية	1501	وزارة المالية	003	انشاء المدينة السكنية في معان	1000000
				005	المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعوقين	3600000
				مجموع الفصل		4600000
		1701	وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ المجلس القومي للتخطيط	001	مشروع حزمة الأمان الاجتماعي	1100000
				مجموع الفصل		1100000
		2801	وزارة التنمية الاجتماعية	001	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	1637000
				001	مشروع ادارة برنامج الدفاع الاجتماعي	1021000
				001	مشروع ادارة برنامج تنمية المجتمع و مكافحة الفقر	575000
				001	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	2362000

		001	مشروع الادارة	2410000
		002	الأرشفة الألكترونية للوزارة	10000
		002	انشاء مركز الطفيلة لذوي الاحتياجات الخاصة	360000
		002	مشروع المنح الصغيرة	200000
		004	انشاء مساكن الاسر الفقيرة	1500000
		004	تعزيز و دعم الحماية الاجتماعية	180000
		006	دعم مشاريع صندوق الأمان لمستقبل الأيتام	200000
		007	دعم مشاريع مؤسسة نهر الأردن	150000
		009	صيانة مساكن الاسر العفيفة (المكرمة الملكية)	100000
		010	استكمال إنشاء دار رعاية الفتيات	150000
		011	انشاء غرف تصنيف في مركز تربية أحداث تأهيل معان	90000
		011	انشاء مركز للمعوقين /عين الباشا	150000
		012	زواج المنتفعين المقبلين على الزواج من المؤسسات الإوائية	20000
		016	اصلاح قطاع الرعاية الإجتماعية	2000000
		018	انشاء مركز البتراء الشامل	100000
		مجموع الفصل		13215000
	مجموع المجموعه الوظيفية			18915000

ملحق رقم (3)

دالتي الأنحدار الذاتي والأنحدار الجزئي ACF و PACF لمتغير الإنفاق العام الجاري CE في المستوى (Level).

Date: 06/08/15 Time: 17:17
Sample: 1985 2014
Included observations: 30

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.880	0.880	25.621	0.000
		2	0.769	-0.02...	45.878	0.000
		3	0.645	-0.11...	60.683	0.000
		4	0.521	-0.08...	70.691	0.000
		5	0.423	0.040	77.549	0.000
		6	0.322	-0.07...	81.705	0.000
		7	0.215	-0.12...	83.637	0.000
		8	0.128	-0.00...	84.353	0.000
		9	0.060	0.031	84.519	0.000
		1...	-0.00...	-0.05...	84.520	0.000
		1...	-0.05...	-0.01...	84.646	0.000
		1...	-0.09...	-0.02...	85.104	0.000
		1...	-0.12...	-0.00...	85.995	0.000
		1...	-0.16...	-0.08...	87.549	0.000
		1...	-0.19...	-0.07...	90.092	0.000
		1...	-0.22...	-0.01...	93.698	0.000

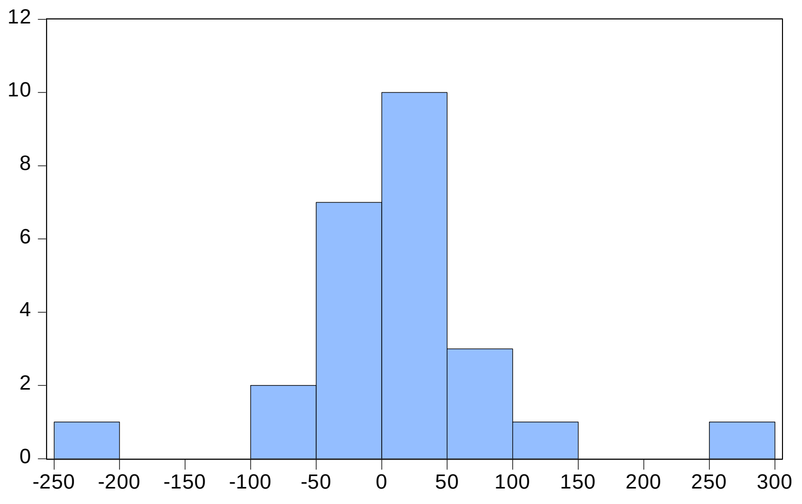
دالتي الأنحدار الذاتي والأنحدار الجزئي ACF و PACF لمتغير الإنفاق العام الجاري CE في للفرق الأول (First Difference).

Date: 06/08/15 Time: 18:18
Sample: 1985 2014
Included observations: 29

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.247...	0.247...	1.9663...	0.160...
		2	0.085...	0.025...	2.2085...	0.331...
		3	0.578...	0.587...	13.763...	0.003...
		4	0.330...	0.104...	17.682...	0.001...
		5	0.036...	-0.05...	17.734...	0.003...
		6	0.168...	-0.21...	18.843...	0.004...
		7	0.177...	-0.12...	20.129...	0.005...
		8	0.028...	-0.02...	20.164...	0.009...
		9	-0.05...	-0.06...	20.289...	0.016...
		1...	-0.08...	-0.15...	20.635...	0.023...
		1...	0.012...	0.067...	20.643...	0.037...
		1...	-0.15...	-0.12...	21.924...	0.038...

ملحق رقم (4)

نموذج ARIMA(4,1,3) ورفض الفرضية الصفرية بأن الخطأ موزع توزيع طبيعي ومستقل من خلال اختبار Jarque-Bera.



Series: Residuals	
Sample 1990 2014	
Observations 25	
Mean	13.59866
Median	7.890412
Maximum	261.9858
Minimum	-203.3604
Std. Dev.	83.63423
Skewness	0.452646
Kurtosis	5.701967
Jarque-Bera	8.458522
Probability	0.014563

ملحق رقم (5)

بيـــانات الدراســـة

الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية(مليون دينار)	نسبة الإنفاق الرأسمالي للإنفاق العام	نسبة العجز للناتج المحلي الأجمالي	مجموع الإيراد العام (مليون دينار)	مجموع الإنفاق الجاري(مليون دينار)	مجموع الإنفاق العام(مليون دينار)	السنة
1971	4.79	-6.942	703	542.5	840	1985
2241	7.22	-2.406	709	570.5	763	1986
2287	6.29	-13.482	660	602.7	968	1987
2350	6.59	-13.104	738	669.6	1046	1988
2426	6.51	-6.931	870	749.7	1038	1989
2761	5.15	-7.501	1015	841.4	1222	1990
2958	6.04	-10.216	1034	904.0	1336	1991
3650	25.70	1.885	1371	1019.8	1303	1992
3884	20.70	-2.174	1352	1119.4	1436	1993
4358	23.69	-2.345	1422	1211.6	1524	1994
4715	22.69	-1.746	1621	1309.5	1703	1995
4912	22.93	-3.304	1650	1379.3	1813	1996
5138	21.89	-3.033	1620	1524.8	1776	1997
5610	21.22	-5.567	1705	1644.6	2017	1998
5778	19.44	-2.781	1788	1643.1	1948	1999
5999	15.35	-3.78	1802	1851.3	2028	2000
6363	17.43	-2.995	1926	1912.5	2116	2001
6794	20.71	-4.051	2010	1899.9	2285	2002
7229	22.99	-2.029	2511	2163.7	2658	2003
8091	25.24	-1.106	2962	2377.8	3052	2004
8925	6.72	-5.555	2971	2908.0	3467	2005
10675	7.95	-4.008	3454	3118.1	3882	2006
12131	7.92	-4.657	3920	3743.9	4485	2007
15593	8.51	-4.273	4690	4473.4	5356	2008
16912	12.27	-8.501	4476	4586.0	5914	2009
18762	16.84	-5.57	4664	4746.6	5709	2010
20477	15.55	-6.778	5414	5743.3	6802	2011
22127	9.82	-8.169	5054	6203.0	6862	2012
24160	16.55	-4.8	6284	6222.0	7444	2013
26002	15.67	-5.308	6699.5	6828	8080	2014

المصدر: دائرة الموازنة العامة، البنك المركزي الأردني.

تابع ملحق رقم (5)

بيـــــانات الدراسة

بيانات محددات الإنفاق العام في الأردن خلال سنوات الدراسة

السنة	نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي	نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي	نسبة العجز للناتج المحلي الأجمالي	معدل التضخم	معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الأسمي
1985	42.637	35.695	-6.942	2.808	-0.67
1986	34.055	31.649	-2.406	0	9.44
1987	42.34	28.858	-13.482	-0.21	-1.76
1988	44.531	31.427	-13.104	6.705	-1.09
1989	42.779	35.848	-6.931	25.668	-0.61
1990	44.243	36.743	-7.501	16.192	3.20
1991	45.179	34.963	-10.216	8.155	0.39
1992	35.689	37.575	1.885	4.017	18.79
1993	36.972	34.798	-2.174	3.304	2.46
1994	34.972	32.627	-2.345	3.524	8.23
1995	36.119	34.374	-1.746	2.353	5.02
1996	36.904	33.6	-3.304	6.501	1.36
1997	34.566	31.533	-3.033	3.038	1.73
1998	35.958	30.392	-5.567	3.079	6.43
1999	33.721	30.941	-2.781	0.598	0.49
2000	33.814	30.034	-3.78	0.674	1.28
2001	33.259	30.264	-2.995	1.768	3.50
2002	33.634	29.583	-4.051	1.835	4.25
2003	36.764	34.736	-2.029	1.627	3.71
2004	37.719	36.613	-1.106	3.365	9.41
2005	38.846	33.291	-5.555	3.491	7.84
2006	36.36	32.353	-4.008	6.255	16.89
2007	36.971	32.314	-4.657	4.655	11.20
2008	34.351	30.077	-4.273	13.944	25.75
2009	34.969	26.467	-8.501	-0.672	6.10
2010	30.427	24.856	-5.57	5.002	8.52
2011	33.217	26.439	-6.778	4.409	6.69
2012	31.011	22.842	-8.169	4.772	5.64
2013	30.812	26.012	-4.8	5.894	6.73
2014	31.073	25.765	-5.308	3.176	5.21

تابع ملحق رقم (5)
بيـــانات الدراسة
بيانات محددات الإنفاق العام في الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس للفترة (2000-2013)

السنة	الدولة	نسبة الإنفاق العام للناتج المحلي الأجمالي	نسبة الإيراد العام للناتج المحلي الأجمالي	نسبة العجز للناتج المحلي الأجمالي	معدل التضخم	معدل النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي الأسمي
2000	الأردن	33.814	30.034	-3.78	0.674	1.28
2001	الأردن	33.259	30.264	-2.995	1.768	3.51
2002	الأردن	33.634	29.583	-4.051	1.835	4.25
2003	الأردن	36.764	34.736	-2.029	1.627	3.71
2004	الأردن	37.719	36.613	-1.106	3.365	9.41
2005	الأردن	38.846	33.291	-5.555	3.491	7.84
2006	الأردن	36.36	32.353	-4.008	6.255	16.89
2007	الأردن	36.971	32.314	-4.657	4.655	11.20
2008	الأردن	34.351	30.077	-4.273	13.944	25.67
2009	الأردن	34.969	26.467	-8.501	-0.672	6.10
2010	الأردن	30.427	24.856	-5.57	5.002	8.52
2011	الأردن	33.217	26.439	-6.778	4.409	6.75
2012	الأردن	31.011	22.842	-8.169	4.772	5.64
2013	الأردن	30.812	26.012	-4.8	5.894	6.73
2000	لبنان	42.275	18.649	-23.626	-0.356	-2.85
2001	لبنان	38.408	17.663	-20.746	-0.367	0.69
2002	لبنان	36.292	20.319	-15.973	1.759	7.09
2003	لبنان	35.94	22.158	-13.781	1.268	2.10
2004	لبنان	32.856	23.154	-9.702	1.672	7.18
2005	لبنان	31.498	22.904	-8.593	-0.718	0.01
2006	لبنان	35.861	25.368	-10.493	5.57	3.32
2007	لبنان	35.005	24.134	-10.871	4.057	12.47
2008	لبنان	33.672	24.003	-9.669	10.758	17.41
2009	لبنان	32.786	24.513	-8.273	1.206	15.23
2010	لبنان	30.606	22.874	-7.731	4.476	5.77
2011	لبنان	29.628	23.543	-6.084	4.985	3.74
2012	لبنان	32.381	23.421	-8.96	6.573	4.62
2013	لبنان	33.033	23.336	-9.697	6.659	4.68
2000	مصر	34	24	-10	2.849	7.98
2001	مصر	35	25	-11	2.425	-5.87
2002	مصر	36.747	25.399	-11.347	2.431	-10.08
2003	مصر	35.216	26.191	-9.024	3.21	-8.79
2004	مصر	33.863	25.61	-8.254	8.106	-5.01
2005	مصر	33.245	24.839	-8.406	8.794	11.67
2006	مصر	37.766	28.585	-9.181	4.2	17.40
2007	مصر	35.266	27.719	-7.547	11	17.60
2008	مصر	36.015	28.011	-8.004	11.7	21.97
2009	مصر	34.582	27.686	-6.896	16.2	13.55
2010	مصر	33.426	25.142	-8.284	11.7	13.18

2011	مصر	31.812	22.028	-9.784	11.1	5.56
2012	مصر	33.363	22.62	-10.743	8.6	6.20
2013	مصر	37.061	25.792	-11.268	8.244	1.08
2000	المغرب	25.847	23.605	-2.241	1.923	-7.57
2001	المغرب	26.83	22.54	-4.29	0.613	0.60
2002	المغرب	29.195	24.254	-4.941	2.779	5.85
2003	المغرب	27.255	23.019	-4.235	1.163	21.87
2004	المغرب	27.736	23.982	-3.754	1.493	13.08
2005	المغرب	32.458	26.275	-6.183	0.983	3.37
2006	المغرب	29.4	27.363	-2.037	3.285	9.07
2007	المغرب	30.055	29.923	-0.132	2.036	13.35
2008	المغرب	31.826	32.531	0.705	3.891	16.88
2009	المغرب	31.082	29.281	-1.802	0.972	1.19
2010	المغرب	31.907	27.537	-4.37	0.994	-1.21
2011	المغرب	34.582	27.786	-6.796	0.907	8.16
2012	المغرب	35.243	27.705	-7.538	1.296	-2.71
2013	المغرب	33.717	28.235	-5.482	2.467	8.72
2000	تونس	29.036	26.688	-2.348	2.927	-7.35
2001	تونس	29.074	26.98	-2.094	1.934	1.71
2002	تونس	29.805	27.592	-2.213	2.79	3.82
2003	تونس	29.293	27.057	-2.236	2.714	17.54
2004	تونس	29.226	27.031	-2.195	3.594	12.53
2005	تونس	29.284	26.473	-2.81	2.041	2.49
2006	تونس	29.17	26.566	-2.604	4.15	5.48
2007	تونس	29.441	27.43	-2.011	3.447	12.15
2008	تونس	30.539	29.916	-0.623	4.858	14.14
2009	تونس	30.818	29.653	-1.165	3.532	-4.05
2010	تونس	30.925	30.05	-0.876	4.444	0.70
2011	تونس	34.752	31.31	-3.442	3.529	3.26
2012	تونس	35.387	30.489	-4.899	5.582	-2.37
2013	تونس	36.627	31.05	-5.577	6	7.11

تابع ملحق رقم (5)
بيـــانات الدراسة
توزيع الإنفاق العام للحكومة المركزية في الأردن حسب نظام التصنيف الوظيفي (COFOG)
للفترة (1985-2014)

Defense, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Public Order and Safety, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Economic Affairs, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Environmental Protection, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Housing and Community Amenities, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Health, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Recreation, Culture, and Religion, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Education, Cash (Budg. Cen. Govt.)	Social Protection, Cash (Budg. Cen. Govt.)
189	35	158.9	0	5.7	27	17.3	86.6	54.9
209	40.6	124.8	0	7.3	28.8	16.4	95	62.3
209	55	123.6	0	8.5	42.5	23.7	102.2	66.3
209.9	66.5	118.5	0	29.3	33	17.4	123.7	71.3
210	63.4	116.9	0	18.2	52.9	16.3	128.6	88.3
205	62.58	100.18	0	19.2	48.13	14.73	142.22	140.16
282.17	61.7	112.83	0	16.1	54.58	12.51	135.73	143.01
238.81	72.77	138.32	0	12.47	68.02	16.75	155.1	163.43
258.6	101.11	144.04	0	16.22	87.06	22.34	201.21	189.33
272	105.37	161.88	0	24.04	98.46	27.88	205.68	187.6
296	120.95	179.52	0	26.03	103.7	31.54	227.76	246.33
283.3	131.59	217.71	0	43.08	150.63	39.41	238.46	306.4
301	139.13	146.36	0	34.14	172.15	35.26	245.14	298.92
336	149.4	143.71	0	43.31	196.45	33.03	299.32	294.11
347	163.67	156.06	0	26.76	196.13	27.4	292.84	279.82
356.01	171.57	143.22	0	27.51	194.48	28.56	297.72	312.16
355	183.88	163.1	0	36.7	214.1	30.61	325.65	339.12
439.01	184.7	79.96	75.25	54.1	233.93	37.27	330.42	335.42
517.6	211.59	77.03	87.23	58.88	246.28	45.76	355.35	520.3
424.999	261.1	133.47	36.19	63.47	279.76	52.46	376.95	782.5
430.5	287.8	283.1	6.4	24.7	288.9	71	452.9	1159
497.39	327.43	326.34	14.23	27.89	428.32	49.69	512.84	1003.2
758	399	343	5	38	324	39.1	631	1270
951.8	550.8	432.8	6.1	168.9	526.4	98.8	590.5	921.8
996.7	694.3	552.5	4.8	291.7	697.7	101.1	625.1	1099.8
970.8	760.7	455.4	3.3	261.3	622.9	117.2	639.5	1058.7
983.5	844.3	520.8	19.5	251.7	678	125.3	766	1801.6
897.52	888.6975	292.8892	11.266	175.7602	686.6878	122.1252	862.7995	2158.489
849	921.621	541.2085	85.608	291.3	723.362	138.742	980.91	1724.63
885.8	957.2365	614.613	38.421	274.629	747.656	138.2293	1012.79	1807.063

PUBLIC EXPENDITURE IN JORDAN: AN ANALYTICAL STUDY FOR THE PERIOD (1985-2013)

By

Saleem Sulieman AL-hajaya

Supervisor

Dr. Mohammad Edeinat, Prof.

ABSTRACT

This study aims to analyze the public expenditure for Jordanian central government over the period (1985-2013) through the study determinants that affect this expenditure, it's components, behavior, objectives and it's efficiency. The study went mainly to analyze the components of the public expenditure by Classification of the Functions of Government (COFOG) system which distributes the public expenditure on the basic functions of government.

The researcher used a theoretical and quantitative analysis methodology, The study data analyzed by depth descriptive ways with appropriate tables and figures that are designed to serve the objectives of the study, also the researcher used several econometrics models to determine the factors that affect public expenditure for Jordan, it's behavior, efficiency and forecasting it by using newly tests and methods.

The main results of this study concluded that the public revenue and the Deficit in the government budget are the most important factors that determine the expansion of public expenditure in Jordan, also these factors explain the behavior of spending on sectors according to the functional classification system (COFOG), in addition the results showed that the Jordanian government spending during the years of the study was focused on the social functions more than economic and security functions, the study also found that the public expenditure share of GDP which reflect the optimal size of public expenditure in Jordan is ranging between (36-38)% which means that the public expenditure as a share of GDP in Jordan during the past years not exceed the optimal point of expenditure and it's continues to improved economic growth rates.